الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة الـــحـــــاج لخضر – باتـنة -
كليـــــــــــــة الحقـــــــوق
قسم العلوم السياسية

الشعبة: الدبلوماسية والعلاقات الدولية

الدبلوماسية الجـــــزائـــــرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

من إعداد الطالـب:
العايب سليم

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور بن عنتر عبد النور

أعضـاء لجنة المنـاقشة

أ د.غضبان مبروك	أستاذ التعليم العالي	باتنة	رئيسا
أ د.بن عنتر عبد النور	أستاذ محاضر	باتنة	مشرفا ومقررا
د.بغزوز عمر	أستاذ محاضر	تيزي وزو	عضو مناقش
أ د.صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	باتنة	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2010-2011

شكـــر وتقديـــر

أحمد الله عز وجل الذي أصبغ علي نعمه ظاهرا وباطنا ووفقني
في إتمام هذه المذكرة
وأتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف :
الأستاذ الدكتور المحترم: عبد النور بن عنتر
الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة
كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة
من قريب أو بعيد
كما أشكر كل أساتذتي الذين سهروا وتعبوا ولم يدخروا جهدا من
أجل تعليمي

العايب سليم

الإهـــداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما ، إلى من حلما أن يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح، إلى اللذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما، إلى

أمي

وأبي

إلى كل أفراد العائلة الصغار والكبار الذين حملوا معي هم إكمال مشواري الدراسي

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين تركوا بصماتهم في حياتي، الذين يؤمنون بأن الأخلاق لابد أن تسبق العلم، وأن تكون قاعدته، إذ لا ينفع علم بلا أخلاق

إلى من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد، إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة .

العايب سليم

مقدمة

الفصل الأول: الخلفية المفهومية والتاريخية للدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: محددات اقتصادية وتكنولوجية.

المطلب الثاني: محددات سياسية واجتماعية.

المطلب الثالث: محددات جغرافية

المبحث الثاني: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة.

المطلب الثاني: إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية.

المطلب الثالث: نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيد الإفريقي.

الفصل الثاني: النشاط القاري للدبلوماسية الجزائرية: الرواج. والانكفاء. والاندفاع من جديد.

المبحث الأول: الجزائر بين دعم حركات التحرر والتنافس مع المغرب.

المطلب الأول: دورالدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر في إفريقيا.

المطلب الثاني: التنافس الإقليمي بين الجزائر المغرب.

المبحث الثاني: الجزائر بين الفاعلين المحليين والتدخل الأجنبي في القارة.

المطلب الأول: عصر ذهبي: من اندلاع الثورة إلى بداية الأزمة الداخلية.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة الانكفاء والتراجع.

المبحث الثالث: جهود إحياء العمل الدبلوماسي الجزائري قاريا.

المطلب الأول: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999: تسويق قـــاري للتصور الجزائري للإرهاب

المطلب الثاني: الجزائر في القرن الإفريقي: تأكيد عودة دورها الريادي في القارة.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في دعم مشروع مراجعة المعاهدة المؤسسة للمنظمة.

الفصل الثالث: دبلوماسية القمم والدبلوماسية الجزائرية: التأثير والتوظيف.

المبحث الأول: دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد.

المطلب الأول: مبادرة النيباد وشروط تحقيقها.

المطلب الثاني: جهود القادة الأفارقة للتفاوض مع الشركاء الدوليين.

المبحث الثاني: الجزائر ومشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المطلب الأول: مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المطلب الثاني: الجزائر وإنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا.

المبحث الثالث: المنظور الجزائري في مواجهة بعض مشاكل القارة.

المطلب الأول: ملف الإرهاب وقضية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في القارة.

خاتمة

مقدمة

من مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة، وبالنظر إلى المكانة الجيوإستراتيجية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن ذلك كله يفرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهودا مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، من اجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها، وتأكيد الدور الإيجابي لها على المستوى القاري.

كما أن التحديات التي تعاني منها إفريقيا كالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفقر والبطالة والتدخل الأجنبي، من شأن ذلك أيضا أن يؤدى إلى تبني دبلوماسية نشطة من أجل مواجهة تلك التحديات التي تواجهها القارة، ومما يساعد على الأداء الدبلوماسي الفعال وجود هياكل مؤطرة للعمل الدبلوماسي على مستوى القارة الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، والتي تحولت بعدها إلى الإتحاد الإفريقي، باعتبارها إحدى المؤسسات الرئيسية المخولة بصفة رسمية للنظر في المشكلات العالقة داخل و/ أو بين الدول الإفريقية، والسهر على إيجاد الحلول المناسبة لها.

في ظل هذا الإطار المؤسساتي سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي على مستوى القارة الإفريقية، ولعل أبرز ما يؤكد هذا الحضور، تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، سواء من خلال تكليفها من قبل الأعضاء الأفارقة، مثل الدفاع عن القضايا المتعلقة بالقارة في إجتماعات الدول الأكثر غنى في العالم في إطار مجموعة الثمانية (G08) والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها، أو عبر التحرك الذاتي النابع من مستلزمات الموقع السياسي والجيوإستراتيجي الذي تتمتع به الدولة الجزائرية.

بالرغم من الهزة العنيفة التي تعرضت لها الدولة الجزائرية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي من جراء الأزمة الداخلية التي شهدتها، مما أدى إلى انحصار دورها

الدبلوماسي على المستوى القاري والدولي، نتيجة للتأثير الداخلي يومها أو العزلة الدولية المفروضة وغير المعلنة. لكن ونظرا للتحكم في الوضع داخليا والتغير الحاصل عالميا بعد أحداث 9/11 أدى ذلك إلى استعادة الدبلوماسية الجزائرية لدورها الفعال تدريجيا خاصة على المستوى القاري.

أهمية الموضوع

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر بلد من البلدان التي تعتبر حديثة الاستقلال، تمكنت من إيجاد مركز حيوي على المستوي الدبلوماسي بين البلدان النامية عموما وفي القارة الإفريقية خصوصا، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة وحداثة التجربة بالنسبة للممارسة الدبلوماسية بالإضافة إلى تأثيرات الأوضاع الداخلية.

من هذا المنطلق أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام فكريا وأكاديميا وعمليا عن طريق البحث، من أجل الوقوف على أهم المتغيرات التي حكمت تحرك الجزائر في مختلف الفترات على المستوى القاري.

كما أن مرور الجزائر بفترة لا استقرار سياسي لمدة تزيد عن 10 سنوات، جعلها تغيب عن الساحة السياسية للقارة الإفريقية باستثناء بعض المجالات التي جعلت الجزائر تؤكد حضورها رغم تلك الظروف، ومع إرساء دعائم لسياسة جديدة مبنية على السلم الاجتماعي داخليا ورد الاعتبار على المستوى الخارجي، وبتحكم الجزائر في الوضع الداخلي وإعادة بعث النشاط الخارجي بشكل مكثف من أجل استرجاع مكانتها المفقودة على مستوي القارة الإفريقية جعل موضوع عودة الريادة الدبلوماسية للجزائر على المستوى الإفريقي، ظاهرة تستحق الاهتمام والتتبع لمعرفة المحطات التي مرت بها والظروف والاهتمامات التي صنعت نشاطها في إفريقيا.

مبررات اختيار الموضوع

المبررات الموضوعية

تنبثق المبررات الموضوعية من اعتبار أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية سواء في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا أو في ظل الاتحاد لإفريقي حاليا، الذي أصبح يجلب اهتمام

الكثير من الباحثين والكتاب، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت الجزائر من بين الدول المحورية التي يمكن أن تكون فاعلا على المستوى القاري، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي رشحتها لذلك مثل أهمية الموقع الجغرافي على المستوي الإقليمي (المغرب العربي) والقاري، وهو ما زاد من إثارة التساؤلات حول دوافع نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والأهداف التي تسعى لخدمتها في ظل هذا الإطار الإقليمي، وهو ما جعل هذا الموضوع يستحق البحث والتعمق في فهم جوانب هذا النشاط ودوافعه وما يصبوا إليه.

المبررات الذاتية

يرجع الميل الرئيسي الذي جعلني أركز اهتمامي على موضوع الدبلوماسية الجزائرية في ظل الاتحاد الإفريقي إلى الميل العام السائد لدى الشعوب الإفريقية التي تريد معرفة المزيد حول النشاط الدبلوماسي لحكوماتها، وما هي القوى الفاعلة في القارة وما هو حجم النفوذ الذي تتقاسمه داخل الإطار الإقليمي، بالإضافة إلى رغبتي في تحليل الدوافع التي أدت إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية والأهداف والمصالح التي توجه نشاطها في إطار الاتحاد الإفريقي.

الدراسات السابقة[1]

_الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإرثيرية لمحمد بوعشة، وتطرق فيها إلى الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإرثيريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية. وتناولت هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة الـــ34 التي انعقدت سنة 1998 بواغادوغو تحضيرا للقمة الـــ35 التي انعقدت فيما بعد في الجزائر بعد أن حشدت لها اهتمام القادة الأفارقة، والتي تحركت خلالها الجزائر لإنهاء الحرب الدائرة في القرن الإفريقي بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية،

[1] تم توثيق الهوامش وقائمة المراجع استنادا إلى نظام شيكاغو للاقتباس Chicago Style Citations. أنظر:
Kate L. Turabian, *A Manual for Writers of Term Papers, Theses and Dissertations* (Chicago: University of Chicago Press, sixth edition, 1996.)

وتطرق فيها الكاتب كذلك إلى الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل إقناع الطرفين للوصول إلى اتفاق إطلاق النار، مع الإشارة إلى الدعم الذي وجدته الجزائر من الشركاء الدوليين كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما أشارت الدراسة إلى بعض العراقيل التي اعترضت الجهود الجزائرية متمثلة في تخوف الدول المجاورة للجزائر على مصالحها جراء تزايد النفوذ الجزائري في إفريقيا، تبعا لأي نجاح تحققه في وساطتها.

_ **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل:** لعبد القادر رزيق المخادمي، وتناول فيها نشاط الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية، كمساهمتها في تحرير الشعوب الإفريقية والسعي لمعالجة مشاكل النزاعات الحدودية والإثنية واللاجئين، ودعم التعاون بين الدول الإفريقية، والتصدي لظاهرة الإرهاب ومعالجة مسألة المديونية. كما تناول فيها الجهود التي قامت بها الجزائر خلال انعقاد القمة الـــ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية على أراضيها، وكذا رئاستها لقمة سرت الاستثنائية ومساهمتها في إعادة تفعيل المنظمة حتى تكون في مواكبة التحديات.

_ عبد القادر بوسلهام " **"Regard sur la diplomatie algérienne"** حيث تناول فيها تطور الدبلوماسية الجزائرية وخدمتها لمسائل التنمية والسلم والتعاون.

_ نيكول غريمو، Nicole Grimaud تطرقت في دراستها المعنونة بـــ: **La politique extérieure d'Algérie** إلى السياسة الخارجية الجزائرية في الستينات والسبعينات.

_ سليمان الشيخ، Slimane CHikh ، تطرق في دراسته المعنونة ب: **l'Algerie porte de l'Afrique** ، إلى دبلوماسية الثورة التحريرية في إفريقيا، والسياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة الستينات.

_ بلقاسم لوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، وتناول فيها دور الجزائر كوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إثيوبيا وإرتيريا التي دامت عدة جولات من المفاوضات كانت نتيجتها توقيع اتفاق السلام بالجزائر بين الجارتين المتصارعتين، كما

تطرق فيها إلى الوساطة الجزائرية المباشرة بين المتمردين الطوارق وكل من الحكومتين المالية والنيجيرية.

_ أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات:** وتناولت هذه الدراسة دور دبلوماسية الثورة في التحريض على التضامن في مواجهة الاستعمار، وكان نتيجة هدا النشاط انقسام الأفارقة إلى مجموعتين، مجموعة الدار البيضاء المصممة على محو الاستعمار من القارة الإفريقية والمؤيدة لحق الجزائر في تقرير المصير، ومجموعة منروفيا التي كانت تريد أن تحافظ على علاقاتها المتميزة مع فرنسا، بحيث لا تريد إحراجها في تعاملها مع القضية الجزائرية، لذلك لا تراهن على حق الجزائر في تقرير المصير وتدويل القضية الجزائرية، حيث تعتبرها قضية فرنسية داخلية، وتصر على أن يتم حسمها عن طريق فتح مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وبعد استقلال الجزائر تحولت إلى دولة فاعلة ومساهمة في توحيد القارة الإفريقية، مما أدى إلى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.

_ فيصل مقدم، **الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي الإرثيري:** تطرق فيها إلى الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإرثيريا في ظل الاستقطابات الأممية والدولية والإقليمية لإنهاء حالة الحرب، والتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين.

إشكالية الدراسة

إن جل الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائرية ركزت على الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية ونضالها ضد المستعمر، وانتشارها السريع في العالم الذي مكنها من تدويل القضية الجزائرية وبالتالي الاستقلال، ودورها الريادي في دعم الحركات التحررية في إفريقيا، وفي تهدئة الأوضاع فيها وتوطيد أواصر التعاون بين الشعوب الإفريقية، وكذا دورها في وضع حد للحرب في القرن الإفريقي ومساهمتها في تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية لتواكب التطورات الحاصلة في محيطها وتفعيل مؤسساتها

للاستجابة أكثر للتحديات التي تواجهها القارة، وتأتي هذه الدراسة لمعالجة تلك الزاوية المنسية من هذا الموضوع، والمحصورة بالإشكالية التالية:

كيف صنع النشاط الدبلوماسي للجزائر مكانة ريادية في الاتحاد الإفريقي في ظل المحددات الداخلية والخارجية؟

تحت هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المحددات والمبادئ التي يسير وفقها السلوك الخارجي الجزائري؟
- ما هي الظروف التي أدت إلى زيادة نفوذ الجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية؟
_ ما مدى تأثير الأزمة الداخلية للجزائر على النشاط الدبلوماسي خارجيا؟
- ما هي القضايا التي لعبت فيها الدبلوماسية الجزائرية دورا متميزا بعد إعادة بعث نشاطها قاريا؟
- كيف كان توظيف الجزائر الآليات الاتحاد الإفريقي لخدمة مصالحها؟

للإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية

وتتمثل حدود الاشكالية الزمانية في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2010 اما الحدود المكانية فهي محصورة في القارة السمراء.

- فرضيات الدراسة

- لقد ساهمت المحددات والمبادئ والسمات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها.
- ساهم النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب وخلافها معه حول الصحراء الغربية في دفعها إلى زيادة نفوذها في منظمة الوحدة الإفريقية.
- يتحدد نفوذ الدبلوماسية الجزائرية من خلال فعاليتها داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي.
- تستمد الدبلوماسية الجزائرية تأثيرها المميز في توجيه قرارات الإتحاد الإفريقي من الرصيد التاريخي والموقع الجيوإستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر.

الإطار المنهجي

لدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته لابد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به، وبذلك تتضح الصورة جيدا.

المنهج التاريخي

تم توظيف هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، حتى يمكن فهم المراحل التي مرت بها، وكيف أصبحت في مرحلة ما، وما هي العوامل التي أدت إلى ذلك، بحيث لا يمكننا فهم أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها.

المنهج الوصفي

لدراسة ظاهرة معينة فانه لابد من وصف هذه الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا من أجل شرحها شرحا دقيقا، ولهذا تم توظيف هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع.

المنهج التحليلي

كما أن أي ظاهرة لابد من تحليلها تحليلا دقيقا حتى نتمكن من معرفة حدوثها على نمط ما، ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها.

تقسيم الدراسة

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول: تضمن عرضا للمحددات التي تحدد السلوك الخارجي الجزائري والمبادئ التي يسير وفقها، وكذا السمات التي اتسم بها، كما تضمن عرض المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى نفوذ الجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية من خلال مؤسساتها وكذا القضايا التي كانت تناصرها، مما انعكس على خدمة القضايا الجزائرية على الساحة الإفريقية، كقضية الصحراء الغربية التي استطاعت الجزائر أن تقحمها كدولة عضو في المنظمة، رغم أنها لم تستقل بعد، ومن ثم عزلت المغرب عن العمق الإفريقي،

كما تضمن هذا الفصل تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري جراء اشتعال الأزمة الداخلية، لتعود الجزائر إلى نفوذها من جديد بعد أن بدأت تتعافى من أزمتها.

الفصل الثالث: احتوى على عرض لنفوذ الجزائر من خلال مؤسسات الاتحاد الإفريقي والقضايا التي يناضل من أجلها، وتمثل ذلك في مشروع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد، وكذا مجلس السلم والأمن الإفريقي، وكيفية الاستفادة منها وتسخيرها لخدمة مصالحها وقضاياها.

الفصل الأول:

الخلفية المفهومية والتاريخية

للدبلوماسية الجزائرية.

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لابد من دراسة المبادئ التي تحكمه لتفسير تأثيرها على توجيهه نحو خيار معين دون الأخر، أو اتخاذ موقف ما حيال قضية معينة سلبا أو إيجابا، كما أنه لابد من دراسة الخلفية التاريخية له لمعرفة المراحل التي سار عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل وتعديل جوهره، يضاف إلى ذلك دراسة دور المحددات والمؤهلات التي تفرض ضوابط على سلوك الدولة الخارجي من أجل تفسير مدى تفاعلها تجاه قضية ما، بحيث يتضح لنا لماذا تقدم دولة ما الكثير حيال قضية ما، ولماذا لا تكترث تجاه قضية أخرى، ولهذا سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على هذه العناصر لأجل فهم جوهر السلوك الخارجي للجزائر.

المبحث الأول: محددات للسياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني:سمات ومبادئ السياسة الخارجية

الجزائرية.

المبحث الثالث: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتتمثل فيما يلي، الثقافة السياسية، مستوي التحديث، النسق الدولي، "ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأيّة وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية"[1]،

المطلب الأول: محددات اقتصادية وتكنولوجية

أ- العوامل الاقتصادية

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبءا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الاساسية في قوة وغنى الدول[2] وهي "مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن والجوت)، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد

[1] - وهيبة دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)،8.

[2] غضبان، المدخل للعلاقات الدولية (عنابة: دار العلوم ،2007)، 273 .

الاقتصادية"[1]، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط "وهو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن سعر برميل النفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولارا للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل تشرين الأول /أكتوبر 1973، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياساتها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقررة"[2]، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاءا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن "الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار"[3].

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم

---

[1] – السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (بيروت: دار الجيل،2001)، 155.

[2] – علي الدين هلال ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير،(www.kotobarabia.com) 27.

[3] – عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية (الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث،1999)، 28.

وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا وجنوب إفريقيا- مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة- لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.

إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي، ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة للجزائر.

ب ــ مستوى التحديث

مستوى التحديث هو "مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، فمن الواضح أن توافر الموارد للدولة لا يعني بالضرورة القدرة على استعمالها أو تحويلها، كما هو الحال في الدول المتخلفة التي تمتلك خام اليورانيوم، ويشبه كارل دويتش تلك الدول بالأفيال، فالأفيال تمتلك أحجاما هائلة تستطيع بها أن تحطم الحواجز، ولكنها تفتقر إلى أبسط المهارات الفنية، كمهارة وضع الخيط في الإبرة، كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية، حتى تستطيع أن تستخدم الحجم المحدود المتاح من الموارد استخداما رشيدا كما هو الحال في اليابان"[1]، فمستوى التحديث يسمح للدولة باستثمار مواردها الاقتصادية في كافة مجالات التطوير، وخصوصا في المجال العسكري، فقد قلبت الثورة التكنولوجية في العصر الحديث جميع المفاهيم الإستراتجية والكلاسيكية،

[1] – السيد سليم، 157.

"وذلك أن وسائل الدفاع الجوي والبري المتطورة قد غيرت الكثير من التوازن في القوى"[1]، كما أن "دخول العالم عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس، والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف بحجم " كرة المضرب " سيرا، وأصبح مسرح العمليات العسكرية يشمل مجموع الكرة الأرضية التي تكون من الآن فصاعدا موقعا استراتيجيا موحدا، وقد خلق توازن الرعب وإستراتيجية القمع والردع سلاما من نوع جديد"[2]، ولهذا فالموارد تحدد حجم المقدرات أما مستوى التحديث فيحدد مستواها الكيفي، فالدول المتقدمة تتبع سياسات خارجية نشطة وفعالة في القضايا المثارة في النسق الدولي وعلى العكس الدول المتخلفة وهذا بحكم ندرة المهارات الفنية.

بالنسبة للجزائر فإنها من الدول متوسطة التطور بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي[3]، فهذا المستوى من التحديث لا يفتح أمامها هامشا أكبر للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية، سواء على الساحة الإفريقية أو على مستوى العالم العربي، بحيث لا يمكن لها تزويد جيشها بأسلحة متطورة بالاعتماد على قدرتها التقنية والعلمية، كما لا يمكنها من المشاركة في تجهيز قوات إفريقية لحفظ السلام، وهذا ما يفسر طلب الجزائر من جنوب إفريقيا تجهيز قوات حفظ السلام الإفريقية التي تم إرسالها إلى الكونغو الديمقراطية، للحفاظ على اتفاق السلام الموقع بين أطراف الصراع، كما أن المستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستغلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات، وبذلك لا يمكن لها أن تؤدي أي دور لإعانة الأفارقة في تحديث اقتصادياتهم لتتمكن من تحويل مواردها الأولية، ماعدا في مجال المحروقات والتعليم العالي وبعض المجالات الأخرى التي تسجل فيها الجزائر بعض التقدم بالنسبة لبعض الدول الإفريقية، وهذا ما ظلت تقدم خدماتها فيه إلى بعض الأفارقة، بحيث تعتبر في مجال التعليم العالي قبلة للعديد من الدول الإفريقية وبشكل أقل من

[1] – يوسف بن حارب، 31–32.

[2] - غضبان، 285.

[3] – هلال ونيفين، 28.

ذلك في مجال المحروقات وخدمات التدريب لبعض الجيوش الإفريقية ومجالات أخرى لا توجد إلا في عدد قليل من الدول الإفريقية منها الجزائر مثل خدمات صيانة الطيران المدني، ما يفسر سلوك الجزائر عندما خصصت 10 ملايين دولار للتنمية في دارفور موجهة للتعليم العالي وتأهيل الإدارة لفائدة سكان الإقليم، وهذا هو الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه وقد قدمت فيه الكثير من أجل تكوين إطارات افريقية في المجالات المذكورة سابقا[1]، لأن معظم الدول الإفريقية من الدول الأكثر تخلفا في العالم، ولهذا فالجزائر بالنسبة لهذه الدول في مستوى التحديث تسجل فارقا هاما عنهم.

للتخفيف من أثار مستوى التحديث في تحديد السياسة الخارجية تنزع الدول الصغيرة نحو اتباع سياسات غير مكلفة نسبيا، وهذا من خلال إنتاج سياسات خارجية مشتركة، فقد "وجد موريس ايست أن 54 % من السلوك السياسي الخارجي للدول الصغرى يتم بالاشتراك مع دولتين أو ثلاث دول أخرى على الأقل، أما في حالة الدول الكبرى فإن النسبة تصل إلى 34 % فقط، كذلك تفضل الدول الصغرى التعامل مع الدول الأخرى في إطار المنظمات الدولية، ذلك أن تلك المنظمات تمكنها من الاتصال بأكبر عدد ممكن من الدول بأقل التكاليف، كما أنها توفر لها منبرا عالميا لإيضاح وجهات نظرها"[2]، لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال بالنسبة للدول المتوسطة التقدم وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد.

---

[1]-منى قابيل وهيثم نوري، "مليار دولار لا تكفي لإعادة إعمار دارفور،" الشروق اليومي، (22 مارس 2010)< http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=197072>

[2] – السيد سليم، 165.

المطلب الثاني: محددات سياسية واجتماعية

أ- الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية[1].

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني

[1] - السيد سليم، 204-205.

وفي الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجبهة البوليزاريو[1].

لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولا سلبيا، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحي بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني – المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية – يزخر بالمثل العليا التي تعد حافزا قويا لذلك، بحيث أن حماية النفس البشرية من الهلاك يعد من الأهداف الخمسة الكبرى للدين الإسلامي، بغض النظر عن معتقداتها، بل أن من يمت من أجل حماية الأبرياء أيا كانت معتقداتهم رتب له الدين الإسلامي الحنيف أفضل الشهادة، كما رتب حماية الأبرياء في سلم الواجبات الملحة على كل من له قدرة على ذلك، ومن بين المثل العليا كذلك التي تكون الثقافة السياسة للمجتمع الجزائري، الصلح بين المتخاصمين الذي اعتبرت الشريعة الإسلامية القيام به أفضل من الصيام والصلاة، ورغم ما تمثله هذه المثل في تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها، مما جعلته يتخوف من إرسال أبنائه إلى خارج الحدود، كما أن صناع القرار يدركون ذلك بحيث أنهم دائما يتحججون بأن الدستور يمنع إرسال الجيش الجزائري خارج حدوده لدى الشركاء الأفارقة عندما يتعلق الأمر بإرسال قوات افريقية إلى بؤر التوتر. وهو الموقف نفسه عندما يتعلق الأمر بتخصيص مساعدات مالية قصد تهيئة الأقاليم التي يتم فيها بناء السلام، وهو ما يفسر إقبال الجزائر باحتشام على مؤتمرات المانحين الدوليين، حيث

[1]– ب بوعلام ، "الذكرى الـ34 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة،" الجيش 531 (2007): 52–55.

منحت مؤخرا لإقليم دارفور عشرة ملايين دولار أمريكي، ورغم ضآلة هذا المبلغ حتى بالعملة الوطنية فإن المجتمع الجزائري لم يألف مثل ذلك، وربما يفسره على أنه تبذير للمال العام، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية الخانقة مثل البطالة وأزمة السكن وغيرها[1].

إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

ب- التجانس الاجتماعي

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا. وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية[2].

---

[1] ــ قابيل ونوري،

[2] – أحمد مفتي وسليم ، 68؛ دالع وهيبة. 19.

ج ــ النسق الدولي

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور لويد جنسن أنه:"لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية"[1]، فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي[2]، وهذا ما يفسر استفادة الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى من عام 1774 حتى عام 1914 لكي تحتفظ باستقلالها، في ذلك يقول هيلموت شيل: "لقد استطاعت الدولة العثمانية رغم ضعفها العسكري والاقتصادي وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها، وبفضل هذه السياسة التي اتبعت بمهارة وإصرار أن تحقق نوعا من التوازن الذي استطاع –برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية – أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة"، هذا الهامش الذي يوفره النسق الدولي المبني على الثنائية القطبية يرجع إلى تنافس القوى الكبرى للحصول على تأييد

[1] – محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم مترجمين، تفسير السياسة الخارجية (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989)، 308–309.

[2] – السيد سليم، 2776.

الوحدات الأقل قوة، وهذا ما يزيد من قدراتها التساومية، وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة[1].

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمنارة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية، ولهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهيمن لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتكمش، نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1990-1991[2]، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قللت كثيرا من حدة مواقفها حيال الصحراء الغربية، كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا. إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

---

[1] – المرجع نفسه، 277.

[2] – علي تابليت، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد،" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية 02 (2002-2003): 296-297.

المطلب الثالث: محددات جغرافية

أ- الموقع الجغرافي

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، " وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد. وبالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع"[1] فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث "يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية –في أغلب الحالات– إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة[...] فموقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان، فمن الشام أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر، وعبر السودان يمر نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتمادا رئيسيا"، كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان ومنغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتهما الخارجية، إضافة إلى وقوعهما تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر[2].

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و12درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات

---

[1] - غضبان، 272.

[2] – السيد سليم، 150–152.

المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا. وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

ب- المساحة والتضاريس

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والثانية في إفريقيا والعالم العربي بعد السودان(2.515.000 كلم$_2$) الذي يزيد عن مساحة الجزائر ب(133.259كلم)، وتمثل الجزائر (2.381.741) أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ(30.000.244كلم)[1]، وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصن على السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن[2].

كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي "وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان احد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية"[3]، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية

---

[1] – محمد العربي ولد خليفة، "إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية،" الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 ط2.د.م (الجزائر وزارة المجاهدين، 2007) 28-29

[2] – نفس المرجع، 29 ؛ محمد قجالي،"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية،" (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990)، 296

[3] – السيد سليم، 145.

تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

المبحث الثاني: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، كما اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات، كما ترجع كذلك إلى تجاربها مع محيطها الخارجي خصوصا العالم النامي، فما هي هذه السمات والمبادئ؟

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية[1]، إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 20/ 12/ 1981، "أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن

[1]- الدستور الجزائري.

الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال"، وبهذه الإيجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاد إلى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، لكن التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم، ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الإيجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية[1] وهي كما يلي، ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة

[1]- قجالي، 299-302.

الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ.

أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 15 /01 /1969 واتفاقية تلمسان 27 /05 /1970 ثم معاهدة الرباط 15 /06 / 1972، بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 06 /01 /1970 وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 19 /05 /1983، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 13 /12 /1983 ومع مالي يوم 08 /05 /1983، ومع النيجر يوم 05 /01 /1983، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب فاتيل VATTELفإن "أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية"، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها[1].

[1]– المرجع نفسه، 302 – 304.

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد "تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول"، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة

انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين"[1].

هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[2]، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي، يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية[1].

بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع

---

[1]– المرجع نفسه، 304 –307.

[2]_ khalfa Mameri, "Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algerie, " Revue algérienne des internationales 04(1986): 16-18.

[1]– الدستور الجزائري.

الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر "وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي، حيث إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان"[2].

كان لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يوم 05 /08 /1979، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[1]، وإلى جانب هذه المبادئ التي أضفت المضمون الإيجابي لعلاقات حسن الجوار تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى وهي:

---

[2] - قجالي، 308- 309.

[1]- المرجع نفسه، 309- 311 .

- **مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.**

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها وفقا للمبدأ الثاني. فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والالتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية [1].

لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون "وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاوري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق

دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية"[2]، فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عباس فرحات مع الحسن الثاني على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربة، ومند الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية.

رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع[1].

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2 /7 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة

---

[2] – بلقاسم لحلوح، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة" (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004)، 55 .

[3] – قجالي، 294 - 295؛لوح، 58.

من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس[1].

كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة. وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار[1].

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال، ومن هده السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) ، الطابع الأزموي في السياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات مما أكسبها ثقة الإطراف المتصارعة المتعددة (إثيوبيا – إريتريا / الصومال – إثيوبيا / إيران – العراق...)

---

[1]– قجالي، 172 – 175 ؛ لوح ، 59 .

[1]– قجالي، 175.

أ ــ العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. "فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77"، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية. باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[1].

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية

[1]– عديلة محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2004 "(مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005)، 82-84- 92 .

لدى صانع القرار "حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض، وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك"، وبالتالي فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها[2].

ب ــ الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 يونيو عام 1965، وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، لأن الرئيس أحمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوة تحررية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل والتريث، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسة التأميمات تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها، وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة الـــ77 عام1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصانعة قراراته، كما كانت تصورها العديد من الدوائر

الإعلامية في العالم الثالث. وكسبت "سمعة أدبية طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، واحترام من قبل الأعداء، وارتياح واسع في الداخل"، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر، "وكانت تلك مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، حتى إن مساعد الرئيس ذكر ذات مرة على شاشة التلفزيون الجزائري أنه لم ير الرئيس بومدين إطلاقا في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم العام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية"، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس، موريتانيا، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه[1].

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة الـــ35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتيريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا

[1]- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- الارترية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، 31-39

تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية، وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي، والدليل على ذلك أنها ظلت تتفرج على انقسام الصف الفلسطيني ولم تحرك ساكنا للقيام بجهد لرأب الصدع بين الفلسطينيين، حتى أن السيد أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان صرح أن حركة حماس تحبذ قيام الجزائر بالوساطة بين الفلسطينيين لتحقيق الصلح، ومع ذلك لم تكترث الجزائر لذلك، ولهذا فإن الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية[2].

ج ــ طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية[1] ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تخض في الخلافات العربية – العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية[2].

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية، وقبلت

---

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحات.

[1]– عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، 264–265–306.

[2]– أحمد بن فليس،" السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات1954– 1962" (اطروحة دكتوراه في العوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007)، 79 ؛ عمر بوضربة، "النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58 - 1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للأرشيف ــ بئر خادم ــ" (رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2001 / 2002)، 94 - 95 .

وساطتها وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون احد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية، ولم تتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع، وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتيريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول جزر حنش، ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن تم كسبت عداء إرتيريا، الدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا رجاء انضمامها للجامعة العربية بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة، كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب، لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما يحدث في القرن الإفريقي، بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الأرتيرية هي حركة تحررية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، ولكن دون أن تحرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تحرج نظام مقديشو، هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتيريا، وتم قبول الحل المقترح من الجزائر. إذن فسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال[1].

تعتبر هذه هي السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى ما ذكرته في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر، بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية.

المبحث الثالث: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة

أ – المساعي الدبلوماسية لمؤسس الدولة الجزائرية الحديثة

بعد مبايعة الأمير عبد القادر من طرف السكان ببضعة أشهر أدرك أهمية إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي، نظرا لما تكتسيه المملكة المغربية من أهمية في تمويل جيشه المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر، ولهذا أرسل رسالة إلى السلطان المغربي ومعها بعض الهدايا لأجل تأسيس علاقات ودية، فرد عليه برسالة وأرفق معها 600 بندقية، وهذا ما زاد حماس الأمير عبد القادر لتنمية علاقته مع السلطان، ومن ثم عين الزعيم الحضري التلمساني ابن نونه الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع زعماء القبائل عبر الحدود كوكيل تجاري لتموين جيش الأمير بالأسلحة "التي تأتي من مختلف المصادر إلى جبل طارق، ومن هناك إلى تطوان بطريق البحر ثم تنقل على ظهور البغال والجمال بمساعدة السلطات المغربية إلى غرب الجزائر"[1].

لكن بجنوح الجنرال ديمشال إلى السلم وتوقيع المعاهدة التي عرفت باسمه مع الأمير عبد القادر يوم 28 فيفري 1834م[2] أدى إلى فتور العلاقات المغربية الجزائرية، بحيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير عبد القادر، الشيء الذي سوف يمهد لاعتراف دول أجنبية أخرى بها[3].

بعد أن وطد الأمير عبد القادر علاقته مع الفرنسيين التي توجت بتبادل القناصلة، جاء اعتراف المغرب الأقصى بدولته حيث "أوفد سلطان المغرب الأقصى المولى عبد الرحمان بن هشام من يقوم بتمثيل دولته في تقديم مراسيم التحية والهناء إلى حكومة الأمير عبد القادر بمناسبة نجاحها في الميدان السياسي... وجاء الوفد إلى الجزائر مصحوبا بهدايا

---

[1] – إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، 225.

[2] – نفس المرجع، 116.

[3] – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ، ج.4 .(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، 88 .

نفيسة وذخائر وآلات حربية"[1]، ومن ثم بادر الأمير بربط علاقاته مع باي تونس أحمد باشا حيث "أرسل وفدا برئاسة كل من محمد الصغير بن الحاج خليفة بسكرة ومحمد كانون مزودا بهدية معتبرة آنذاك، تتكون من سيف مرصع بالجواهر، وخيول مسرجة بالذهب وآنية شاي من ذهب، ولقي الوفد من الترحيب وكرم الضيافة ما يليق بالمقام، مراعاة لشخص الأمير، ومن مظاهر كرم الضيافة أن باي تونس رد على هدية الأمير بهدية معتبرة"[2].

بهذا الانتصار الدبلوماسي الذي حققه الأمير عبد القادر على كل الأصعدة، زادت رغبته في توسيع مناطق حكمه إلى كل من الجزائر وتيطري(المدية) وقسنطينة، خصوصا بعد طلب أهالي هذه المدن الانضواء تحت لوائه، الأمر الذي بات ينذر بتطورات نحو التوتر مع الفرنسيين، وبعد استيلاء الأمير على ولاية تيطري دخل في صدام محدود مع قائد قوات وهران الجنرال تريزيل على اثر اعتدائه على المناطق التي تخضع لحكم الأمير، وتلقى الجنرال تريزيل هزيمة نكراء، وهذا الحادث دفع بالأمير إلى طلب تأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا لإيجاد نوع من التوازن بينها وبين فرنسا في البحر المتوسط فكتب يوم "1835/09/23 م رسالة إلى ملك الانكليز(قيلوم – وليام الرابع) عن طريق القنصل البريطاني في طنجة يبلغ فيها الحكومة البريطانية نبأ اعتداء فرنسا على معاهدة ديمشال، وينوه بما عرف عن بريطانيا من الوفاء بتعهداتها{...}إنه إذا كانت صداقة بريطانيا أقوى من صداقتها لفرنسا فإنه من الممكن التفاهم معها لربط العلاقات التجارية ولتعزيز المصالح بين البلدين، وفي 30 من شهر مارس 1836 م جاءه الرد عن طريق القنصلية البريطانية بطنجة بأن ملك الإنكليز لا يستطيع أن يستجيب لطلبه"[3]

أما علاقة الأمير مع الفرنسيين فرغم الانتصار الذي حققه على الجيش الفرنسي فإنه لم يستخدمه إلا في حدود التأثير الدبلوماسي، ولذلك قبل دعوة الجنرال بيجو الذي

---

[1] – نفس المرجع، 90.

[2] – احميده عميراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ط.3. (عين مليلة: دار الهدى،2004)، 54 .

[3] – الجيلالي، 104.

استخلف تريزيل على قيادة وهران إلى عقد معاهدة جديدة، وبعد مفاوضات مباشرة بين بيجو وسي حماد السقال ممثلا عن الأمير يوم 24 ماي تم تحرير معاهدة التافنة يوم 30 مايو 1937م، واحتوت هذه المعاهدة على خمسة عشر مادة[1]، ومن خلالها حقق الأمير عبد القادر مكاسب عظيمة، "أهمها تنظيم علاقاته مع العدو، وحصر مواقع الاحتلال في نقاط محددة على الشواطئ، وبالتالي فقد ضمن للبلد فترة من السلام والهدوء الذي كان في أمس الحاجة إليه لتدعيم استقلاله السياسي والاقتصادي{...} إلى جانب ضم المعاهدة رقعة موسعة لمملكته التي تمتد الآن(فيما عدا بقع سوداء في وهران والجزائر) من الحدود المغربية حتى داخل ولاية قسنطينة، وكذلك حرر الأمير بواسطة المعاهدة مدينة تلمسان وجزيرة ارشغون واستعاد إلى مملكته أراضي الدوائر والزمالة التي طالما كانت موضع نزاع وتطاحن مع العدو"[2]، وبعد يوم من توقيع المعاهدة جرت مقابلة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو بناء على طلب هذا الأخير، وتم تبادل السفراء فيما بعد.

بعد توقيع ملك فرنسا(لويس فيليب)على معاهدة التافنة أرسل هدايا إلى الأمير عبد القادر، حملها إليه القبطان الليجرو واليوتنان كولونيل موسيون، حيث استقبلهم الأمير عبد القادر في03 نوفمبر 1837م، وهي عبارة عن زهرية فاخرة وأواني من الصين وصحن من الفضة مطعم بالذهب وأسلحة مجوهرة وسيف من فولاذ دمشق وأقمشة حرير وساعة من ذهب، وعندما سرح الأمير المبعوثين وجه معهم رسالة إلى بيجو يشكره على الهدية الملكية التي يعتبرها عنوانا للمحبة، وأخبره أنه ينوي إرسال هدية من قبله إلى ملك فرنسا عما قريب[3]، لكن الاستقرار الذي طبع العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد هذه المعاهدة عاد إلى التوتر من جديد، لأن الطرف الفرنسي لما تمكن من احتلال قسنطينة بدأ يتطلع إلى الحصول على وصلة أرضية تربط الجزائر بقسنطينة، ومن ثم بدأ يختلق التبريرات التي تسمح له بذلك. أما الأمير عبد القادر فلم ينتبه لذلك ومضى في إعداد الهدايا التي وعد بيجو

1- العربي، 130- 137 .

2- نفس المرجع، 139 .

3- نفس المرجع، 146- 147 .

بها، وبعد أن أكمل الوفد الجزائري ترتيباته برئاسة ابن عراش غادر معسكر متجها إلى الجزائر في أواخر فبراير حاملا معه هدايا تشمل عددا وافرا من الأبقار والحمر الوحشية والنعام وأنواعا من البسط والفرش الفاخرة المصنوعة من الصوف الناعم نادر الوجود[1]، وعند وصوله إلى الجزائر استقبله المريشال فالي رسميا، وفي 03 مارس 1838 م سافر الوفد إلى طولون حيث استقبلتهم السلطات الفرنسية رسميا ثم واصلوا سفرهم إلى باريس حيث وصلوا إليها في 13 مارس[2].

لكن الحكومة الفرنسية التي أخذت كل احتياطاتها لخوض غمار الحرب لم تكن قادرة على تحمل نفقاتها في ذلك الوقت، ومن ثم فهي تريد أن تحافظ على السلم مدة أطول، ولذلك فهي لا تريد الدخول في مفاوضات مع الطرف الجزائري، أما ابن عراش فاعتبر في فرنسا مجرد حامل هدايا ليس إلا، "ومهما يكن من شيء فقد استقبل ابن عراش في باريس بصفة رسمية وأقامت له الحكومة والملك مآدب وحفلات استقبال{...} ولكن جميع محاولاته للدخول في مفاوضات من اجل القضايا السياسية التي تهم البلدين قوبلت بحائط من الصمت أو بتغيير موضوع الحديث بلباقة"[3].

بعد فشل الوفد الجزائري في مهمته عاد أخيرا إلى الجزائر في 28 يونيو 1838م[4]، إلى هنا تيقن الأمير عبد القادر أن علاقات السلم لن تدوم مع الفرنسيين بعدما جرب عليهم كل أساليب الغدر والخداع ومن ثم سيعزز علاقاته أكثر فأكثر مع المغرب، ويطمح لربط علاقات دبلوماسية مع كل من بريطانيا والإمبراطورية العثمانية، فقد وجه رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني يعرض عليه فيها عقد علاقات تجارية واسعة بين البلدين، وقدم تحفيزات تمثلت في منح بريطانيا ميناء تنس لكي تستعمله كمركز تجاري،

1- سيدي محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر(الإسكندرية: غرزوزي وجاويش ،1903)، 222-226 .

2- العربي ، 177- 181 .

3ـــ- نفس المرجع، 185.

4- نفس المرجع، 187ـــ189

لكن بريطانيا تحفظت على هذا العرض واكتفت بتقديم الشكر للأمير عبد القادر عليه[1]، لأنها كانت تعتقد أن أمر الجزائر قد انتهى خصوصا بعد سقوط مدينة قسنطينة، ولذلك فهي لا تريد أن تثير غضب فرنسا مما قد يؤدي إلى احتلال المغرب الأقصى وتونس.

أما عن مساعي الأمير لربط علاقات مع الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على المساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية فقد كانت بناء على إلحاح حمدان خوجة، حيث راسل السلطان العثماني عن طريق بريطانيا، ووصلت هذه الرسائل المؤرخة في ديسمبر 1841م إلى كل من السلطان العثماني والصدر الأعظم وحمدان خوجة الذي أكد له الأمير بأنه عمل بنصيحته وقام بتلك المساعي، أما الرسائل الموجهة إلى السلطان والصدر الأعظم فكان محتواها يدور حول شرح مجمل للأحداث التي جرت منذ دخول الفرنسيين إلى أرض الجزائر وما آلت إليه الأمور، وفي الأخير يطلب الأمير المساعدة ويعلل ذلك بأنه لم يعد يقدر على مواجهة العدو، بسبب تفوق جيشه من حيث العدد والعدة، ورد السلطان العثماني برسالة شكر للأمير ووعده بتنفيذ كل ما يراه لائقا، لكن الضغوط البريطانية على الأستانة أدت إلى فشل تلك المساعي، وبقيت كل من تركيا وبريطانيا تحافظان على صداقة الطرفين المتصارعين.

لذلك لم يبق له سوى علاقاته الممتازة مع المغرب الذي يزوده بالمؤن، ويوفر له أراضيه ليتخذها كملجأ عندما تقتضي الضرورة ذلك، لكن بعد قصف الأسطول الحربي الفرنسي في 23 يونيو كل من مدينة طنجة والصويرة الذي كان من نتائجه تهديم العديد من المراكز التجارية والصناعية التي كانت المملكة تجني دخلها الأساسي منها وسقوط العديد من الضحايا بين قتيل وجريح[2]، إضافة إلى الضغوط البريطانية على المغرب للاستجابة للمطالب الفرنسية خوفا من قيام فرنسا باحتلال المغرب، أدت إلى إملاء الطرف الفرنسي شروطه على المغرب وتم عقد معاهدة طنجة التي كان من أهم بنودها عدم تقديم المغرب

1 – الجيلالي، 187 .

2 – العربي،241-245.

أية مساعدة حربية لأعداء فرنسا، واعتبار الأمير عبد القادر خارجا عن القانون في الأراضي المغربية والجزائرية، ومن ثم سيطارد بالسلاح حتى يقع أسيرا في يد إحدى الدولتين، كما عززت هذه المعاهدة باتفاقية (لالة مغنية) في مارس 1845م التي رسمت الحدود بين البلدين، وإذا كانت هذه المعاهدة قد وضعت حدا للعلاقات الجزائرية المغربية، فإن تطورات أخرى أدت إلى المواجهة بين قوات المقاومة الجزائرية والجيش المغربي[1].

على إثر هذه الأحداث اتصل الأمير عبد القادر بالحاكم الإسباني في مدينة مليلية وراسل الملكة الإسبانية إيزابيل الثانية البوربونية في شهر أفريل 1847م أبدى فيها رغبته في أن تتدخل كوسيط بينه وبين الفرنسيين من أجل إعادة علاقات السلم، "وأكد لها أنه إذا نجحت في إعادته إلى مملكته سوف لا ينكر جميلها ويمكن لها أن تستفيد منه فيما تريد، وطلب منها في الأخير أن تأمر حاكمها بمليلية بأن يسمح لمبعوثيه بالدخول إليها لتسليم الرسائل أو للمفاوضة على بعض الأمور"[2]، وكان الأمير عبد القادر يعلق على هذا المسعى أملا كبيرا بأن يؤدي ذلك إلى عودته إلى وطنه وتحقيق السلم بينه وبين الفرنسيين.

في 18 ماي 1847م استلم الأمير رسالة من باشيكو وزير الخارجية أوضح له فيها أن الملكة كلفته بإبلاغه رغبتها في إنهاء الصراع بينه وبين الفرنسيين، وإعطائها الأوامر إلى سفيرها في باريس للبحث في الموضوع، وأكدت له أنها أعطت أوامرها إلى حاكم مليلية ليستقبل مبعوثه أو يستلم رسائله، ولما اطلع على هذه الرسالة رد عليها برسالة يوم 16 جوان 1847م ذكر لها فيها أن فرنسا والمغرب قد تعاونا عليه، وأنه من الواجب دفع هذا العداء، وبعدما اطلع الأمير على موافقة الملكة الإسبانية لحاكم مدينة مليلية بأن يستقبل رسله ويستلم رسائله، وجه رسالة له في 10 جويلية 1847م وطلب منه إنشاء سوق مشتركة وأكد له انه يضمن له المكان والحراسة الكافية لها، كما قدم له طلبا خاصا لبعض المستلزمات الحربية، ورد حاكم مليلية عليه (يوم 12 جويلية 1847م) أنه على استعداد

---

1 – نفس المرجع، 246–249.

2 – يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، 248 .

للقيام بما يرضيه في حدود إمكاناته، وأبدى له سروره بسيطرته على المغاربة المجاورين لمليلية مما قد يحد من عدائهم للأسبان، وأخبره أن مليلية لا تتوفر إلا على ما يكفي للاستهلاك المحلي، ونصحه أن يبيع هذه السلع بالنقود ويشتري ما يريد من الريف المغربي، وأخيرا طمأنه بتزويده بما سيحصل عليه من الأخبار[1].

أمام تقدم هذه المحادثات بين الأمير وحاكم مليلية وتحقيق النتيجة المرجوة منها، تم ترتيب لقاء بينهما لمدة ربع ساعة تقريبا، وفي النهاية أبدى كل طرف سروره وسعادته بهذا اللقاء، وافترق المجلس بعد ذلك وعاد الأمير إلى معسكره ينتظر جواب الملكة على وعودها، إلا أن الحكومة الإسبانية كانت تدرك قوة فرنسا في المعادلة الدولية، ولهذا بقيت دائما تحافظ على صداقتها وصداقة المغرب، إضافة للظروف الداخلية التي كانت تمر بها إسبانيا، ورغم أنها كانت تدرك فوائد دعمها للأمير بما يمكن لها من إيجاد منطقة نفوذ في الضفة الأخرى من المتوسط مستقبلا فإنها قد عملت على تقديم المساعدات التي توفر الحد الأدنى للأمير عبد القادر، لكنها أحيطت بسرية تامة خوفا من أن تؤدي إلى توتر علاقتها مع صديقتها فرنسا أو تؤدي إلى تصعيد مع المغرب[2].

في المقابل فإن الأمير عبد القادر لم يكن الزمن لصالحه لأن القوات المغربية كانت تطارده في كل مكان، وفي مطلع شهر ديسمبر أصبح الأمير عبد القادر محاصرا من كل مكان، وكان ذلك جراء خطة لتقاسم الأدوار بين القوات الفرنسية والمغربية، بحيث أن القوات الفرنسية اصطفت على الشريط الحدودي، واشتركت فرقة منها مع المغاربة في محاصرة مضيق فربوش الذي يمكن أن يستعمله الأمير للانتقال إلى الصحراء، أما القوات المغربية الأخرى فكانت تطارد الأمير في كل مكان حل به من الأراضي المغربية، وبعد معارك مهولة بين رجال المقاومة وجيش السلطان حاول التسلل إلى الصحراء، وبوصوله إلى جبل بني خالد في بني يزناسن وجد نفسه محاصرا من كل الجهات حيث أدرك استحالة

---

1 – نفس المرجع ، 253–254.

2ـــ– سيدي محمد، 320– 321 .

مواصلة الكفاح، وبعد أن عقد مجلس الشورى اجتماعه لهذا الغرض تقرر فيه الاستسلام للفرنسيين، وكان ذلك نهاية النضال العسكري والدبلوماسي للأمير الذي دام خمسة عشر سنة[1].

ب – **المساعي الدبلوماسية لحمدان خوجة وأحمد باي**

شارك احمد باي الذي كان يستمد شرعيته من الديوان الذي يتكون من رؤساء القبائل والعلماء، كما يستمد شرعيته كذلك من تبعيته للباب العالي مند الوهلة الأولى في الدفاع عن مدينة الجزائر ضد الحملة الفرنسية، وبعد سقوط العاصمة وحسم المعركة عسكريا لصالح فرنسا، لم يختر الحاج أحمد أن يذهب إلى أي بلد كما فعل العديد من الأتراك مثل الداي حسين، بل عاد إلى قسنطينة لتنظيم المقاومة، ورفض كل مقترحات الصلح مع الفرنسيين التي بعثها وراءه رجال الحملة، ولم يقبلها إلا في عهد دي روفيقو عن طريق صديقه حمدان خوجة.

أما حمدان خوجة فقد كان مستشار الداي حسين قبل الاحتلال، وعند احتلال مدينة الجزائر كان ضمن الفريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين، وكان بإمكانه الرحيل مع الداي حسين لكنه رفض حبا للوطن ودفاعا عن الإسلام، وتم تعيينه غداة الاحتلال من طرف الجنرال دي بورمون عضوا في المجلس البلدي، واحتفظ بهذا المنصب في عهد كلوزيل وكلفه دوروفيقوا بالتفاوض مع كل من الباي بومرزاق باي التيطري والحاج أحمد باي قسنطينة، ولم تنقص هذه الأعمال من وطنيته، بل كان يدافع عن حقوق شعبه خصوصا عندما تيقن من همجية الاستعمار الفرنسي، حيث دافع عن المفتين الحنفيين المسجونين من طرف كلوزيل، وندد بنهب ممتلكات المواطنين والاعتداء على حرمة المساجد وتحويلها إلى كنائس، وكانت هذه المواقف الوطنية قد جلبت له عداء اليهود والمعمرين والسلطات الفرنسية في الجزائر[2].

---

[1] – نفس المرجع، 321– 324 .

[2] – منور العربي، تاريخ المقومة الجزائرية في القرن التاسع عشر(الجزائر: دار المعرفة، 2006)، 235– 236.

في الجولة الأخيرة للمفاوضات التي كلف بها حمدان مع احمد باي طلب منه أن يعطيه 5 أو 6 ألاف دورو لأجل الذهاب إلى باريس، وقال له هناك سوف "أقوم بمساعي لصالحكم، وسوف أتمكن من تسوية قضيتكم بحيث يتركونكم في أمان"[1]، وبعد عودة حمدان إلى الجزائر، لم يلبث أن الم بكل جوانب القضية الجزائرية ثم انتقل إلى باريس للدفاع عن القضية الجزائرية هناك، حيث حرية التعبير ويكون قريبا من المعارضة وكبار المسؤولين وقناصلة الدول الكبرى، وفور وصوله في أواخر أفريل 1833م وجد نخبة من الجزائيين المثقفين أمثال مصطفى بن إبراهيم باشا، وقد وجدوا في نفسية حمدان الثائرة فرصة للدفاع عن القضية الوطنية، إضافة إلى هذا فإن حمدان وجد تأييدا من الوسط الفرنسي المعارض لاحتلال الجزائر، الأمر الذي حفزه على التعريف بوضعية الجزائر لدى الرأي العام الفرنسي، حيث رفع عريضة إلى وزير الحربية سولت (Soult) بتاريخ 03 جوان 1833م تضمنت ثمانية عشر شكاية عدد فيها المظالم التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين[2]، كما ناشد وزير الحربية تعيين لجنة تحقيق حول ما قامت به إدارة الاحتلال في الجزائر، كما أرسل حمدان رسالة أخرى إلى الوزير الإنجليزي اللورد قراي (GREY) بتاريخ 29 جوان 1833م، عرض فيها الوضعية التي يعيشها الجزائريون، كما أطلعه على المخططات التي تسعى الحكومة الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر، وأرفق تلك الرسالة بنسخة من كتابه المرآة[3].

قد أثمرت هذه الجهود التي قام بها حمدان بتكوين لجنة لمعاينة الوضع في الجزائر، ثم تشكيلها بأمر من ملك فرنسا لويس فيليب يوم 07 جويلية 1833م برئاسة الجنرال بوني وصلت إلى الجزائر في 02 سبتمبر من السنة نفسها، وسلم حمدان لها مذكرة طويلة، ومما أورد فيها تنبيه اللجنة إلى الأصول التي تستقي منها المعلومات للوقوف على حقيقة ما

---

[1]– احميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827 – 1840) (رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة قسنطينة ،1983)، 99.

[2]– نفس المرجع، 100– 101 .

[3] – نفس المرجع ، 105.

يجري في الجزائر من اضطهاد للسكان ونهب لممتلكاتهم، كما أخبرهم بمجزرة قبيلة العوفية التي قتل كل أفرادها رجالا ونساء أطفالا وشيوخا، وفي الأخير عرض عليهم فكرة تعيين أمير مسلم جزائري يحكم الجزائر وكيلا عن فرنسا، وفق المبادئ الليبرالية المناسبة لعادات الشعب الجزائري[1]، ولم يكتف حمدان بهذه المساعي بل بعث بعدة عرائض إلى الملك لويس فيليب، وأخرى إلى مقر المحكمة لدى مجلس الدولة، وكان من أصداء هذه العرائض التي حررها حمدان تشكيل اللجنة الأولى، ثم تشكيل اللجنة الثانية التي سميت باللجنة الإفريقية يوم 12 ديسمبر 1833م، وعلى الرغم من حجم هذه الجهود وعدالة قضيتها وتجاوب أوساط من الرأي العام المعارض لها، إلا أنها لم تحقق شيئا لحمدان والجزائريين سوى أنها أثرت على السياسة الفرنسية في الجزائر، حيث تبنت سياسة جديدة تمثلت في إنشاء إدارة مدنية في الجزائر، وتعيين حاكم عام على رأس تلك الإدارة بالمرسوم الملكي الذي صدر يوم 22 جويلية 1834م[2]

بالموازاة مع هذه المساعي التي قام بها حمدان لدى الحكومة الفرنسية والبريطانية، فإنه قام بمساع أخرى لدى الدولة العثمانية، حيث أرسل رسالة إلى السلطان محمود خان الثاني بتاريخ 16 أوث 1833م حثه فيها على ضرورة استرجاع الجزائر وتخليص أهلها من الظلم المسلط عليهم من طرف الفرنسيين ووصف حالة الجزائريين بأنها لم يعرف لها مثيل مند سبعة آلاف سنة، وحمله مسؤولية ضياع الجزائر وترجاه أن يعين حاكما عاما على الجزائر، وأشار عليه بتعيين الحاج أحمد باي لذلك وأشاد بمناقبه[3]، وقد يكون لهذه الرسالة أثرا كبيرا في إرسال مصطفى رشيد باي من طرف السلطان إلى باريس في 03 جوان 1834م للتفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل استرجاع الجزائر، ولما وصل إلى باريس زوده حمدان بمعلومات هامة عن حالة الجزائر، حيث وظفها هذا السفير في مفاوضاته، إلا أنه فشل فيها أمام عزم الحكومة الفرنسية على الاحتفاظ بالجزائر.

---

[1]– منور العربي ، تاريخ المقومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، 237–238

[2]– أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827– 1840)، 107– 114.

[3] – نفس المرجع، 129 – 130 .

في جوان 1835م عاود إرسال رسالة أخرى إلى مصطفى رشيد باي، قيم له فيها الوضع في الجزائر، وكشف له النوايا الحقيقية للسياسة الفرنسية تجاه الجزائر والجزائريين، ثم نبهه إلى أن الخطر الفرنسي لن يتوقف عند حدود الجزائر بل من المحتمل جدا أن يمتد إلى تونس والمغرب، كما أرسل رسالة أخرى بالمضمون نفسه إلى نوري باي السفير التركي بلندن، ولما ضم الباب العالي طرابلس إلى السلطة المركزية، وجد فيها حمدان فرصة لمساعدة أحمد باي، حيث اتصل بالسفير التركي وبارك هذا العمل، وترجاه أن يقدم الباب العالي مساعدات مستعجلة إلى الحاج احمد لتمكينه من الصمود في وجه الفرنسيين، ولما يئس حمدان من السلطة القضائية في الجزائر وفرنسا من إنصاف الجزائريين في مظالمهم، وإعادة أملاكهم التي صودرت أثناء الحملة، وحرمانه من تعويض نفقات رحلته إلى مدينة قسنطينة، وتيقن من استحالة استرجاع الجزائر إلى الباب العالي، إضافة إلى الرقابة التي فرضت على نشاطه السياسي في باريس، وعلى أقاربه في الجزائر بعد أن اتهم بمراسلاته مع الحاج احمد باي والأمير عبد القادر، وكذا تحريضه للتيار المعارض في مجلس النواب الفرنسي، زيادة على ضعف العيش وتراكم الديون عليه، قرر حمدان مغادرة باريس إلى بلد آخر، وبتشجيع من السفير التركي في باريس مصطفى رشيد باي رحل حمدان يوم 28 ماي 1836 م إلى اسطنبول حيث خصص له منزلا هناك، واجري له راتبا شهريا قدر ب1000 قرش، وبعد أن استقر في اسطنبول سخر كل طاقاته الفكرية لنصرة القضية الجزائرية[1].

تقديرا لخبرة حمدان خوجة الذي كان يجيد اللغة العربية والتركية ولغات أخرى إضافة إلى كونه من وجهاء مدينة الجزائر، وان والده من الشخصيات التركية التي خدمت الدولة العثمانية في الجزائر بإخلاص، عهد إليه بمهام تتصل بسياسة الباب العالي تجاه القضية الجزائرية، وبتقلده لهذا المنصب زاد حماسه في الدفاع عن الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى القيام بمساعي لصالح الحاج احمد، فهذا الأخير اتصل بالطاهر باشا بطرابلس

[1]– نفس المرجع، 127– 128 . 132–134 .

بعد ضمها إلى السلطة المركزية العثمانية، والذي يكون بغرض طلب المساعدة، إلا أن فرنسا تدخلت بقوة لدى حاكم تونس من أجل منع وصول البارود إلى قسنطينة، كما طلب حاكم تونس من فرنسا أن تساعده بدعم عسكري في حالة هجوم باي قسنطينة على القيروان، ومن ثم عمل حاكم تونس على عرقلة الاتصالات بين طرابلس وقسنطينة[1].

بعد إدراك حمدان لهذا الوضع ناشد الباب العالي الإسراع في تقديم المساعدات لأحمد باي، وإلا سوف تتمكن فرنسا من احتلال المدينة، وهذا ما دفع السلطان للقيام بمحاولات دبلوماسية وعسكرية، حيث طلب من الحكومة الفرنسية ألا تعجل في إرسال الحملة إلى قسنطينة وطلب من حاكم تونس أن يقدم مساعدات إلى قسنطينة، لكنه رفض بحجة ضعف إمكانات تونس، وبعد توتر العلاقات بين حاكم تونس والسلطان العثماني تدخل هذا الأخير في تونس لتغيير نظام الحكم بالقوة سنة 1936-1937، ولما فشل في ذلك كان قد أعطى لفرنسا فرصة لتشديد الحصار على احمد باي والتمهيد للحملة الأولى على قسنطينة، وبعد أن وصلت هذه الأخبار إلى حمدان قام بجمعها في شكل تقارير قيم فيها الوضع وحذر من عواقب السكوت وألح على التدخل الفعلي لمساعدة احمد باي، وقدم عدة حلول لذلك، واقترح منحه لقب الباشا للرفع من معنوياته وتشجيع من حوله للمقاومة، ولما انهزمت الحملة الأولى على أسوار قسنطينة حذر حمدان خوجة في أحد تقاريره من أن البرلمان الفرنسي والحكومة يعملان على الانتقام من أحمد باي، ردا على هزيمة فرنسا، وأن الحكومة الفرنسية سوف تضاعف من أفراد الحملة، وإذا تم احتلال المدينة فإن فرنسا سوف تمد نفوذها إلى تونس وطرابلس ثم إلى مصر[2]، وهذا ما حدث، إذ لم يستطع احمد باي من صد الحملة الثانية بقواته الذاتية بعد أن تضاعف عدد رجالها.

ظل الحاج أحمد باي ينتقل بين القبائل في بايلك الشرق ويحارب اضطراريا، ويراسل الباب العالي عن طريق حمدان الذي لم يجد بدا من الدفاع عنه وعن الجزائر، ولما

---

[1] – نفس المرجع، 135– 139.

[2] – نفس المرجع، 145ـــ– 140.

تجدد القتال بين الأمير والجيش الفرنسي رأى حمدان في ذلك فرصة ليحفز أحمد باي على مواصلة القتال للنيل من العدو، حيث أرسل له رسالة يقول فيها "والآن تحولت محبة عبد القادر والفرنسيين إلى المخاصمة، واتحاده إلى الحرب والعداوة، فسلط عليهم صناديد العرب، وأوقعوا بهم وكسروا شوكة الكافر..."[1]

على الرغم من كل هذه المساعي الدبلوماسية التي قام بها حمدان لدى رجال الدولة العثمانية، فان مرحلة الضعف التي كانت تمر بها الدولة لم تسمح لها من أن تدخل في مناورات مع فرنسا التي كان ميزان القوة في صالحها خوفا من أن يؤدي ذلك إلى إثارتها وتتهور باحتلال كامل الشمال الإفريقي لكن حمدان بقي يناضل بالقسطنطينية من اجل الجزائر إلى أن جاءه اجله المحتوم عام 1842 م[2].

المطلب الثاني: إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية

بعد فشل الجزائريين في مقاومة جيش الاحتلال بقوة السلاح بسبب انحصار المقاومة المسلحة في تحالفات عشائرية ناتجة عن الاعتداد الذاتي، وعدم الانضواء تحت زعماء من عشائر وقبائل أخرى، إضافة إلى التحمس للمواجهة مما حال دون تكوين جبهة وطنية أو على الأقل جهوية لمواجهة جيوش الاحتلال، حيث كانت هذه الثورات تندلع في مناطق جغرافية محدودة، وكانت القوات الفرنسية دائما تحاصر الأماكن التي يتواجد فيها الثائرون وتقضي عليهم، ولهذا فإن النخبة الجزائرية التي تعلمت في المدارس الفرنسية غيرت أسلوب المواجهة مع المحتل، وأصبح أسلوب النضال السياسي هو الأسلوب الجديد لأفراد النخبة الجزائرية، حيث أسست جمعيات وأحزاب للدفاع عن حقوق شعبها المهضومة بمختلف مجالاتها، ومن ثم كان إحياء الدبلوماسية الجزائرية في إطار هذه الجمعيات والأحزاب، منها حركة الشبان الجزائريين والأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الإصلاحات

[1] – أحميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827 – 1840)، 162 .

[2] – منور العربي، تاريخ المقومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، 239.

السياسية التي جاءت بها فرنسا اعترافا بالدور الذي لعبه الجزائريون في الحرب العالمية الأولى من أجل الدفاع عن العلم الفرنسي.

أ- مساعي إحياء الدبلوماسية الجزائرية للأمير خالد

يعود نشاط حركة الشبان الجزائريين إلى النخبة التي تعلمت في المدارس الفرنسية، حيث لاحظت الاختلال الواضح في الحقوق بين الأقلية الأوروبية الحاكمة والأغلبية الجزائرية المسلمة التي تعيش التهميش والعزلة وحرمانها من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تشكلت حركة الشبان الجزائريين، وانتهجت أسلوب الاتصال بالمسؤولين في الحكومة الفرنسية والضغط عليها، وحملها على الاستجابة لمطالبهم، وفي إطار هذه الاتصالات قام الأمير خالد بالاتصال بأطرف دولية، حيث قام بخطوة جريئة عندما شارك إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس، وطالب بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ دون التخلي عن هويتهم العربية والإسلامية[1].

في شهر ماي 1919 عندما انعقد مؤتمر السلام في باريس، حضرته وفود الدول المستعمرة من قبل بريطانيا، طلب الأمير خالد من زملائه تشكيل وفد جزائري لحضور المؤتمر، وبعد أن تشكل الوفد من الأمير خالد وأربعة من زملائه توجه إلى باريس لتقديم مطالب الجزائريين إلى المؤتمر، وتمكن الأمير خالد يوم 19 ماي من تسليم رسالة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي ويلسن عن طريق أحد المرافقين له وهو "جورج ب. نوبل"، وتضمنت هذه الرسالة مطالب الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر، وهذه الجهود من الأمير خالد زادت من خوف المسئولين الأوروبيين في الجزائر الذين شعروا بأن ذهابه إلى المؤتمر للمطالبة بالاستقلال كما فعلت الوفود الأخرى سيضر بفرنسا، ولما عاد إلى الجزائر حاول توحيد صفوف المناضلين الجزائريين من أجل إنشاء حزب جزائري موحد للمشاركة في الانتخابات المحلية التي جاءت بها إصلاحات 06 فيفري 1919م، إلا أن

[1] - بوحوش، 203-218 . 212 - 218

تخوف الأوروبيين من نشاطاته الداخلية والخارجية حال دون تكوين حزب موحد، بل أدى إلى ظهور طرفين متنافسين، طرف يريد التخلي على الهوية العربية الإسلامية مقابل التجنس بالجنسية الفرنسية، والأخر لا يريد ذلك، ورغم تشتت صف المناضلين مع الأمير خالد إلا أن ذلك لم يطمئن المسئولين الأوروبيين في الجزائر وتواطئوا مع رئيس الحكومة الفرنسية وطلبوا منه إبعاده إلى سورية حيث بني عمومته وإجراء راتبه الذي كان يتقاضاه كمنحة عن خدماته في الجيش الفرنسي ومنعه من العودة مرة أخرى إلى الجزائر، وبهذه الرحلة الإجبارية للأمير خالد إلى سورية تخلص الأوربيون من نشاطه بعد أن فرقوا صفه من المناضلين، إلا أن هذه النشاطات الخارجية التي أحيت الدبلوماسية الجزائرية سوف تتجدد مع زعماء الأحزاب السياسية[1].

ب- إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الأحزاب السياسية

بعد فشل حركة الشبان الجزائريين في مشروعها بعد إصلاحات1919م وإبعاد الأمير خالد عن الجزائر، ظهرت ثلاثة تيارات سياسية على الساحة الجزائرية: التيار الديني والتيار الاندماجي والتيار التحرري، تارة متحالفة وتارة متنافسة، وقد قامت هذه التيارات بالعديد من النشاطات على المستوى الخارجي لأجل الضغط على الحكومة الفرنسية ودفعها للاستجابة لمطالبها.

- النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الاندماجي

هذا التيار يتمثل في حركة الشبان الجزائريين الذي يتزعمه فرحات عباس المولود بمدينة الطاهير (ولاية جيجل)، وكان مناضلا في حركة المنتخبين الجزائريين، وبعد زوال هذه الحركة انضم إلى فدرالية المنتخبين للسكان الأصليين بالجزائر، وكان مشروع هذه الفدرالية يهدف إلى تحقيق المساواة بين المسلمين الجزائريين والمعمرين الأوربيين في الحقوق والواجبات، منها المساواة في حق التعليم وإلغاء القوانين الاستثنائية التي تطبق على المسلمين الجزائريين ضمن قانون الأندجينا، كما تهدف إلى المساواة في

[1]- نفس المرجع، 220-ـ226 .

التمثيل سواء على المستوى المحلي في الجزائر أو في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ، ولهذا كان هذا التيار ينادي بإدماج الجزائر بفرنسا، ومنح الجنسية الفرنسية لكل الجزائريين دون التخلي عن الهوية العربية والإسلامية، لأنهم كانوا يتصورون أن المشكل الذي جلب المأساة لشعبهم هي التفرقة العنصرية التي فرضها الاستعمار، وأن العلاج الحقيقي يكمن في تطبيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية المسيحية الحاكمة والعربية المسلمة المحكومة .

كان اتصال عباس فرحات بأطراف دولية بعد تحرير الجزائر من نفوذ الحكومة الموالية للألمان في باريس حيث حاول هو وأنصاره أن يتفاوضوا مع حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر، لأجل الحصول على الحقوق السياسية للجزائريين مقابل تعاونهم مع حركة المقاومة الفرنسية، خصوصا أن "دارلان" و"جيرو" طلبا من السكان المسلمين المشاركة في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني مقابل الأخذ بعين الاعتبار مطالبهم السياسية، ومن ثم قام فرحات عباس مع نهاية1942 م بتحرير بيان وقعه مع زملائه المنتخبين أبدوا فيه استعدادهم للمشاركة في المعركة لتحرير فرنسا مقابل حصول الجزائريين على حقوقهم السياسية وحرية التعبير، وتعهد فرنسا بعدم السماح للتفرقة العنصرية بين الأفراد سواء على أساس ديني أو عرقي، ودعوا جميع المنتخبين وممثلي جميع المنظمات الإسلامية لعقد مؤتمر بقصد إعداد قانون يتضمن جميع المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستغل فرحات والوفد المرافق له هذه الفرصة للتواصل مع السيد روبرت ميرفي الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت، وسلم له نصا في شكل بيان موجه إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، أما ممثل حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر "جيرو" فقد أظهر عدم مبالاته بهذا البيان، وعندما جاء الوفد الجزائري لمقابلته أجابه بأنه منشغل بالحرب وليس بالسياسة[1].

[1]- احمد سعيود، "العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958" (رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001 / 2002)، 30- 31

أمام هذا الرد السلبي قام فرحات عباس و28 شخصية منتخبة من زملائه بإصدار وثيقة جديدة أطلقوا عليها اسم "بيان الشعب الجزائري، وبعد أن أضافوا إليها مشروعاتهم الإصلاحية للسياسة والاقتصاد سلموا الوثيقتين يوم 10 جوان 1943 إلى الجنرال ديغول ونسخة أخرى إلى الجنرال كاتروا الذي كان مسؤولا عن الجزائر، وتضمن هذا البيان المطالبة بإنشاء دولة جزائرية لها دستورها الخاص، يتم إعداده من طرف مجلس جزائري انتقالي منتخب من جميع السكان، إلا أن هذا المشروع رفض من طرف الجنرال ديغول والجنرال كاتروا، ومن ثم قرر فرحات عباس أن يتحالف مع مصالي الحاج زعيم حزب الشعب والبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وموريس لابور زعيم الحزب الشيوعي الجزائري من أجل وضع إستراتيجية موحدة فيما يتعلق بمصير البلاد وتحريك الجماهير لأجل الضغط على المسؤولين الفرنسيين في باريس والأوربيين في الجزائر، وبعد إطلاق سراح مصالي الحاج اجتمع الزعماء الأربعة في مدينة سطيف وأصدروا وثيقة مشتركة تعبر عن إرادتهم يوم 14 مارس 1944 أطلقوا عليها اسم "أصدقاء البيان والحرية"، وتضمنت هذه الوثيقة تأسيس دولة جزائرية مستقلة لها دستورها الخاص تكون في اتحاد فدرالي مع فرنسا، واستطاع فرحات عباس أن يشارك في الانتخابات بقائمة موحدة للأحزاب وحصل على نتائج إيجابية، لكن الجناح المتطرف في حزب الشعب استطاع أن يحول المظاهرة السلمية إلى مجزرة رهيبة، حيث شارك في الاحتفالات الخاصة بالانتصار على النازية ورفع لافتات كتب عليها "تحيا الجزائر المستقلة"، وكانت نتيجة هذه المظاهرات التي نظمت يوم 08 ماي 1945 وقوع مجازر رهيبة في حق الشعبي الجزائري، وحل الأحزاب السياسية وسجن العديد من المنتخبين والمناضلين[1].

بعد صدور عفو عام عن الأفراد الذين سجنوا لأسباب سياسية تم الإفراج عن عباس فرحات يوم 16 مارس 1946، وبعد تأكده من أن أنصار حزب الشعب كانوا وراء تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945 م قرر الابتعاد عن مصالي الحاج، وقام بتكوين حزب جديد

[1] – بوحوش، 236-240

أطلق عليه اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقدم في 09 أوت1946 مشروع حزبه للإصلاحات السياسية، لكن الإصلاحات السياسية التي جاء بها قانون 20 سبتمبر1947 م قد خيبت مرة أخرى آمال فرحات عباس، وبتزوير انتخابات أفريل 1948 تكون قد أغلقت جميع طرق العمل الشرعي ولم يبق إلا طرق التغيير عن طريق العنف[1].

- النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الديني

في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرر التي عمت العالم العربي والإسلامي ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي مهدت لقيام نهضة وطنية عربية إسلامية، وحالت دون ذوبان الشخصية الجزائرية في الحضارة الأوروبية، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ولد عام 1889 م بمدينة قسنطينة[2]، وكان تأسيس الجمعية في 05 ماي 1930 بالجزائر العاصمة، وبرزت كمنظمة تعليمية تهدف إلى إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة، والعمل على نشر وتطوير الثقافة العربية وتوعية الشباب بالشخصية الجزائرية تحت شعار "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا".

يرجع اتصالها بأطراف دولية إلى تكليف الجمعية الشيخ الإبراهيمي رفقة الشيخ الفضيل الورتيلاني القيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية، وعلى إثر ذلك انتقلا إلى العراق وزارا السيد محمد فاضل الجمالي قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، وطلبا منه إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة بصفته ممثلا لدولة العراق ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي يوم 06 جانفي سنة 1954 أصبح السيد محمد فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق وكانت رئاسة مجلس الجامعة العربية من نصيب العراق يومئذ، فاغتنم البشير الإبراهيمي هذه المناسبة ووجه بيانا له ترجاه فيه أن يعرضه على مجلس الجامعة، وتضمن هذا البيان شرحا لحالة الجزائر

---

[2]- نفس المرجع، 240-243

[2]- محمد بهي الدين سالم، ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير (القاهرة: دار الشروق، 1999)، 31-33.53- 56؛ بوحوش، 247-248 .

والجزائريين، ثم ذكر بالتزامات الجامعة العربية تجاه الجزائر بصفته بلدا عربيا، وأشار بقوله: إذا كانت الجامعة العربية لا تستطيع أن تحرر الجزائر فإنها تستطيع أن تحرر العقول بالعلم والمعرفة، ومن ثم تتحرر أبدانهم، ثم شرح الدور الثقافي التي تقوم به جمعية العلماء المسلمين وطلب دعما ماليا لتغطية نفقات مدارس الجمعية الكثيرة التي لم تعد لها قدرة على تغطية نفقاتها، ثم طلب من البلدان العربية أن تتكفل بالطلبة الجزائريين في معاهدها الذين أكملوا الطور الابتدائي والذين لا يمكن لجمعية العلماء أن تؤطرهم لأنها لا تملك إلا معهدا ثانويا، أما على المستوى الداخلي فإن جمعية العلماء بقيت تسير وفق خطها التعليمي إلى أن اندلعت الثورة التحريرية حيث قامت بحل نفسها وانضمت إليها.

- **النشاط الخارجي للتيار الثوري التحرري**

بعد أن قررت لجنة المستعمرات في الحزب الشيوعي الفرنسي السماح للمناضلين من المغرب العربي أن يؤسسوا حزبا خاصا بهم، تقرر إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا يوم 15 جوان 1926 بباريس برئاسة الشاذلي خير الدين (من تونس) ومصالي الحاج أمينا عاما، وشبيلة الجيلالي أمينة للمال، ولما طرد الشاذلي خير الدين من فرنسا يوم 27 ديسمبر 1927 م أصبح الحزب جزائريا تحت قيادة مصالي الحاج، ومنذ البداية أعلن مصالي الحاج أن حزبه يناضل من أجل: "استعادة الأراضي المغتصبة وحصول الجزائر على استقلالها التام وخروج القوات الفرنسية منها، وإنشاء جيش وطني جزائري، وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام، ولما انعقد مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسل من10 إلى 14 فيفري 1927 م شارك فيه مصالي الحاج، وألقى كلمة أمام المؤتمرين تعرض فيها لوضعية شمال إفريقيا في ظل الاستعمار بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ثم عرض برنامجه السياسي الذي طالب فيه بالاستقلال التام للجزائر[1]، كما كشف اتصالاته مع زعيم الحركة الإسلامية في أوروبا السيد شكيب أرسلان، وعندما انعقدت لجنة المؤتمر الإسلامي

[1]- سعيود، 13 .

برئاسة هذا الأخير بجنيف من يوم 12 إلى 15 سبتمبر 1935 م عين مصالي الحاج عضوا في اللجنة، ويهدف هذا التحرك لمصالي للبحث عن التحالفات مع البلدان العربية والإسلامية لمواجهة الإمبريالية[1].

بعد عودة مصالي من فرنسا إلى الجزائر سنة 1936 قامت الصحافة الفرنسية بتحريك الرأي العام ضده، واتهمته بأنه يريد إقامة دولة جزائرية مستقلة، ولا يقبل أن تكون مرتبطة بفرنسا، وفي يوم 26 جانفي 1937 وبعد حصول الحاكم العام على مرسوم من حكومة الجبهة الشعبية يقضي بحل حزب نجم شمال إفريقيا قام بحله[2]، ومن ثم قرر مصالي الحاج إنشاء حزب وطني جزائري يحمل المبادئ نفسها التي قام عليها حزبه المنحل، وبمساعدة أصدقائه مبارك الفيلالي، معاوية عبد الكريم وقراندي، أنشأ حزبه الجديد في يوم 11 مارس 1937 تحت اسم "حزب الشعب الجزائري"، لكن مصالي هذه المرة حاول أن يكون معتدلا نتيجة للضغط المسلط عليه، ولذلك قرر هو ورفاقه أن يكون الشعار الجديد لحزبه: "لا للاندماج، لا للانفصال، لكن نعم للتحرر" . لكن أحداث 08 ماي 1945 التي تلت ذلك أدت إلى اعتقال مصالي الحاج وحل حزبه. وبعد خروجه من السجن عاود تأسيس حزب جديد تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

مع انعقاد مؤتمر المغرب العربي تحت رعاية الجامعة العربية برئاسة عزام باشا من 15 إلى 21 فيفري 1947 الذي جاء بمبادرة إنشاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية التي شكلها المغاربة في جانفي 1947، شارك فيه السيد الشاذلي مكي عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وانبثق عنه تشكيل مكتب المغرب العربي لتنسيق أنشطة الحركة الوطنية المغاربية وتعزيز المساعدة والتضامن، ومثل السيد الشاذلي مكي الفرع الجزائري، وفي 06 جانفي 1948 وبإلحاح من زعيم الريف المغربي الأمير عبد الكريم الخطابي تشكلت أيضا "لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة"، وهذا ما جعل حركة انتصار الحريات

---

[1] ــ-ملف العدد " الدبلوماسية الجزائرية عبر التاريخ المعاصر 1830 ــ 1962 "، الجيش 531 ، 59

[2] - بوحوش، 294-301

الديمقراطية تكثف من نشاطها من أجل ربط القضية الجزائرية بالقضايا التونسية والمغربية[1].

في جويلية 1948 شارك مصالي الحاج في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا وتمت المصادقة فيه على بيان قدم لهيئة الأمم المتحدة تضمن مطلب إنشاء المجلس التأسيسي الجزائري المستقل، وفقا لمطالب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبعد ازدياد ضغط الجناح المؤيد للعمل العسكري على حركة انتصار الحريات الديمقراطية عقدت اللجنة المركزية اجتماعا موسعا بمنطقة زدين (بعين الدفلى) ونتج عنه صدور تقرير يحدد بوضوح المحاور الكبرى للسياسية الداخلية والدولية، وسعى ضمن النشاط الدولي إلى تحقيق هدفين هما:

1- تحقيق وحدة الكفاح المسلح على المستوى المغاربي.

2- جلب المساندة السياسية والمادية والمعنوية الضرورية لاندلاع واستمرار الكفاح.

في هذا الإطار تم إرسال ممثل من الحزب إلى القاهرة في سبتمبر/ أكتوبر 1949 لمباحثة إمكانية تزويد المنظمة الخاصة بالأسلحة، ومعرفة مدى استعداد الدول العربية والجامعة العربية لمساعدة الجزائر عند وقوع حركة تحريرية بالجزائر، وفي سبتمبر 1951 قام مصالي الحاج بجولة إلى البلدان العربية للتعريف بالقضية الجزائرية، والتقى بملك السعودية والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي الأمير عبد الكريم[2].

في المؤتمر التالي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي انعقد من يوم 4-6 جويلية في الجزائر العاصمة عكست قرارات هذا المؤتمر النشاط السياسي الدولي للوطنين، ومما جاء في هذه القرارات "علما بأن الكتلة العربية الأسيوية تمثل ظاهرة بارزة على

---

[1]-ولد خليفة ، 82.

[2]- نفس المرجع، 84.

الساحة الدولية ونظرا لأهميتها واهتماماتها بقضايا شمال إفريقيا التي تتفاقم يوما بعد يوم أصبحت هذه الكتلة أفضل وأهم سند خارجي لنا"[1].

بعد هذا المؤتمر وجه محمد خيضر رئيس الفرع الجزائري لمكتب القاهرة مذكرة إلى اللجنة السياسية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أشار فيها باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بألا يجب أن يحول الوضع في المغرب وتونس دون النظر في قضية الجزائر وما يجري فيها، لأن الجزائريين يطالبون بنشاط سياسي وعربي وأسيوي يهدف إلى تدويل قضيتهم وتسجيلها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، خصوصا بعد عرض القضيتين التونسية والمغربية، وبعد هذا النشاط الحثيث والمتميز بالصبغة التحريرية للتيار الثوري لأجل توطيد العلاقات مع جميع المنظمات ذات الطابع العالمي والجهوي القادرة على مساندة إستراتيجيته المضادة للإمبريالية، وظهور الضباط الأحرار بمصر وبروز حركات التحرر في كل من تونس والمغرب، تكونت في مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) وانبثقت عنها جبهة التحرير الوطني التي فجرت الثورة من أجل الاستقلال في الفاتح نوفمبر 1954[2].

المطلب الثالث: نشاط الحكومة الجزائرية على الصعيد الإفريقي

لقد أدركت الحكومة الجزائرية المؤقتة أهمية مساهمة الدول الإفريقية في تدويل القضية الجزائرية بالوقوف إلى جانبها في منبر الأمم المتحدة، كما أدركت أهمية جلب الدول الإفريقية للاعتراف بها، ولتحقيق هذه الأهداف سعت الحكومة الجزائرية إلى إفشال المناورات التي قامت بها فرنسا لدى الدول الإفريقية بغية عزلها عن القارة، من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الإفريقية لتسويق وجهة نظرها وإفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها، ومن أهم هده الندوات والمؤتمرات ما يلي:

---

[1] – نفس المرجع، 84 .

2– نفس المرجع، 85.

أ- مؤتمر أكرا الثاني

انعقد هذا المؤتمر في العاصمة الغانية أكرا في شهر ديسمبر 1958 وشاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعوة من الرئيس الغيني ناكروما بوفد رسمي تحت رئاسة أحمد بومنجل إلى جانب الدول الإفريقية الثمانية المستقلة (غانا، مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس وليبيا)، وخلص المؤتمر في اللائحة الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب الجزائري[1]

ب – مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة(منروفيا)

بطلب من الحكومة الجزائرية المؤقتة انعقد هذا المؤتمر من 04 إلى 08 أوت 1959 م بالعاصمة الليبيرية منروفيا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة، وفيه صادق المؤتمرون على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات التي ستجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، ومتابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها، إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية وإعلان يوم 01 نوفمبر "يوما للجزائر" ودعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[2].

ج – مؤتمر أديس أبابا

في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا انعقد المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة من 14 إلى 24 جوان 1960، وتميز بحضور 13 وفدا جراء حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها، وكانت نتائج هذا المؤتمر أكثر تجاوبا من ذي قبل، بحيث أقر المؤتمر لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية الجزائرية، كما دعا المؤتمرون الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة للاعتراف بها، وجدد المؤتمرون النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني

---

[1] – بوضربة، 104.

[2] – أحمد بن فليس، 144 .

لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في كوناكري من 12 إلى 15 أفريل 1960 م من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية التي تحارب ضمن الجيش الاستعماري في الجزائر مع استمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة[1].

من خلال هذه المؤتمرات استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تجند إلى صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار، لكن الشيء الذي أعاق نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة في إفريقيا، هو خضوع معظم دولها للاستعمار وانعدام النشاط الدعائي لجبهة التحرير، وفي المقابل كانت الدعاية الفرنسية جد نشيطة، ولهذا قررت الحكومة المؤقتة فتح تمثيليات لها في الدول الإفريقية التي تجاوبت مع القضية الجزائرية لمواجهة الدعاية الفرنسية، فقامت بفتح مكتب بالعاصمة الغانية أكرا تحت رئاسة السيد فرانس فانون، ومكتب آخر في العاصمة الغينية كوناكري ترأسه عمر أوصديق، وترأس بوعلام أوصديق مكتب باماكو عاصمة مالي[2].

النتيجة التي توصلنا إليها من خلال هذا الفصل هي أن المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية(قبل الاستقلال) قد ساهم في تشكيل جوهرها وطبعها ببعض الصفات والخصائص وجعلها تتمسك بعض المبادئ، كما أن مؤهلات ومحددات السلوك الخارجي قد رسمته بشكل واضح له هوامش يتحرك فيها وله خطوط حمراء لا يمكن أن يتجاوزها.

[1] – نفس المرجع، 145.

[2] – بوضربة، 106.

الفصل الثاني:

النشاط القاري للدبلوماسية

الجزائرية: الرواج. والانكفاء.

والاندفاع من جديد.

لمعرفة مكانة الجزائر في الاتحاد الإفريقي لابد من الوقوف على مكانتها في ظل منظمة الوحدة الإفريقية ومن ثم يتبين لنا هل هذه المكانة موروثة منذ أن تأسست المنظمة أم أنها مكتسبة، فإذا كانت موروثة فلابد من البحث عن الظروف والآليات التي أسست لذلك، وإذا كانت مكتسبة فكيف كان اكتسابها لذلك، ولهذا سوف نبحث في هذا الفصل على مكانة الجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية وعن الظروف التي صنعت نشاطها والقضايا والأهداف والمصالح التي وجهتها، كما نبحث عن مدى مساهمتها في إعادة هيكلت المنظمة لمواكبة التطورات الحاصلة على المستويين العالمي والقاري تحت اسم الاتحاد الإفريقي ومن ثم نعرف مدى مساهمة كل ذلك في صنع مكانتها داخل المنظمة الجديدة.

المبحث الأول: الجزائر بين دعم حركات التحرر والتنافس

مع المغرب.

المبحث الثاني: الجزائر بين اللاعبين المحليين والتدخل

الأجنبي في القارة.

المبحث الثالث: جهود إحياء العمل الدبلوماسي الجزائري

قاريا.

المبحث الأول: الجزائر بين دعم حركات التحرر والتنافس مع المغرب

المطلب الأول: دورالدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر في إفريقيا.

حتى وإن كان نشاط دبلوماسية الثورة متأخرا في القارة الإفريقية بسبب خضوع جل بلدانها للاستعمار مع بداية الثورة، فإنها أولت اهتماما بالغا له بعد ذلك، بحيث ما فتئت تفضح وحشية الاستعمار تجاه الشعب الجزائري، وتحرض الإفريقيين التخلص من ربقته، معتبرة ثورة الجزائر هي ثورة إفريقية، كما جاء على لسان جبهة التحرير الوطني بأن: "كفاح الجزائر هو كفاح إفريقيا وانتصارها هو انتصار إفريقيا جمعاء، وأن معركة الجزائر في سبيل تحرير إفريقيا لتفرض على كل الأفارقة واجبات كبرى في تعزيز كفاحها ومساندة ثورتها المجيدة"[1]، وكان هدف جبهة التحرير الوطني هو تفعيل الدور الإفريقي ضمن حركة التضامن الأفروآسيوي من أجل دعم الثورة الجزائرية، ومن جهة أخرى محاولة جر الدول الإفريقية للثورة على النظم الاستعمارية خصوصا فرنسا لأجل تشتيت جهود الجيش الفرنسي وبالتالي إيجاد متنفس للثورة.

قد بذلت دبلوماسية الثورة جهودا لا بأس بها لأجل جر الدول الإفريقية إلى المعركة إلى جانبها، وهذا ما أشار إليه الرئيس الغاني كوام نكروما في عام 1958 بقوله "إن الاستعمار ما يزال متشبثا بسيطرته المباشرة في بعض المناطق بإفريقيا وأن أكبر مثال لهذا التشبث الاستعماري الأعمى يتمثل في القضية الجزائرية، حيث يكافح الشعب الجزائري كفاحا بطوليا جبارا ضد أقوى جيش استعماري عرفه التاريخ... وقد لعب كفاح الجزائر دورا هاما في تحرير القارة الإفريقية بأجمعها... وإن حركة التحرر الإفريقي لم تأخذ شكلها العملي إلا بالمشاركة الإيجابية في ثورة الجزائر وبالعمل على إشعال نار الثورة ضد الاستعمار البرتغالي في أنغولا وموزنبيق وضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية..."[2]، وكانت نتائج هذه الجهود لدى دبلوماسية الثورة المدعومة بالعمليات

1- بن فليس، 130.

2- نفس المرجع، 131-132.

العسكرية لجيش التحرير ضد القوات الفرنسية، اندلاع العديد من الثورات ضد الأنظمة الاستعمارية، بالموازاة مع اضطرار العديد من الدول الاستعمارية لمنح الدول الإفريقية استقلالها تحت ضغط حركات التحرر الإفريقية، وهذا ما أكدته صحيفة المجاهد، "بأن هذه الجبهة هي انتصار للحركات الوطنية في كل المستعمرات الإفريقية سواء التابعة لفرنسا أو بلجيكا أو بريطانيا، واندلاع الثورة في الكاميرون ضد أحمدو أهيدجو (Ahmadou Ahidjou) الذي فرضته السلطات الاستعمارية الفرنسية على الشعب الكاميروني، حيث اضطرت الدول الاستعمارية تحت ضغط هذه الثورات لمنح الاستقلال لهذه الدول، وذلك ما فعله ملك بلجيكا مع الكونغو، وبريطانيا مع مستعمرتها غانا."[1]

رغم المحاولات الفرنسية لاحتواء حركات التحرر الإفريقية عن طريق بعض المشاريع مثل قانون الإطار الذي يمنح الاستقلال الذاتي للأقاليم الإفريقية، فإن دبلوماسية الثورة فندت ذلك بأنها خدعة فرنسية للإبقاء على نفوذها في القارة والحيلولة دون توحد الحركات التحررية في وجهها، ومع سقوط الجمهورية الرابعة بفعل تأثير العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني ووصول الجنرال ديغول إلى السلطة، قد تم تبني مشروع آخر للحفاظ على النفوذ الفرنسي في إفريقيا، وتمثل في إنشاء اتحاد فدرالي بين فرنسا ومستعمراتها في إفريقيا، وكان الهدف منه هو عزل الثورة الجزائرية عن العمق الإفريقي إلا أنه لم يفلح، لان جهد دبلوماسية الثورة كان منصبا على إيقاظ حركات التحرر ودفعها للتخلص من الاستعمار بكل أشكاله، إضافة إلى تأثير العمليات العسكرية لجيش التحرير التي نالت من سمعة فرنسا العسكرية لدى شعوب إفريقيا، كل ذلك أدى إلى فشل هذه المشاريع وبالتالي انتشار حركات التحرر في إفريقيا، وبفعل هذا التضامن الثوري الإفريقي الجزائري، أجبرت فرنسا على الاعتراف باستقلال عدد كبير من الدول الإفريقية حتى تتمكن من محاصرة وخنق الثورة الجزائرية، وإلى سنة 1960م كان قد وقع رئيس وزراء

3- نفس المرجع، 132.

فرنسا على استقلال اثني عشر دولة إفريقية، وقبيل انتصار الثورة الجزائرية كادت تكون المستعمرات الفرنسية قد استقلت نهائيا.[1]

مع بداية حركة استقلال الدول الإفريقية، بدأت هذه الدول تعقد ندوات لبحث المشاكل التي خلفها الاستعمار، مثل مشاكل الحدود وكيفية دعم حركات التحرر والبحث عن أساليب التعاون والتضامن بين الدول الإفريقية المستقلة، وقد أدى ذلك إلى ظهور عدة مجموعات إفريقية كان أولها تيار حركة الوحدة الشاملة للزعماء الإفريقيين، وأبرزهم الرئيس الغيني كوامي نكروما، وهدفهم تحرير إفريقيا من الاستعمار وتشكيل وحدة سياسية واحدة تضم مجموع الدول الإفريقية[2]، وقد أكد هذا الزعيم غداة استقلال غانا بالقول: "أنه لا معنى على الإطلاق لاستقلال غانا إلا إذا ارتبط بتحرير إفريقيا الشامل"، وفي شهر نوفمبر تم الإعلان عن إنشاء اتحاد بين غانا وغينيا واعتبر كنواة أولى لإنشاء اتحاد يشمل كل دول إفريقيا الغربية وذلك اقتداء بالمستعمرات الأمريكية، لكن بعد هذا الإعلان لم يتم إنشاء مؤسسات لتنفيذه، وفي شهر ديسمبر 1958 انعقد المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية وحضره مندوبون عن الأحزاب والحركات السياسية والنقابية لثماني وعشرين بلدا إفريقيا كان معظمها تحت حكم الاستعمار، واعتبرت هذه الوفود أن وحدة الدول الإفريقية المستقلة هدفا نهائيا يجب أن يسعى إليه الجميع، وقبل هذا وفي سنة 1958م قام قادة سياسيون من كينيا وأوغندا وتنغانيقا وزنجبار ونياشالاند (تانزانيا) بخلق حركة الجامعة الإفريقية من أجل حرية إفريقيا الشرقية والوسطى في تنزانيا، وهدفها هو طرد الاستعمار وتهيئة الطريق لاتحاد إفريقيا الوسطى والصومال وصولا إلى روديسيا (زمبيا وزيمبابوي حاليا)، لكن هذه الحركة اصطدمت بمندوبي العمل الجامعي التابعين لـــ نيجيريا الذين كانوا يرفضون إقامة وحدة سياسية في المرحلة الأولى وكانوا يحبذون الترابط الاقتصادي بدءا بالمصارف، وقد

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية التحدي و الأمل (الجزائر : موفم للنشر ، 2000)، 78.

2– رابح عمورة، "النزاعات الحدودية في إفريقيا و طرق تسويتها"، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2000 / 2001)، 57.

لعب هذا الطرف دور المعرقل للجامعة خصوصا في مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي انعقد في جانفي 1960م[1].

أما التيار الثاني الذي ظهرت فيه عدة مجموعات كذلك فإنه كان يرى ضرورة التعاون الاقتصادي والسياسي، ومنها ظهور مجلس الوفاق الوطني (conseil de l'entente) الذي دعا إليه رئيس ساحل العاج هوفويت بوانييه وجاء كرد فعل على مشروع فيدرالية مالي، وارتكز على الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وتوج هذا التكتل بعقد العديد من الاتفاقات بين أعضاء المجموعة، وبعد فشل مشروع فيدرالية مالي شهد مجلس الوفاق تقدما بعد انضمام السنغال إليه، وأدى إلى عقد ندوة أبيجان من 25 إلى 27 أكتوبر 1960م وشاركت فيها إحدى عشر دولة إفريقية*، وكانت القضية الجزائرية من أهم انشغالاتها، وفي نهاية الندوة تبلور موقفها منها وتمثل في عدم تدويل القضية الجزائرية وضرورة تسويتها بواسطة المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وكانت هذه الندوة كمقدمة لتشكيل مجموعة برازافيل التي ضمت مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية باستثناء التوغو ومالي وغينيا بعد عقد ندوة من 15 إلى 19 ديسمبر 1960م وتطرقت للقضية الجزائرية في جدول أعمالها، إلا أن موقفها ظل كما هو بحيث اعتبرت القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية ولهذا فليس من صلاحيات الأمم المتحدة التدخل فيها، واستطاعت هذه الدول تدعيم العلاقات الاقتصادية فيما بينها وأنشأت المنظمة الإفريقية للتعاون الاقتصادي، وعقدت ندوة أخرى في مدينة ياوندي من 26 إلى 28 مارس 1961م وركزت على الجوانب الاقتصادية، وما يلاحظ على هذه المجموعة أنها كانت تهتم بدعم الروابط الاقتصادية بين الدول الإفريقية مع الحفاظ على علاقاتها مع فرنسا، بما فيها بقاء القواعد العسكرية الفرنسية في بعض الدول الإفريقية[2]، وردا على هذه المجموعة الموالية لفرنسا

---

*ــ هي: الكاميرون، السنغال، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكنغو برازافيل، الكونغو كينشاسا، داهومي (بنين)، ساحل العاج، الغابون، فولتا العليا (بوركينافاسو).

[1]– موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين(بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، 2007)، 382–384.

[2] – نفس المرجع، 384؛ بن فليس، 149

ظهرت مجموعة الدار البيضاء أثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء خلال الفترة من 03 إلى 07 جانفي 1961م، وتتكون من المغرب وغانا ومالي والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والحكومة الجزائرية المؤقتة وكانت أهم المشاكل التي عالجتها الندوة تتعلق بالجزائر والكونغو وفلسطين وموريتانيا، وتميزت هذه المجموعة بعداء شديد تجاه الاستعمار، وكان قرار المؤتمر بخصوص قضية الجزائر هو مساعدة الشعب والحكومة الجزائرية المؤقتة بكل الوسائل، واستنكار السياسة الفرنسية في الجزائر المدعومة من طرف الحلف الأطلسي، وعارض أي استفتاء تنظمه فرنسا لوحدها، كما عارض أيضا فكرة تقسيم الجزائر، وأكد المؤتمرون عزمهم على نصرة الحركات التحررية للتخلص من السيطرة الأجنبية في القارة الإفريقية.[1]

أما مجموعة برازافيل فبعد دعوة الرئيس السنغالي سانغور لعقد ندوة منروفيا ومشاركة معظم دول المجموعة فيها والتي كانت القضية الجزائرية هي القضية المركزية فيها قد أدت إلى بروز موقف أكثر إيجابية تجاه القضية الجزائرية، بحيث اختتمت الندوة بصدور لائحة تطالب بضرورة إجراء مفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وفرنسا من أجل تحقيق الاستقلال، ومطالبة فرنسا بالتوقف عن تجاربها النووية في القارة الإفريقية. وإذ كانت القضية الجزائرية هي التي أدت إلى ظهور مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا المتناقضتين فإن هذه الأخيرة وبعد تبنيها موقفا أكثر إيجابية تجاه القضية الجزائرية أصبح موقفها قريبا من وجهة نظر مجموعة الدار البيضاء، لذلك جاءت فكرة تنظيم ندوة لاغوس لأجل تحقيق التصالح بين الأقطاب الإفريقية. ومن ثم وجهت الدعوة لمحور الدار البيضاء لحضور ندوة لاغوس من 25 إلى 30 جانفي 1962م، لكن الشيء الذي حال دون توحد هذه الأقطاب من جديد هو مشكل مشاركة الحكومة الجزائرية المؤقتة، بحيث

[1]- Slimane CHikh, l'Algerie porte de l'Afrique (Alger: casbah éditions, 1999), 140-144؛ مخول، 384.

اعترضت بعض الدول في مجموعة منروفيا التي لها علاقات طيبة مع فرنسا على مشاركة الحكومة الجزائرية المؤقتة وأدى ذلك إلى مقاطعة محور الدار البيضاء، وتبعها في ذلك كل من ليبيا، السودان، تونس، وانعقدت ندوة لاغوس بحضور عدد من الدول الإفريقية*. وتم فيها دراسة المشروع المقدم من طرف ليبيريا والمتعلق بميثاق المنظمة الإفريقية والملغاش إلى جانب قضيتي استقلال الجزائر وأنغولا، وحاول مرة أخرى اجتماع وزراء الخارجية الأفارقة من 23 إلى 25 أكتوبر 1962م احتواء هذا الانقسام بين الأقطاب الإفريقية لكن النتيجة كانت عكسية حيث ظهرت من جديد خلافات حادة بين الوزراء حول موريتانيا والكونغو[1].

إذ كان دعاة الوحدة الشاملة لتجاوز المشاكل الحدودية وتركات الاستعمار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية قد فشلوا في تحقيقها على أرض الواقع سواء المشروع الوحدوي الغيني أو مشروع ما يعرف بفيدرالية مالي[2]، فإن التيار الثاني خصوصا مجموعة منروفيا قد عملت على دعم التعاون قاريا في كل المجالات، ووضعت مجموعة من المبادئ لذلك، كعدم اللجوء إلى استخدام القوة لحل النزاعات أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية للدول الأخرى، وحاولت تكثيف الجهود لتوحيد الرأي حول موضوع احترام الحدود، وقد مهد ذلك لعدة دول إفريقية حديثة الاستقلال للتنديد علانية بكل محاولة لإعادة النظر في الحدود المورثة عن الاستعمار[3].

إذا كانت كذلك القضية الجزائرية هي العامل الأساسي الذي حال دون توحد الأقطاب الإفريقية فإنه بعد مفاوضات أيفيان واستقلال الجزائر، أصبحت أحد العوامل المشجعة

---

[1]- CHikh, 144 -155.

[2] - Yacouba Zerbo, La problématique de l'unité africaine. (1958-1963), *Guerres mondiales et conflits contemporains* 212 (2003):118.

[3] – دالع، 9–12.

*– وهي الكونغو برازافيل، الكونغو كينشاسا، الكاميرون، ساحل العاج، داهومي، إيثيوبيا، الغابون، فولتا العليا، ليبيريا، مدغشقر، موريتانيا، النيجر، جمهورية إفريقيا الوسطى، السنغال، سيراليون، الصومال، تشاد، الطوغو.

للوحدة والتضامن الإفريقي لأنها بعد الاستقلال مباشرة وجدت أمنها مهددا بسبب المطالبات الترابية لجيرانها التي تعود إلى ما قبل الاستقلال، ولذلك أصبحت تحبذ قيام إطار للتعاون بين الدول الإفريقية لتجاوز هذه التحديات، وهذا ما شجع بعض الدول لبذل الجهد لتحقيق التقارب بين الأقطاب الإفريقية كغينيا ومالي، وفي هذا السياق صرح الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري قائلا: "ليست هناك إفريقيتان، إفريقيا الدار البيضاء وإفريقيا منروفيا، بل هناك إفريقيا واحدة ووحيدة تحررت منذ عهد قريب بشكل جزئي من السيطرة الاستعمارية"، وبعد هذا التصريح بدأت معالم التقارب ترتسم بين مجموعة الدار البيضاء ومنروفيا عبر لقاءات عديدة مهدت لقمة أديس بابا في شهر ماي 1963م، وتم فيها تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في الخامس والعشرين من نفس الشهر على قاعدة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار والتمسك بالتسوية السليمة لفض النزاعات فيما بين الدول الإفريقية رغم تحفظ المغرب والصومال عليها باعتبار أن حدودهما التاريخية هي الحدود الفعلية[1].

بعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية بأشهر واجهت النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر بسبب توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، ومن ثم أعلنت الجزائر عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة بتسوية هذا النزاع، حيث طلب وزير خارجيتها من أمانة المنظمة في 23 أكتوبر 1963م بعقد دورة عاجلة لمجس وزراء المنظمة للبث في موضوع النزاع، واستطاعت المنظمة من خلال وساطة إمبراطور إثيوبيا هلاسي لاسي أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكلت المنظمة لجنة خاصة ببماكو لمتابعة النزاع، وفي 15 يناير 1969م، انتهى النزاع بتوقيع اتفاقية أيفران بين الرئيس الجزائري والعاهل المغربي، وفي القمة الإفريقية

[1] – عمورة، 54–57 ؛ بن فليس، 150–151 .

الثامنة في الرباط عام 1972م أعلن الملك الحسن الثاني عن توصل الدولتين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما[1].

بقيت الجزائر من الفاعلين الأساسيين في منظمة الوحدة الإفريقية وتلعب دورا مهما في الإطار الجماعي في معالجة القضايا الإفريقية، كقضية تصفية الاستعمار ودعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا ضد الاستعمار البرتغالي والبريطاني والفرنسي والإسباني ونظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا، الذي اعتبرته منظمة الوحدة الإفريقية استعمارا استيطانيا، حتى أن زعيم الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر أطلق اسم "مكة الثوار" على الجزائر[2].

المطلب الثاني: التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب.

كما ذكرنا سابقا أن الجزائر كانت تمثل الحركة التحررية النموذج الأمثل لتحرير إفريقيا، ولذلك أصبحت من الدول الأساسية الفعالة والمتمسكة بمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية بعد الاستقلال، وأصبحت سياستها الخارجية تقوم على محاربة الاستعمار في القارة الإفريقية باعتباره جزء من كفاح الشعب الجزائري، كما جاء في الميثاق الوطني لجبهة التحرير الحزب الحاكم آنذاك بأن "الجزائر بلدا إفريقيا تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا يكون التحرر الكامل لإفريقيا جزءا من كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وكرامته، ويعني هذا بالنسبة إلينا التزاما إيجابيا إلى جانب الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري"[3]، ولهذا فإن الجزائر بذلت جهودا لا بأس بها لدعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا سواء من خلال الإطار الجماعي عبر أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية كلجنة التنسيق لتحرير إفريقيا، وصندوق المساعدات المالية لحركات

[1] – عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2002 / 2003)، 63.

[2] – بوعشة، 48.

[3] – الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني، (الجزائر: مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976)، 167.

التحرر أو من خلال العلاقات الثنائية مع الحركات التحررية بالمستعمرات البرتغالية (غينيا بيساو، موزنبيق، أنغولا، جزر ساوتومي، برنسيب وجزر الرأس الأخضر) أو في المستعمرات الفرنسية التي لم يبق منها في ذلك الوقت سوى جيبوتي وجزر القمر، وفي المستعمرات الإسبانية (الصحراء الغربية وجزر الكناري)، وكذا المستعمرات البريطانية (السيشل) والأنظمة العنصرية الموالية لها سواء في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) أو جنوب إفريقيا التي أسندت لها مهمة الوصاية على ناميبيا، وهكذا استطاعت الجزائر أن تلعب دورا كبيرا في مساندة حركة التحرر الإفريقية[1] وإضعاف نظام التمييز العنصري.

إضافة إلى هذا التوجه في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال فإنها أصبحت حاملة قضية الدفاع عن المشاكل التنموية والسيطرة الأجنبية على موارد الشعوب الإفريقية لمحاربة النظام الاقتصادي الدولي القائم على الاستغلال، وهذا ما ورد في الميثاق الوطني لعام 1976م بالسياق التالي: "وتواصل الجزائر كفاحها المستميت لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعلاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى المطروحة في هذا العصر"[2]، وبدأت جهود الجزائر النضالية بمؤتمر مجموعة (77) التي تضم الدول السائرة في طريق النمو سنة 1967م والذي توج بإعلان ميثاق الجزائر وقد هيأ المناخ لعدد كبير من المؤتمرات والندوات، منها القمة الرابعة لدول عدم الانحياز في الجزائر ما بين 05-09 سبتمبر 1973م - شارك فيها تسعون بلدا تقريبا- التي طرحت فيها الجزائر فكرة ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وكان لها دور في ارتفاع أصوات دول العالم الثالث المنادية بضرورة تغيير هذا النظام، أدى إلى إدراج هذه القضية في جدول أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيه أكدت الجزائر على لسان رئيسها على ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق النظام الاقتصادي الجديد،

[1] _ Nicole grimaud , la politique extérieure d'Algérie (paris : édition Kartala , 1984), 72_74

[2] – الميثاق الوطني، 157.

وكانت نتيجة هذه الجهود اعتماد الجمعية العامة برنامج العمل الذي نص على إنهاء الصدمة السيكولوجية للعالم[1].

هذه الجهود التي قامت بها الجزائر من أجل تغيير النظام الاقتصادي الدولي الجائر ودعم حركة التحرر، قد اصطدمت بقضية الصحراء الغربية التي أدت إلى توتر الأجواء بينها وبين جارتها الشقيقة المملكة المغربية، وهذه القضية تعود خلفيتها التاريخية إلى الاحتلال الإسباني لها سنة 1848م، ليصادق فيما بعد بشكل رسمي مؤتمر برلين على هيمنة إسبانيا عليها، ومن ثم ترسيم الحدود بين فرنسا وإسبانيا سنة 1912م، وإلى بداية الخمسينيات وانطلاق الثورات في المغرب العربي اندلعت الثورة في الصحراء الغربية، لكن تحالف فرنسا واسبانيا ضدها أدى إلى خنقها وبقيت تندلع وتخبو من حين لآخر، ولما تم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م أدرجت الصحراء الغربية ضمن قائمة الأراضي التي يجب تصفيتها من الاستعمار، وإذا كانت إسبانيا وفرنسا قد استطاعتا أن تخنق الثورة في الصحراء الغربية فإن الأوضاع عادت إلى مجراها السابق سنة 1970م بعد قيام مظاهرات حاشدة في مدينة العيون عاصمة الإقليم، وتم في ما بعد تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليزاريو) سنة 1973م لتكثف فيما بعد العمل العسكري ضد الأسبان، الشيء الذي دفعهم إلى الإعلان في السنة الموالية عن عزمهم على تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1975م، واحتجاجا على هذا الوضع قدم الملك الحسن الثاني دعوة لمحكمة العدل الدولية للنظر في القضية، وجاء ردها في أكتوبر 1975م مخيبا لآماله حيث أقرت بأن القبائل الصحراوية كان لها حكم محلي وترتبط بالولاء فقط مع المملكة المغربية، ولهذا لم تكن للملك سيادة على الأراضي الصحراوية، وهو ما دفع بالملك المغربي ورئيسي موريتانيا وإسبانيا إلى توقيع اتفاقية سرية نهاية أكتوبر تتخلي إسبانيا بموجبها عن الصحراء الغربية ليتم اقتسامها بين المغرب وموريتانيا، وهذا ما أثار غيظ الرئيس الجزائري هواري

[1] – إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، 169 .

بومدين لعدم إشراكه في القضية ولما اتصل به الملك المغربي الحسن الثاني ليبلغه بالاتفاق السري أعرب له عن ترحيبه بهذه الفكرة، هذا الترحيب سوف يكون بمثابة بداية الأزمة بين الجزائر والمغرب، وفي سنة 1975م دخلت المنطقة في مرحلة حراك متأجج، فالأمم المتحدة أرسلت في مايو لجنة تحقيق انتهت بالاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير واعتبار جبهة البوليساريو الممثل الوحيد له وطالبت إسبانيا بإجراء الاستفتاء، وقابله المغرب بالرفض معلنا تدخله العسكري أما جبهة البوليساريو فقد كثفت من عملياتها العسكرية وقامت بتأجيج المظاهرات المطالبة بالاستقلال، وفي سبتمبر بدأت الجولة الأولى للمفاوضات بين إسبانيا والبوليساريو وأدت إلى تبادل الأسرى، وفي شهر أكتوبر أعلن الملك عن تنظيم المسيرة الخضراء إلى الأراضي الصحراوية، وبأمر منه قام حوالي 350 ألف مواطن مغربي بتنظيم المسيرة من مدينة طرفايا المغربية إلى مدينة العيون عاصمة إقليم الصحراء الغربية[1].

إلى هنا بدأ التوتر العسكري بين الجزائر والمغرب بحشد الجزائر قواتها على الحدود تحسبا لأي طارئ، وفي الوقت نفسه عملت على جلب الاعتراف لجبهة البوليساريو من طرف منظمة الوحدة الإفريقية وكان لها ذلك في جانفي 1976م، وقبل انسحاب إسبانيا بيوم واحد تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية وذلك يوم 27 فيفري 1976م وبعد الانسحاب الإسباني وجدت جبهة البوليساريو إقليمها مقسما بين المغرب وموريتانيا، ومن تم ركزت عملياتها العسكرية على الطرف الأضعف وهو موريتانيا، واستطاعت أن تصل إلى العاصمة نواكشوط واقتحامها مرتين وأدى ذلك إلى حدوث انقلاب في موريتانيا سنة 1979م، وإعلان انسحاب القوات الموريتانية من الصحراء الغربية، وبقي الصراع بين جبهة البوليساريو والمغرب إلى غاية 1988م، حيث تم توقيع اتفاق المبادئ، أما الجزائر فإلى جانب الدعم المادي الذي كانت تقدمه إلى جبهة البوليساريو فإنها

[1]_ William Zartman, la resolution des conflits en afrique (paris : éditions l'harmattan, 1990), 22_69
؛ فاطمة بنت عبد الوهاب ، مواقف أطراف النزاع: الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF0FBC80-905A-42D9-BF52-01EA98AD8AE2.htm> (05 فيفيري2010)

بدأت في حملتها الدبلوماسية لجلب الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية الصحراوية وعزل المغرب عن العمق الافريقي، مستخدمة في ذلك نفوذها في إفريقيا والعالم الثالث، وكانت نتيجة هذه الجهود قبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس بابا يوم 12 نوفمبر 1984م، وهو اليوم الذي انسحب فيه المغرب من المنظمة احتجاجا على ذلك[1].

هكذا استطاعت دبلوماسية الثورة أن تلعب أدوارا مؤثرة وحاسمة على الساحة الإفريقية ليأتي بعدها دور الجزائر المستقلة كفاعل أساسي على الساحة الإفريقية ووقوفها وراء الحركات التحررية ليؤدي ذلك الموقف إلى التوتر بينها وبين جارتها المملكة المغربية لتتمكن في الأخير من فرض العزلة عليه إفريقيا.

[1]_ Zartman, 22_69 .

؛ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول ، ج2 (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)، 69 ؛ عمر بوزيد ،"نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري -1-"، مجلة العصر،25 /08 /2004 ؛ بنت عبد الوهاب ؛ ملف العدد، الصحراء بين المد والجزر، المستقبل الجديد، العدد الأول ,04 / 08 / 2005 ، 41ــ 15 .

<ww.foreignmedia.gr/pdf/ar/14-15.pdf> (05 فيفري2010)

المبحث الثاني: الجزائر بين اللاعبين المحليين والتدخل الأجنبي في القارة.

المطلب الأول: عصر ذهبي: من اندلاع الثورة إلى بداية الأزمة الداخلية.

تزامن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية مع بداية استقلال الدول الإفريقية مما سهل انتشار الدبلوماسية الجزائرية في القارة، وأصبحت تلعب دورا ثانويا إلى جانب كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) بزعامة جمال عبد الناصر، وغانا برئاسة السيد نكروما التي كانت تلعب أدوارا أساسية إلى جانب القوى الدولية في إفريقيا، ليبرز فيما بعد دور "هلاسي لاسي" إمبراطور إثيوبيا ورئيس ليبيريا وملك المغرب، وتمثل دور الفاعلين المحليين في تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات للدول الإفريقية من أجل الوحدة والتضامن وبذل الجهود لدعم حركات التحرر، وكان ذلك يتناغم إلى حد بعيد مع دبلوماسية الثورة، وهذا ما جعلها تلعب دورا ثانويا في التحريض ضد الاستعمار وكشف أساليبه الوحشية، إلى جانب الفاعلين المحليين الأساسيين في إفريقيا.

هذه المعادلة التي تمثل القوى المحلية طرفا فيها كانت تقابلها القوى الدولية المتمثلة في الاستعمار الأجنبي، وهي فرنسا وبريطانيا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا، حيث كانت تمثل الفاعلين الأساسيين الدوليين في القارة بحكم تواجدها العسكري فيها، ففرنسا كانت معظم دول غرب إفريقيا مع الجزائر وساحل الصومال الفرنسي (جيبوتي) وجزر القمر تخضع لسيطرتها، وأما بريطانيا فكانت تسيطر على عدة دول في الجزء الجنوبي للقارة كجنوب إفريقيا وروديسيا والسيشل وغيرها، أما البرتغال فكانت تسيطر على ما وراء حلقة الاستعمار البريطاني المتمثلة في كل من أنغولا، موزنبيق، جزر الرأس الأخضر، جزر ساوتومي، برنسيب وغينيا بيساو، وكانت إسبانيا تسيطر على الصحراء الغربية وجزر الكناري، وبلجيكا في الكونغو ورواندا وبورندي[1]، فهذه القوى الأجنبية كانت هي الأقوى في معادلة اللاعبين الإفريقيين، لأن هذه القوى بالإضافة إلى أنها كانت تسيطر على بعض الدول الإفريقية فإن قدراتها العسكرية والاقتصادية كانت تفوق بكثير قوى الفاعلين

[1] – الأشعل، 68-83.

الإفريقيين المحليين الذين لم يخرجوا إلا لتو من سيطرة الاستعمار، مع وجود عدد من الدول الإفريقية المساندة للقوى الأجنبية في وجه حركة التحرر في إفريقيا، وهو المشروع الذي التفت حوله القوى المحلية، ولذلك فإن الدول الإفريقية المساندة للقوى الأجنبية كانت تقوم بدور معرقل للدور الذي تؤديه القوى المحلية الإفريقية.

أما الفاعلون الأجانب أو الدوليون فقد كان بعضهم أعضاء في منظمة الحلف الأطلسي، مما يجعلهم على اطلاع بأحدث مستويات التأهيل العسكري الفني مع استخدامهم لعتاد الحلف، كما في حالة استخدام فرنسا لمعدات الحلف في الجزائر، إضافة إلى عضوية بعضهم في مجلس الأمن، ولهذا فإن معادلة اللاعبين في إفريقيا كان الطرف الأقوى فيها هم اللاعبون الأوربيون الاستعماريون، وفي المقابل كان الطرف الآخر أضعف بكثير من الطرف الأول وعلى كل المستويات، ولهذا كان يؤدي دوره بصعوبة وببطء، وهذا ما يفسر تباطؤ مسار التحرر في إفريقيا إلى سنوات فيما بعد.

مع اتساع حركة التحرر في إفريقيا شيئا فشيئا، كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين المحليين في إفريقيا بحكم خصائصها الجيو سياسية على المستوى الاقليمي، وبحكم الإرادة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار من القارة الإفريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، فبالنسبة لدعم حركات التحرر فإنه كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وكان ذلك نتيجة لما عانته الجزائر طوال سنوات الكفاح ضد المستعمر، ولذلك كان تضامنها مع حركات التحرر في إفريقيا وفي غيرها قويا جدا[1]، كما عملت الجزائر بقوة على توحيد القارة الإفريقية ودعم التضامن بين شعوبها، وتوج ذلك بقيام منظمة الوحدة الإفريقية على قاعدة عدم المساس بالحدود التي ورثتها الدول الإفريقية غداة الاستقلال خوفا من الحروب والاضطرابات التي يمكن أن تدخل فيها إفريقيا

[1] — Amine Ait-Chaalal, "L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée", *Revue internationale et stratégique* 46(2002/2), 61-72.

في حالة محاولة تعديل الحدود، ومن ثم يمكن أن تمهد لعودة الاستعمار من جديد إلى إفريقيا أو تدخل قوى أجنبية أخرى، وكانت منظمة الوحدة الإفريقية من أهم الانجازات التي تحققت وسمحت بتوحيد الشعوب الإفريقية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وتحرير الشعوب الإفريقية التي مازالت تحت نير الاستعمار على حد تعبير محمد سحنون الذي تولى منصب الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية في الفترة الممتدة من عام 1964إلى1973، وقد أقر بأن الجزائر لعبت دورا مهما في ذلك[1].

بعد تحقيق هذا الإنجاز الذي كان من أهم انشغالاتها، دخلت مع المغرب في أزمة على إثر تحفظه على قيام المنظمة على مبدأ قدسية الحدود، ومسألة قبول موريتانيا كعضو مؤسس في المنظمة الذي يصطدم مع حلمه في إعادة بعث المملكة المغربية بحدودها التاريخية أي قبل بداية الاستعمار، واعتبر حدوده الحالية هي بمثابة حدود تآمرية، هذا الحلم الذي يستند إلى مؤلف علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال "حقيقة حول الحدود المغربية"، وحسب هذا المؤلف فإن حدود المغرب تضم كل من موريتانيا، الصحراء الغربية، وأجزاء من الجزائر والسنغال، وبعد أشهر فقط من قيام منظمة الوحدة الإفريقية توغلت القوات المغربية في جنوب غرب الجزائر بالقرب من مدينة بشار، مما أدى إلى اندلاع نزاع حدودي مسلح بين الجزائر والمغرب، الشيء الذي كانت ترى فيه الجزائر إنذارا لتطورات في طريق إضعاف البلدين، والحيلولة دون استكمال بناء الدولتين وتعطيل مسيرة التحرر والتصدي للإمبريالية (منطق استغلال الموارد الأولية للشعوب الإفريقية)، ولذلك عملت الجزائر بقوة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية لاحتواء نزاعها مع المغرب واستطاعت المنظمة تهدئة النزاع وتسويته فيما بعد[2].

---

[1] – محمد سحنون،" تجسيد لفــنّ الدبلوماسية الهادئة (1 من 2)،" أخبار سويسرا في عالم اليوم، <http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=337492> (05 فيفري 2010)

[2] - Abdelkader Bousselham, Regards sur la diplomatie algérienne (Algérie: casbah éditions , 2004), 210 - 213.

هذا الصدام مع الجار الشقيق (المغربي) لقن الجزائر درسا مفاده الدخول في مفاوضات مع دول الجوار لتثبيت الحدود قبل أن يؤدي ذلك إلى حدوث مشاكل معها، وفي المقابل الضغط على المغرب للتخلي عن ادعاءاته في الأقاليم المجاورة، ولذلك عملت الجزائر في إطار منظمة الوحدة الإفريقية للضغط على المغرب من أجل الاعتراف بموريتانيا والتراجع عن مطالبته بها[1]، وبالتوازي مع ذلك شرعت الجزائر في تثبيت حدودها مع الجيران، بداية بالطرف الأضعف، وهو موريتانيا التي هي بدورها ضحية لمطالب المغرب الترابية، وبحكم دعم الجزائر لموريتانيا في مواجهة المغرب كانت علاقات الجزائر مع موريتانيا ممتازة، ومن ثم سهلت عقد اتفاقية التعاون وحسن الجوار سنة 1966، وزيارة رئيس موريتانيا للجزائر مختار ولد دادة 1967 التي توجت بتصريح مشترك تضمن رسالة قوية للمغرب جاء فيها أن الجزائر وموريتانيا يدينان السياسة التوسعية المغربية في المنطقة، أما الخطوة الثانية فكانت مع ليبيا التي أبرمت معها معاهدة حسن الجوار والتعاون سنة1969 والثالثة منها مع الجمهورية التونسية من خلال صدور بيان مشترك سنة 1970، ونص على" ضرورة احترام الطرفين لمبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وقداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار"[2]، وبمقتضى هذا البيان كان تراجع الجمهورية التونسية عن مطالبها الترابية في الجزائر.

بعد هذه الأدوار التي قامت بها الجزائر إن على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى الإطار الجماعي (منظمة الوحدة الإفريقية) استطاعت أن تجبر المغرب على التخلي عن مطالبه في ضم موريتانيا 1974، لكن الشيء الذي فاجأ الجزائر هو إمضاء المغرب إلى جانب موريتانيا اتفاقا سريا قابله من جهة أخرى دخول ليبيا وتونس في مشروع الوحدة، وفي هذا وذاك لم يتم إشراك الجزائر التي بدأت علاقاتها تتوتر مع الضفة الشمالية للمتوسط، ولذلك عارضت الجزائر مشروع الوحدة بين ليبيا وتونس أو اتفاق جربة الذي

[1]- Ibidem
[2]- grimaud, 202 .

أعلن من خلاله قيام الجمهورية العربية الإسلامية الليبية التونسية، وعارضت مرة أخرى الانضمام إلى المشروع بعد دعوتها للانضمام إليه، جاء ذلك على لسان الرئيس هواري بومدين بقوله "نحن لا نأخذ القطار وهو في منتصف الطريق"[1]، وبعد فشل مشروع الوحدة سعت الجزائر إلى تهدئة الأوضاع وتلطيف الجو بين البلدين.

كما عقدت اتفاقية حسن الجوار مع جمهورية مالي سنة 1963، وتلاها فيما بعد زيارة الرئيس المالي "موسى طراوري" سنة 1970 إلى الجزائر، وتوجت هذه الزيارة ببيان ختامي جاء فيه: "أن الطرفان الجزائري والمالي يؤكدان إرادتهما في دعم العلاقات الثنائية بين البلدين في إطار مبدأ حسن الجوار والحفاظ على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار"، وعقدت كذلك الجزائر الاتفاقية نفسها مع جمهورية النيجر سنة 1963م[2]، ليأتي فيما بعد ترسيم الحدود الجزائرية مع جيرانها ووضع معالم عليها سنة 1983 في إطار معاهدة الإخاء والوفاق التي تم توقيعها مع كل من تونس ومالي والنيجر، وبفضل هذه الجهود استطاعت الجزائر القضاء على مشكل الحدود كمصدر لتهديد الأمن القومي والحيلولة دون استكمال مسيرة البناء الوطني، والتفرغ لمحاربة الاستعمار والإمبريالية (الاستغلال الاقتصادي في إطار ميزان المبادلات التجارية الجائر)[3].

بذلك انحصر المشكل الأمني للجزائر في الناحية الغربية بعد اكتشاف الجزائر تكتل تمثل في محور باريس داكار مرورا بالمغرب وموريتانيا، لكن الجزائر استطاعت إخراج موريتانيا من هذا المحور وجلبها إلى جانبها، ومع تزايد حدة التوتر بين محور الجزائر والمغرب بات الموقف يهدد بتدخل خارجي حيث عمدت الجزائر إلى تجنيب المنطقة شبح الحرب عن طريق بذل الجهود لتأسيس إتحاد المغرب العربي سنة 1989.

---

[1] – بوعشة، 134 .

[2] - grimaud, 247.

[3] - إبراهيم سعادة،" الجزائر والأمن الإقليمي "(رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدواية ، قسم الحقوق ، جامعة الجزائر)، 31ـ 32.

لم تكن الجزائر منشغلة بتأمين حدودها والحيلولة دون نشوب نزاعات مسلحة مع جيرانها على غرار نزاعها مع الجار المغربي، بل كان انشغالها منصبا على كل الأقطار الإفريقية والعربية بالدرجة الأولى، وبالأقطار الآسيوية والأمريكية اللاتينية بدرجة أقل، أما إفريقيا فإذا كانت الجهة الجنوبية منها لا تزال في ذلك الوقت تحت سيطرة الاستعمار والأنظمة العنصرية الموالية لها، – وهذا سوف نتحدث عنه لاحقا– فإن شمال ووسط إفريقيا كان يعتبر منطقة أمن بالنسبة للجزائر، نظرا لتخوفها من انعكاسات الحروب الحدودية والتدخل الخارجي على أمنها الوطني، وهذا ما جاء على لسان الرئيس الجزائري هواري بومدين "إن المنطقة الممتدة من القاهرة حتى السنغال تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[1]، ولهذا عملت الجزائر على التدخل كوسيط للحيلولة دون تفجر النزاعات الحدودية سواء من خلال علاقاتها الثنائية أو من خلال الإطار الجماعي ضمن لجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وقد تدخلت لتسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينافاسو على كل الأصعدة من أجل إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية وتسويته بالطرق القضائية، ونجحت في الحيلولة دون تفجره، وجاء تعبيرها عن ذلك على لسان وزارة الخارجية "أن الجزائر مرتاحة للنتيجة التي أفضت إليها عملية تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينافاسو، وتشارك البلدين الشقيقين في رضاهما بحكم محكمة العدل الدولية"، كما بذلت جهودا لتطويق النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا إلى جانب مساعي المغرب وفرنسا حيث تم إخماد هذا النزاع، كما عملت على إخماد النزاع الحدودي التشادي الليبي الذي أدى إلى تدخل فرنسا إلى جانب الحكومة التشادية، وهو ما كانت تخشاه الجزائر، ولذلك لما تفاقمت الأزمة التشادية الداخلية عملت الجزائر بقوة على تحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة على السلطة وإبعاد القوات الأجنبية عن البلاد، واستطاعت جلب ممثلين عن المجلس الديمقراطي الثوري وعن حكومة الاتحاد الوطني، وعن تجمع القوات التشادية،

[1] – محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 136 .

وتمكنت من تطويق الأزمة وإعلان الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من التشاد تمهيدا لبداية المصالحة، وعن ذلك جاء بيان وزارة الخارجية معبرا بهذا الصدد "بان الحكومة الجزائرية تلقت بارتياح هذا البيان باعتباره يشكل بداية رد على أحد المتطلبات الثابتة لإفريقيا، والجزائر تتابع ببالغ الاهتمام كافة التطورات في هذه الأرض الإفريقية"، لكن حدث فيما بعد ما لم تكن ترغب فيه الجزائر، حيث استأنفت المعارك سنة 1986 وتدخلت من جديد القوات الأجنبية الفرنسية والأمريكية، وهو ما "اعتبرته الجزائر معاكسا للجهود الإفريقية المعبأة، قصد تحقيق التصالح الوطني في هذا البلد وجعله في مأمن من التدخلات الأجنبية"[1]، كما تدخلت الجزائر في مسالة النزاع الداخلي النيجيري ونددت بمحاولة الاعتراف بدولة بيافرا ودعت إلى الحفاظ على وحدة الأراضي النيجرية، وحاولت العمل كوسيط بين الحكومة والمتمردين من خلال الإطار الثنائي، ومن خلال لجنة الوساطة والتحكيم، لكن هذه الجهود لم تأت بنتيجة، وتم إجهاض مشروع دولة بيافرا بعد تدخل القوات الأجنبية البريطانية والأمريكية إلى جانب حكومة نيجيريا الاتحادية، أما وساطة الجزائر لوقف الحرب الليبية المصرية فقد نجحت فيها وحالت دون بداية الصدام المسلح بين البلدين، واستطاع الرئيس الجزائري هواري بومدين إقناع مصر بوقف تقدم قواتها تجاه التراب الليبي، ومن ثم انتزاع فتيل الأزمة بين البلدين وحثهما على خدمة القضية المركزية العربية وهي فلسطين[2].

كما عملت الجزائر على التدخل لحل النزاعات في المنطقة العربية باعتبار أن هذه النزاعات تعرقل التضامن العربي في وجه العدو المشترك، وهذا ما قاله وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي "بأن عمل دبلوماسيتنا على الصعيد العربي يتمثل في القضاء على مصادر النزاعات بين البلدان العربية، لكونها تعرقلنا عن التصدي المشترك ضد العدو"[3]،

---

[1] – ملاح السعيد، " تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2004 / 2005)، 65 ؛ تصريح وزارة الخارجية ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية 02 (1986): 134 .

[2] – بوعشة، 135.

[3] – خطاب السيد محمد الصديق بن يحي أمام المجلس الشعبي الوطني، وزارة الخارجية، مديرية التوثيق 1981 ، 14 .

حيث بذلت الجزائر جهودا لتسوية المسالة اللبنانية إلى جانب كل من المغرب والسعودية، وهي اللجنة التي تشكلت في مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب وتوجت بعقد اتفاق الطائف بين الفصائل المتصارعة في لبنان[1]، كما بذلت الجزائر جهودا للوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لحل مشكلة الرهائن الأمريكيين ونجحت في ذلك، وقامت أيضا بجهود الوساطة لحل النزاع الحدودي بين إيران والعراق واستطاعت أن تخمده، لكنه اندلع فيما بعد لتتدخل من جديد لإخماده مما أدى إلى مقتل وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي والطاقم المرافق له[2]، ومن خلال هذه الجهود التي تقوم بها الجزائر في محور هذا الاهتمام الذي يهدف إلى منع تفجر النزاعات بين الدول الإفريقية والعربية من اجل تحقيق التعاون وإبعاد خطر التدخل الأجنبي، أدى إلى بروز دور الجزائر كدولة فاعلة في إفريقيا ضمن معادلة الفاعلين المحليين في إفريقيا.

أما محور اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بدعم حركات التحرر فإنها لعبت من خلاله أدوارا أساسية في إفريقيا، وكان ذلك واضحا سواء من خلال علاقتها الثنائية حيث أنشأت جهازا خاصا مكلفا بالعلاقات الخارجية مع الحركات التحررية سنة 1964، أو من خلال الإطار الجماعي المتمثل في لجنة التسعة لتحرير القارة الإفريقية، حيث عملت على دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وتقنيا من خلال تدريب وتأهيل الثوار، سواء تعلق الأمر بالمستعمرات البرتغالية أو الاسبانية، كما لعبت الجزائر دورا هاما في مناهضة النظام العنصري في جنوب إفريقيا وتهديداته للدول المجاورة وحركات التحرر فيها، فقد نددت بممارسات النظام العنصري في بريتوريا ومحاولاته زعزعة المنطقة (في كل من بوتسوانا، زامبيا، زمبابوي)، وجاء على لسان الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد "أن الجزائر تلقت باستياء وسخط كبيرين نبأ العدوان الدنيء الذي اقترفه نظام بريتوريا العنصري ضد هذه البلدان" كما عملت الجزائر في إطار منظمة الأمم المتحدة على استصدار العديد من

[1] – ملف العدد، الوثائق الكاملة لمسيرة الوفاق الوطني اللبناني ، مجلة الدبلوماسي، العدد 12 (1989): 4-27.

[2] – بوعشة، 134- 139

العقوبات عليه خوفا من أن يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار بالقارة الإفريقية ككل[1]، كما بذلت الجزائر جهودا من أجل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، بحيث استغلت نفوذها في منظمة الوحدة الإفريقية لكسب التأييد لمصر في صراعها مع إسرائيل، كما كسبت تأييد منظمة الوحدة الإفريقية لقضية فلسطين، مما أدى إلى قطع العديد من الدول الإفريقية لعلاقاتها مع إسرائيل، وبعد ظهور خلافات بين زعماء المقاومة الفلسطينية، عملت الجزائر على استقدامهم للتحاور حول الكفاح في المرحلة المقبلة، والذي أدى إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر[2].

كان محور الاهتمام الثالث في أجندة الدبلوماسية الجزائرية هو محاربة الامبريالية خصوصا بعد قرار تأميم المحروقات، ولذلك فان الجزائر عملت على تكوين إطارات في مجال المحروقات لصالح الدول الإفريقية كما احتضنت العديد من الطلبة الأفارقة في المعاهد والجامعات الجزائرية، بهدف تكوينهم ومدهم بسبل العلم والتكنولوجيا للسيطرة على وسائل الإنتاج وتحقيق التنمية في إفريقيا، أما في الإطار الجماعي ضمن حركة عدم الانحياز، فان الجزائر كان لها نضالا طويلا ضد الإمبريالية، وكانت بدايته بمؤتمر مجموعة (77) الذي انعقد في الجزائر، والذي وضع ميثاق عرف بميثاق الجزائر، هذا الأخير هيأ المناخ لعدد كبير من اللقاءات والمؤتمرات مثل مؤتمر القمة لدول الأبيك، لتأتي المحطة الثانية في هذا المسار وهي القمة الرابعة لعدم الانحياز في الجزائر سنة 1973 وفيها دعت الجزائر بقوة إلى ضرورة قيام نظام اقتصادي دولي متوازن، بحيث يتم من خلاله القضاء على علاقة استغلال الموارد الأولية للشعوب الفقيرة، وطالبت الأمم المتحدة بضرورة عقد دورة طارئة للبث في قضايا الموارد الأولية والعلاقات الاقتصادية، وكان لها

[1] – تصريح وزارة الخارجية، 144 .

[2] – بوعشة، 140.

ذلك في سنة 1974، وفي هذه الدورة تبنت الأمم المتحدة قضايا العالم الثالث، وتم الإعلان عن مشروع نظام اقتصادي دولي جديد[1].

من خلال هذه المحاور الثلاثة التي اهتمت بها الجزائر وعملت على تحقيق أهدافها، تبين أن الجزائر كانت تقوم بدور أساسي ضمن الفاعلين الإفريقيين المحليين في الطرف المحلي للمعادلة الإفريقية، سواء كان في الإطار الجماعي (لمنظمة الوحدة الإفريقية) إلى جانب كل من الجمهورية العربية المتحدة وإثيوبيا وغانا والصومال في إحدى المراحل، أو في إطار علاقتها الثنائية مع الدول الإفريقية، بل أنها في علاقتها الثنائية مع الدول الإفريقية وإطار حركة عدم الانحياز في بعض الأحيان، كانت تقوم بدور دولة أساسية في إفريقيا والعالم الثالث.

أما الطرف المقابل للقوى المحلية فهي القوى الأجنبية وكانت هذه المرحلة هي مرحلة الحرب الباردة، ولهذا فإن القوى الأجنبية كانت تتشكل من الاتحاد السوفياتي الذي كان دوره متناسقا مع الدور التي تؤديه الجزائر، لكنه في بعض الأحيان كان لصالح الاتحاد السوفياتي، كما تتشكل من القوى الاستعمارية السابقة زائد الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن هذه الدول كانت تقوم بحروب الوكالة في معظم الأحيان، وكما ذكرنا فان الجزائر كانت تعمل بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي في إطار معركة التحرر الذي كان يرى فيها فرصة لبسط نفوذه على القارة، وتجلى ذلك أكثر في أنغولا والكونغو، ففي أنغولا كانت تعمل الجزائر والاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية وكوبا على مساندة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، بينما وقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا والبرتغال والزئير والصين وراء الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنغولا، وأدى هذا الوضع إلى سيطرة الحركة الشعبية على الحكم ومن ثم إطالة أمد الحرب دون حسم المعركة لصالح أي طرف، أما في الكونغو فإن رئيس الوزراء لوموبيا كان مدعوما من طرف موسكو والجزائر ومصر، أما رئيس الجمهورية كازافوبو فقد كان مدعوما من طرف الغرب، وبدأت الأزمة باغتيال

[1] – رزيق المخادمي، 57 – 58 ؛ بوعشة، 48 – 49.

الغرب لرئيس الوزراء، لكنها توسعت إلى حرب أهلية واسعة وانتهت بسيطرة موبوتو، لكن الولايات المتحدة وقفت وراء الحكومتين الرواندية والأوغندية الداعمتين لتحالف قوى المعارضة في الكونغو بقيادة لوران كابيلا، وبذلك استطاع هذا الأخير إسقاط نظام موبوتو عام 1997، لكنه عندما تراجع عن وعوده للولايات المتحدة الأمريكية عقب توليه السلطة، شجعت الولايات المتحدة تمردا عليه تقوده رواندا وأوغندا، ولما وقفت بجانبه زيمبابوي وزامبيا وأنغولا توسع نطاق الصراع في منطقة البحيرات العظمى وتحولت فيما بعد عندما انتهت الحرب الباردة وفقدان هذه الحروب لمعناها إلى حرب إقليمية واسعة[1].

أما الشرق الإفريقي فكان التدخل الأجنبي فيه قويا مما جعله منطقة ساخنة طوال الحرب الباردة وذلك في تبادل للأدوار، مرة تقف الولايات المتحدة والقوى الغربية إلى جانب إثيوبيا والاتحاد السوفياتي إلى جانب الصومال، وفي مرحلة لاحقة يتنقل الاتحاد السوفياتي ليقف وراء أثيوبيا والولايات المتحدة وراء الصومال، أما الدور الجزائري فكان يتماشى مع تموقع الاتحاد السوفياتي كما كان مرنا مع إثيوبيا، فمن جهة تؤيد إثيوبيا ضد مطالب الصومال لتعديل الحدود، ومن جهة أخرى تدعم حركات التحرر الاريترية، وإذا اعتبرنا أن الوجود السوفياتي والكوبي سواء عن طريق التدخل العسكري أو عن طريق الدعم التقني والفني الذي كان في أربعة عشر دولة افريقية متناغما مع الدور الجزائري، فان القوى الأجنبية الغربية كانت حاضرة هي الأخرى في إفريقيا، ففرنسا كانت متواجدة عسكريا في كل من جيبوتي وتشاد والزئير والسنغال، أما بريطانيا والبرتغال فكانتا تدعمان الأنظمة العنصرية في روديسيا وجنوب إفريقيا، أما اسبانيا فكانت مسيطرة على إقليم الصحراء الغربية لبعض الوقت[2].

---

[1] – توفيق رواية، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، مجلة البيان.
<http://www.albayan-magazine.com/files/africa/8.htm> (12 جانفي 2010)
؛ الجزائر سهلت للسوفيات التحكم في أنجولا مقابل موقف موسكو في الصحراء، جريدة التجديد المغربية.
<http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=40068&date_ar=2009/1/6> (16 جانفي 2010)

[2] – بوعشة، 43-141 ؛ حافظ، 81 – 133 . 164 – 170 ؛ رواية.

لهذا يمكن القول أن الجزائر من خلال علاقتها الثنائية وعلاقتها ضمن الإطار الجماعي (منظمة الوحدة الإفريقية) أنها كانت تؤدي دورا أساسيا في الطرف الأول للمعادلة الإفريقية الذي يتمثل في القوى المحلية، وكان إلى حد ما متساو مع الطرف الآخر في المعادلة المتمثل في القوى الأجنبية إذا أخذنا بعين الاعتبار تناغم الدور الجزائري والكوبي في معظم الأحيان، وإذا قسمنا إفريقيا إلى شمال وجنوب تكون الجزائر الفاعل الرئيسي في المنطقة الشمالية الإفريقية، لكن إذا نظرنا إلى وسط إفريقيا نجد الجزائر كفاعل أساسي فقط، أما في الجهة الجنوبية فان الجزائر كانت كفاعل ثانوي.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة الانكفاء والتراجع.

أدت الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر انطلاقا من أحداث أكتوبر 1988 إلى انفجار الوضع الداخلي سنة 1992 وانعكس ذلك على تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري، وذلك بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام، خصوصا من طرف الإعلام الغربي ذو الصدى الواسع لدى الرأي العام الدولي، والذي أدى إلى تشويه سمعته هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان خطورة الوضع الداخلي للجزائر من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ازدادت حدة جراء الحصار الاقتصادي الذي فرضته بعض الدول، بسبب رفضها التعامل مع النظام الحاكم أو الخوف من عدم قدرته على تسديد الاختلال في الميزان التجاري الثنائي، أدى إلى تراجع النشاط الدبلوماسي بشكل كبير، ولم يعد يقدم سوى الحد الأدنى، وقد تمحور النشاط الدبلوماسي للجزائر رغم تراجعه الكبير في ثلاثة محاور، وهي الدفاع عن شرعية إدارة النظام للأزمة الداخلية والتعاون مع الدول التي تشهد الظاهرة نفسها، والاهتمام بقضية الصحراء الغربية التي تحمل بعض دلالات تعرض الجزائر لمطالب ترابية من طرف المغرب، وكذا قضية الطوارق فيما وراء حدودها الصحراوية (النيجر، مالي) خوفا من انتقال تلك العدوى إلى التراب الجزائري، وما يمكن

أن تحمل النظام من متاعب أخرى قد تضاف إلى متاعب إدارة الأزمة الداخلية ومحاربة الإرهاب.

قضية الصحراء الغربية ومنذ تفجرها كانت محل اهتمام من طرف الجزائر، وحتى في مرحلة تراجع النشاط الخارجي للجزائر بسبب الأزمة الداخلية، وذلك كما ذكرنا لحساسية هذا الملف في السياسة الخارجية للجزائر، ورغم أن الجزائر استطاعت أن تحصل على اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية وبالتالي قبول عضويتها وتصنيفها في خانة تصفية الاستعمار، فإن تراجع النشاط الخارجي للجزائر قد أدى إلى تراجع العديد من الدول عن اعترافها بالصحراء الغربية والتي من بينها بعض الدول الإفريقية، بل وأصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذه الدول: بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا كوناكري والسنغال وهي على ما يبدو قائدة هذه المجموعة[1]، ولا يمكن أن يفسر سعي هذه الدول لإعادة بعث الجدل في هذه المسالة إلا تحت تأثير الموقف الفرنسي بسبب العلاقة المتوترة مع الجزائر، ولذلك فهي تدعم المغرب حتى بالسلاح وتضغط على هذه الدول لتدعيم الموقف المغربي، باعتبار أن معظمها من مستعمرات سابقة لها، وبسبب الخدمات التي تقدمها لهذه الدول كخدمات التدريب والدعم التقني العسكري، وكذا بحكم العلاقات التجارية التي تحتل فيها فرنسا المرتبة الأولى مع هذه البلدان، ورغم هذه الجهود التي تقوم بها فرنسا والجهود التي يقوم بها المغرب في إطار منظمة الساحل والصحراء التي لم تنضم إليها الجزائر بسبب إنشائها بمبادرة ليبية وكانت قد نسخت عنها هذه الفكرة، من خلال تنظيم الجزائر لندوتين لدول الساحل والصحراء لإنشاء إطار للتعاون، إضافة إلى تحفظهما على السلوك الليبي الذي كان داعما للإرهاب كما كان داعما لحركات تمرد الطوارق التي تمثل تهديدا للأمن القومي الجزائري، وهذا ما أراد أن يستغله المغرب لمراجعة الموقف الإفريقي من القضية الصحراوية إلا أن الجزائر استطاعت التقرب إلى نظام بريتوريا

[1] – بوعشة، 108– 109.

باعتباره عملاق إفريقيا الجنوبي، وإقناعه بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية وعملت سويا مع عملاق إفريقيا الغربي (نيجيريا) في إطار مبادرة النيباد والحرص على ثبات موقفهما من القضية قد حقق انتصارا آخر، ولهذا فإنه "لحد الساعة لم يتمكن المغرب من إحداث اختراقات دبلوماسية في إفريقيا بشان النزاع الصحراوي، وإذ لازالت الجمهورية الصحراوية تتمتع باعتراف حوالي ثلاثين دولة في القارة (حتى بعد سحب عدة دول افريقية اعترافها بها)، كما أن عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية لم تمس، وقد كرستها قمة الاتحاد الإفريقي في سرت بليبيا وهذا رغم تحفظ بعض البلدان الإفريقية"[1]، ورغم تراجع النشاط الخارجي للجزائر في إفريقيا بشكل كبير إلا أنها بقيت تحاول الحفاظ على دورها السابق ولو من خلال حضورها الشكلي في دورات منظمة الوحدة الإفريقية من جهة، ومن جهة أخرى ظلت تهتم بمسار النزاعات في إفريقيا وبقيت ترسل ملاحظين في إطار حفظ السلام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، ففي أنغولا وفي مهمة الأمم المتحدة لمراقبة تطبيق وقف إطلاق النار أونافيم (1) من جانفي 1989 إلى جانفي 1991، ومراقبة جلاء القوات الكوبية من أنغولا أونافيم (2) فيفري 1991 إلى جانفي 1993، ومراقبة وقف إطلاق النار والسير الحسن للانتخابات التشريعية أونافيم (3) فيفري 1995 فيفري 1997، ومراقبة تطبيق اتفاق لوزاكا المبرم بين السلطة والاتحاد للاستقلال الكامل لأنغولا، وصل العدد الإجمالي لأفراد الجيش الوطني الشعبي الذي أرسل على فترات إلى 54 ضابطا، كما شاركت الجزائر في مهمة مونوك الأممية بغرض مراقبة احترام تطبيق اتفاق لوزاكا على ارض الواقع، واستمرت مشاركة الجيش الوطني الشعبي من سبتمبر 1991 إلى 1999 ومنها إلى 2000 ولا يزال 5 ضباط منسقين يتواجدون بالكونغو من أصل 54 ضابطا شاركوا في العملية، كما شاركت كذلك في مهمة الأمم المتحدة ببوروندي،

[1] – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، 82 – 81.

وكذا مهمتها في إثيوبيا وإريثيريا[1]، وما يفسر لنا انشغال الجزائر بهذه المهام هو مشاركة الجيش المغربي في عمليات حفظ السلام الأممية، فالجزائر كانت تخشى أن ينتهي نفوذها كليا في منظمة الوحدة الإفريقية، وبما أن المغرب لم يستطع تغيير الوضع في إفريقيا لصالحه أثناء تراجع النشاط الخارجي للجزائر فإنه لا يمكن أن يحدث أي تغيير بعد العودة القوية للجزائر إلى إفريقيا وتقربها من عملاقي غرب وجنوب إفريقيا.

أما قضية الطوارق فان الجزائر ظلت تهتم بها منذ ظهورها سنتي 62-64 في مالي إلى انفجارها مرة أخرى في 07 ماي 1990 في النيجر لتنتقل بعد ذلك العدوى بسرعة إلى مالي، ويرجع انفجار الأوضاع إلى التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي زادت حدته مع الاختلاف الإثني (الطوارق: البدو البيض والسكان: الحضر السود) إضافة إلى القمع الذي تعرض له الطوارق بعد أحداث (62-64)، ثم أتت بعد ذلك مرحلة الجفاف الذي مس المناطق التي يسكن فيها الطوارق وتسبب في مجاعات خلال سنوات (69-73-84-86) فقد فيها الطوارق معظم مواشيهم، وهو ما دفع بهم إلى اللجوء إلى الجزائر وليبيا، أما هذه الأخيرة فقد استغلتهم في محاولة لزعزعة المنطقة، حيث وعد معمر لقذافي الطوارق بإنشاء وطن قومي لهم على حساب اقتطاع أراض من الجزائر، مالي، النيجر، ولذلك قدمت لهم تدريبات في الأكاديميات العسكرية الليبية، إلا أن بداية فرض الحصار على ليبيا ومساعي الجزائر بإرجاع الطوارق اللاجئين إلى بلدانهم قد أدى إلى عودتهم لأوطانهم، ووجدوا تسهيلات من قبل رئيسي النيجر ومالي حيث أصدرا عفوا شاملا، وقدما وعودا بتقديم الدعم المادي لهم، إلا أن وضعيتهم قد أصبحت أسوء من ذي قبل حيث تم تقييد حركتهم إضافة إلى فقدانهم حق تعليم أبنائهم وحق القيام بعمل تجاري، كما أن المساعدات التي تقدم لهم من طرف المنظمات الدولية أصبحت توجه إلى جهات أخرى.

[1] – ملف العدد، "القبعات الزرق الجزائريين 18 سنة من الخبرة،" الجيش 526(2007): 28 ؛ إسماعيل ج، "مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات السلم في العالم،" الجيش 486 (01 / 2004) : 21.

بعد انفجار الوضع سنة 1990 أدركت الجزائر أن تطورات في الوضع تنذر بتهديد قوي للأمن القومي الجزائري، ولذلك أولت اهتماما شديدا لمنطقة الجنوب، ولأول مرة يجتمع مجلس الحكومة في ولاية من ولايات الجنوب (أدرار) في 12 جانفي 1995، كما تم إنشاء صندوق تنمية الجنوب وإعداد برنامج للتنمية فيه، وتم تخصيص 35 مليار لتمويل المشاريع السياحية والري إضافة إلى إصلاح إداري جزئي جعل كلا من تمنراست وإليزي ولايتين. وبالموازاة مع هذا قامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتي النيجر ومالي والمتمردين الطوارق لتسوية النزاع، إلا أن التدخل الفرنسي والليبي القوي جعل من الوساطة الجزائرية في موقف ضعف خصوصا وأن الأزمة الداخلية كانت في أوج اشتعالها، ولذلك فإن الجزائر لما قدمت وساطتها بين حكومة النيجر والمتمردين لم تسمح لها فرنسا أن تستحوذ على الملف لوحدها أو تفرض تصورها في الموضوع، وذلك بحكم النفوذ الفرنسي في النيجر إلى درجة أن فرنسا ظلت تغير حكام النيجر الذين يعاكسون مصالحها عن طريق الانقلابات، وإضافة إلى عدم ترك الجزائر أن تستحوذ على ملف الوساطة فان فرنسا أشركت بوركينافاسو في الموضوع قصد إضعاف الوساطة الجزائرية أكثر وتمييع جهود التسوية. أما فيما يخص الوساطة بين المتمردين الطوارق وحكومة مالي وبحكم العلاقات الممتازة بينهما، فإن الجزائر استطاعت في الجولات الأولى تنظيم المفاوضات على التراب الجزائري (جانيت، تمنراست) مع حضور النيجر وليبيا، نظرا لان علاقة هذا الأخيرة بالموضوع قوية، إلا أن فرنسا استطاعت مرة أخرى أن تميع جهود هذه الوساطة بمشاركتها في الموضوع إضافة إلى إقحام موريتانيا كذلك، ولذلك فان حجم الدور الذي قامت به الجزائر في قضية الطوارق التي تحمل دلالات تهديدا قويا في العمق للأمن القومي الجزائري كان ضعيفا بحكم الوضع الداخلي وما تلاه من تشويه سمعة النظام، إضافة إلى التدخل الخارجي الفرنسي القوي المبني على نفوذها القوي في المنطقة، وكذا التدخل المحلي للجار الليبي لعلاقته القوية بالموضوع ووضعه الداخلي المستقر[1].

[1] – علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،

كان الاهتمام بمشكل الإرهاب الهاجس الأكبر لدى صانع القرار وكان منصبا حول القواعد الخلفية للإرهاب سواء تعلق الأمر بنشاط الجماعات الإرهابية أو بمصادر تمويلها، وكذا الدفاع عن وجهة نظر النظام الحاكم حول موضوع الإرهاب، وكانت أوروبا تمثل القواعد الخلفية الرئيسة للإرهاب، فقد اتخذت الجماعات المسلحة من بعض دول أوروبا قواعد للتدريب والتجنيد وجمع الأموال والترويج لمشاريعها وتبرير أعمالها، أما الدول العربية (ليبيا، السودان) تضاف إليها الدول التي تشهد تنامي الظاهرة (تونس- مصر) ورغم احتضانها لبعض الجماعات الإرهابية ودعمها لها فإنها لم تعتبر إلا قواعد خلفية ثانوية، وذلك لضعف التواصل بين الدول العربية والجزائر، وكما كانت الجزائر تواجه تجاهلا من قبل الطرف الأروبي إضافة إلى حملته الشرسة على شرعية إدارة الأزمة من طرف النظام، وفرضه حصارا اقتصاديا من منطلق عدم التعامل مع النظام من جهة ومن جهة أخرى الخوف من تراكم الديون من جديد جراء أي تبادل تجاري، فان الجزائر فضلت التنسيق مع كل من تونس ومصر لأنهما كانتا تعانيان من الظاهرة نفسها، قصد التأثير على الدول العربية الداعمة للإرهاب أو قصد تطوير موقف تلك الدول التي لم تقتنع بطريقة إدارة الأزمة من طرف الأنظمة العربية التي تعاني من الظاهرة، وبتنسيق جهود هذه الدول والعمل في إطار جامعة الدول العربية استطاعت تطوير الموقف العربي لصالحها وتوج بتوقيع اتفاقية حول التعاون لمكافحة الظاهرة، بالقاهرة يوم 25 أفريل 1998.

وصول الجزائر إلى هذه النتيجة سوف يقوي من موقعها التفاوضي مع الطرف الأروبي، إلا انه لم يؤد إلى تفهم أكثر للظاهرة إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتطور الموقف من الظاهرة بشكل سريع جدا لصالح الجزائر، أما اهتمامها بتسويق وجهة نظرها للظاهرة أو دفعها بتفعيل إطار للتعاون على الصعيد الإفريقي فقد بقي ضعيفا وذلك بحكم التبادل التجاري الضعيف جدا مع الدول الإفريقية، ولذلك فان الجانب الإفريقي لم يكن يساهم في الحصار على الجزائر، كما أن مثل

جامعة الجزائر، 1997 / 1998)، 54-72. 84-98.

هذه القضية كان ينظر إليها على أنها قضية داخلية وفق مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، يضاف إلى ذلك أن معظم الدول الإفريقية كانت قد عانت أو تعاني من قضية داخلية مشابهة. والشيء الآخر هو أن بعض الدول الإفريقية كانت داعمة للجماعات الإرهابية مثل: بوركينافاسو والسودان وليبيا كما ذكرنا، ولذلك فالموقف الضعيف للجزائر لا يمكن أن يضمن نجاح مبادرة افريقية لصالحه، وهذا ما سوف تحضر له الجزائر بعد أن بدأت الأزمة الداخلية تخبو وهو ما يكون تمهيدا لعودتها بقوة إلى الساحة الإفريقية شيئا فشيئا مع تعافيها من الظاهرة تدريجيا، وتجلى ذلك في الجهود التي قامت بها تمهيدا للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية لتعود من خلالها بقوة إلى الساحة الإفريقية[1].

[1] – سعادة، 187–188 .

المبحث الثالث: جهود إحياء العمل الدبلوماسي الجزائري قاريا.

أثناء انعقاد القمة الرابعة والثلاثين في العاصمة البوركينابية واغادوغو عام 1998 سعت الجزائر لاستضافة القمة الموالية، وكان لها ذلك رغم تحفظ بعض الحكومات على الوضع الأمني، وكان تصورها يهدف إلى استغلال انعقاد القمة لديها لفك الحصار المضروب عليها من جهة، ومن جهة أخرى تمهيدا لهجومها الدبلوماسي في القارة الإفريقية لإعادة تأكيد دورها الريادي قاريا، ومواجهة التطلعات المغربية خصوصا وأن بعض الدول الإفريقية رأت أن الوقت مناسب لإعادة النظر في موقفها بشان قضية الصحراء الغربية، وقبيل انعقاد المؤتمر حصل انتخاب رئيس جديد للجزائر عهدته إفريقيا مدافعا عن قضاياها في دورات الأمم المتحدة، وهو ما سيعطي مصداقية أكثر للقمة.

كانت الجزائر تهدف إلى إعادة بعث دورها في إفريقيا من جديد من خلال محورين: المحور الأول هو مكافحة الإرهاب، والثاني هو الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعاني منها إفريقيا، وكان الاهتمام الأول يدور حول حشد الجهود الإفريقية لمكافحة الظاهرة، أما الثاني فيتضح من خلال استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصبا وزاريا للشؤون الإفريقية، ولاستغلال هذه القمة إلى أقصى حد خصوصا مع الرئيس الجديد السيد عبد العزيز بوتفليقة وحتى تكون قرارات المؤتمر ذات مصداقية لابد أن يكون حضورا مكثفا لرؤساء وملوك إفريقيا، خصوصا وأن القمم السابقة شهدت غيابات ولا مبالاة العديد من الرؤساء بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط الفرنسية والمغربية على بعض الدول الإفريقية لإفشال القمة، ولذلك فان الرئيس الجديد نجح في إقناع العديد من القادة الأفارقة بالمشاركة في القمة، بحيث زارت العديد من الوفود الجزائرية طيلة شهر يونيو 1999 مناطق متعددة في إفريقيا لحث قادة الدول الإفريقية بالمشاركة في قمة الجزائر، وقد زارت هذه الوفود حتى الدول التي كانت تتحفظ على السياسة الجزائرية لتلطيف الجو معها، وعند انعقاد القمة وصل حد الجهود التي قامت بها الجزائر لإنجاح المؤتمر إلى وضع الطائرة الخاصة بالرئيس تحت تصرف بعض القادة الأفارقة في الوقت الذي يرونه مناسبا، وعلى

مستوى شركة الخطوط الجوية الجزائرية تم تخصيص رحلات لنقل بعض الرؤساء والوفود الإفريقية للجزائر، وتحملت هذه الأخيرة تكلفة 50 مليون دولار أمريكي لعقد هذه القمة، واستطاعت أن تجعل منها قمة القمم، وذلك بمشاركة 45 رئيس دولة وحكومة من مجموع 53 وهو رقم لم يتحقق على الأقل سنتين من قبل[1].

المطلب الأول: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999: تسويق قاري للتصور الجزائري للإرهاب.

بعد أن استطاعت الجزائر كسب الموقف العربي أرادت من خلال هذه القمة كسب الجبهة الإفريقية، واستطاعت جلب اهتمام الدول الإفريقية لهذه الظاهرة رغم أن معظم الدول الإفريقية لم تعان منها ما عدا الجزائر، مصر، كينيا، تنزانيا، وهاتين الأخيرين لم تتعرض مصالحهما للهجمات من طرف الإرهاب، وإنما تعرضت لها المصالح الأمريكية، ولهذا فان هذين البلدين لم يتعرضا لمعاناة شديدة مثل الجزائر ومصر، ورغم هذا استطاعت الجزائر إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة هذه الظاهرة، باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تكون الدول الإفريقية بمنأى عنها، واستغلت انعقاد هذه القمة لمناقشة هذه الظاهرة واعدت مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وحمل اسم الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب تضم 13 مادة، يتصدرها التعرض لمظاهر الإرهاب: "وهي تلك الأعمال التي ترتكب ضد مواطني أي دولة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو خدماتها أو ضد المواطنين الأجانب الذين يعيشون على أراضيها وتحرمه تشريعات هذه الدولة، إضافة إلى أن العمل الإرهابي يشمل كل من يمول الإرهاب أو يشجعه، ويخرج عن ذلك حالات الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تقرير المصير طبقا للقانون الدولي، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار"[2]، كما حددت الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحة الظاهرة، منها تطوير أساليب المراقبة البرية

[1]– بن عنتر، 82 ؛ بوعشة، 107–112.

[2] – رزيق المخادمي، 37.

والبحرية والجوية، والتنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة الإرهاب، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد إقرارها والتصديق عليها خلال دورتي مجلس وزراء المنظمة وحكوماتها التي تم عقدها في الجزائر، وبذلك تمكنت الجزائر من تسويق وجهة نظرها إلى إفريقيا، خصوصا وان جدالات الخلط بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر بدأت تختمر في الدوائر الإعلامية بعد أحداث نيويورك وواشنطن، وبذلك ضمنت عدم التعرض لحركات التحرر كالبوليزاريو ومنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يضع الجزائر في حرج نظرا لثوابت سياستها الخارجية المساندة لحركات التحرر، ومن جهة أخرى كسبت شرعية إدارة الأزمة وإعادة تلميع صورتها في إفريقيا، وهذا يعتبر كتمهيد بعد أن كسبت الجبهة العربية وبعدها الإفريقية لتدعيم موقفها أمام أوروبا التي تريد فرض تصورها على الأزمة الجزائرية، لكن بعد هذا وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 سوف يتلاشى تصور أوروبا أمام الضغط الأمريكي من أجل التعاون لمكافحة الظاهرة وحاجته للخبرة الجزائرية، والذي سوف يتقاطع مع بداية تخلص الجزائر من أزمتها، بحيث "أن هذه العمليات الإرهابية شكلت عاملا حاسما في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر، حيث أصبحت أطروحاتها بخصوص الأبعاد الدولية تجد آذانا صاغية في مراكز صناعة القرار في العواصم الغربية، ومن منظور المصلحة القومية الجزائرية سرعت هذه الأحداث من التقارب العسكري بين الجزائر والغرب، ورفع هذا الأخير الحظر التسليحي المفروض عليها منذ مطلع التسعينات، أما على الصعيد الاقتصادي فهذه الأحداث جعلت أوروبا تستجيب للمطلب الجزائري بإدراج قضية الإرهاب في اتفاق الشراكة المتفاوض عليها بعد أن كانت ترفض ذلك"[1].

إذن بتسويق الجزائر وجهة نظرها عربيا وإفريقيا دعمت موقفها في الحوار مع الأوروبيين، وفرضت منظورها إفريقيا لدحض كل التشويهات التي تعرضت لها من قبل الإعلام الغربي، لتعود إلى مكانها الطبيعي في السياق الإفريقي والحيلولة دون استخدام ذلك

[1] – بن عنتر، 215.

من أي جهة قصد التشويش وإفشال دور الجزائر إفريقيا، والذي سوف يتنامى شيئا فشيئا بداية بالوساطة الناجحة التي طلبت الجزائر القيام بها في القمة للحد من الحرب في القرن الإفريقي[1].

المطلب الثاني: الجزائر في القرن الإفريقي: تأكيد عودة دورها الريادي في القارة.

في كلمته الافتتاحية تحدث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الإرهاب وعن نزاعات ومشاكل إفريقيا، وأكد ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية لوضع حد للحرب بين الأشقاء في القرن الإفريقي، وطرح على القادة الأفارقة نية الجزائر في القيام بالوساطة، وبعد تفويض قادة إفريقيا للجزائر القيام بذلك نصا ومشافهة بدأ السيد عبد العزيز بوتفليقة ينتقل بين الوزير الأول الإثيوبي ميليس زيناوي، والرئيس الإرتيري أسياس أفوركي للتخفيف من حدة التوتر بين الوفدين ومعرفة شروط كل طرف، "وانتهى المؤتمر ولم تتحصل الجزائر إلا على وعود من قبل إثيوبيا وإريتيريا وفقرة في البيان الختامي تؤكد على الحل السلمي للنزاع في القرن الإفريقي وضرورة مواصلة الجزائر وساطتها هناك"، لكن الشيء الأهم بالنسبة للجزائر هو موافقة الدول الإفريقية لهذه الوساطة خصوصا وان الجزائر في بداية الطريق للخروج من أزمتها إضافة إلى قلق بعض الدول إزاء هذا الدور لما تتصور بداهة أولويتها في القيام به نظرا للقرب الجغرافي مثل ليبيا حتى وان لم يظهر ذلك في سلوك السيد معمر لقذافي، فان الرئيس المصري انسحب مبكرا من المؤتمر بعد أن تيقن من دور الجزائر في القيام بذلك، وهذا لمحاولة إفشال المؤتمر وبالتالي إفشال دور الجزائر في القيام بهذه الوساطة، أما المغرب فان قلقه من أداء هذه الوساطة في الوقت الذي يسعى فيه مع فرنسا والأمين العام للأمم المتحدة وإلى حد ما مع أمريكا من أجل تحييد الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية، وأي نجاح للجزائر في هذه الوساطة التي فشل فيها الأمريكيون والأوروبيون قد يلفت انتباه المجموعة الدولية لاستعادة الجزائر لدورها في

[1] – رزيق المخادمي، 37–38 ؛ سعادة، 187.

إفريقيا، وهذا علاوة على أن الطرفين المتنازعين كانا يشكان في قدرة الجزائر على إنجاح وساطتها لوقف الحرب نظرا لازمتها الداخلية التي لم تتضح معالمها واتجاهها بشكل حاسم، وهي تقريبا النظرة نفسها التي كانت سائدة في معظم ربوع العالم، لكن الجزائر وجدت في ذلك فرصة لتثبت للمجتمع الدولي أنها بدأت تتعافى من أزمتها وهي تستعد لاستعادة دورها في إفريقيا، وهي تدرك صعوبة إدارة هذا النزاع المعقد في خلفياته وعلاقات أطرافه عبر تاريخ طويل من الحروب[1].

ترجع خلفيات هذا النزاع إلى خروج المستعمر الايطالي من إريتيريا تحت ضغط الحلفاء سنة 1947، ومساعدة القوى الكبرى لإثيوبيا التي تدعي أن إريتيريا امتداد طبيعي لها، وإلى مصادقة الأمم المتحدة على المشروع الأمريكي سنة 1952 الذي أوصى بان يصبح لإريتريا استقلال ذاتي ضمن فيدرالية مع إثيوبيا، وهو ما رفضته إريتيريا وأدى إلى اندلاع الثورة الإريترية، أما إثيوبيا فقد جعلت من ذلك خطوة أولى لتأتي الخطوة الثانية عام 1962 أين تم ضم اريتريا كليا لأراضيها، ومن هذه الأحداث بدأت فصول التاريخ الساخن بين الإثيوبيين والاريتريين، وبعد عام من ضم إثيوبيا لاريتريا تأسست منظمة الوحدة الإفريقية وأكدت على مبدأ قدسية الحدود، وبذلك ضمنت إثيوبيا امتدادها السابق، أما الجزائر فقد اتخذت موقفا مزدوجا تجاه ذلك، فمن جهة تؤيد حق إثيوبيا في التمسك بحدودها الموروثة عن الاستعمار خصوصا مسالة منطقة الأوغادين التي تريد الصومال استرجاعها، ومن جهة أخرى راحت تؤيد الثوار الاريتريين بكل ما أتيح من وسائل، وبناء على هذه العلاقة بين الطرفين يمكن أن يساعد الجزائر القيام بهذا الدور، وكما قلنا فان التاريخ الساخن بين الجارتين ظل مستمرا طوال أيام الحرب الباردة، لكن القطبين المتنافسين وقفا وراء نظام أديس أبابا، حيث وقفت الولايات المتحدة الأمريكية وراء الإمبراطور هيلاسي لاسي، وبعد سقوط نظامه على يد مانجستوا سنة 1974 وقف وراءه الاتحاد السوفياتي وكوبا، وصنعا انتصاراته على الثوار في الجنوب والشمال، وبذلك تم إخماد الثورة

[1] ــ بوعشة، 113. 229-249 .

الإريتيرية، لكن انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع مساعداته لنظام مانجستوا أدى إلى انتعاش الثورات الانفصالية من جديد داخل الجسد الإثيوبي.

بتحالف الجبهة الشعبية لتحرير إريتيريا بزعامة أسياس أفورقي والجبهة الشعبية لتحرير تيجيري بزعامة ميليس زيناوي –هذان الزعيمان ينتميان إلى قومية واحدة (تغراي) ولغتهما واحدة، وكلاهما مسيحي يساري –عملا جنبا إلى جنب لإسقاط نظام مانجستو مقابل استقلال إريثيريا، وتمكنا من ذلك في أيار 1991، وبعد سيطرة زيناوي على الحكم في إثيوبيا نظم استفاء عام في إرتيريا أفضى إلى استقلالها، وتقلد الحكم فيها أسياس أفورقي بتاريخ 05/24/ 1993، وبقيت العلاقات بين البلدين تسير وفق رواسب أيام الاستعمار من حيث تنقل الأشخاص بدون قيود، وحصولهم على الجنسية المزدوجة من طرف كلا البلدين، لكن هذه العلاقات الممتازة رافقتها خلفيات سيكولوجية في كلا البلدين، ففي إثيوبيا بعد أن أصبحت دولة مغلقة – مع إعطائها حق استخدام ميناءي مصوع وعصب – بدا لها أنها وضعت تحت رحمة إريتيريا، مما أدى إلى تنامي تيار تتزعمه عناصر المجموعة الإثنية تيجراي المتشددة التي تطالب بتوسيع إقليم التيجراي لتصبح التيجراي الكبرى وتشمل ميناء عصب، أما إريتريا فظلت تشعر بالتبعية لإثيوبيا، ولذلك أصدرت عملة جديدة هي "النكفة" بدلا من العملة الإثيوبية المتداولة، وبهذا الإجراء بدأ التوتر بين البلدين يزداد شيئا فشيئا، لان هذه العملة التي أصدرتها إريتيريا أصابت الاقتصاد الإثيوبي بخسارة ضخمة، ولذلك ردت على هذا الإجراء بإقرار التعامل بين البلدين بالعملة الصعبة الدولار، وهو ما رجع بالضرر على الاقتصاد الإرتيري بحكم أن التجار الإرتيريين لا تمكنهم وسائلهم من الوفاء بذلك، إلى هنا تكون قد بلغت درجة التوتر بين البلدين إلى بداية التحرش ببعضهما البعض، وبدأ ذلك بحدوث خلاف على مناطق حدودية لم يتم ترسيمها بدقة، ورغم أن هذه المناطق خاضعة للسيطرة الإثيوبية قبل استقلال إريتريا إلا أنها قامت بالاستيلاء عليها على اعتبار أنها تدخل في نطاق حدودها، وهذا ما رفضته إثيوبيا وردت على ذلك بإزالة هذه الإدارات المدنية الإريتيرية واستبدالها بإدارة إثيوبية في هذه المناطق الحدودية (عدي ومرق)، ثم

سيطرت على منطقة بادي واستبدلتها بإدارة إثيوبية، ودخول القوات المسلحة الإثيوبية إلى هذه المناطق بعمق 25 كلم، هذه التطورات دفعت الرئيس الإريتيري إلى طلب تشكيل لجنة مشتركة لدراسة هذه الأوضاع واقتراح الحلول المناسبة، إلا أن هذه اللجنة لم تنجح في مهامها، الشيء الذي أدى إلى اندلاع الجولة الأولى للحرب على اثر إطلاق القوات العسكرية الإثيوبية النار على الوفد العسكري الإريتيري المفاوض يوم 1998/05/06 ثم تصاعدت حدته بعد إعلان البرلمان الإثيوبي الحرب الشاملة على إريتيريا يوم 1998/05/13، وفي خضم استمرار هذا النزاع تدخلت عدة وساطات إفريقية وعربية وأروبية وأمريكية، وتبعت هذه الجولة جولتان للحرب في 1999، واهتمت بها منظمة الوحدة الإفريقية في القمة 34 ببوركينافاسو برئاسة بلايزكومباور لكنها لم تستطع الحد من شبح الحرب، ليتأتى انعقاد القمة 35 بالجزائر والحرب مشتعلة بين البلدين وكانت نهاية القمة وضع المؤتمرون وثيقة ثانية بعد تلك التي وضعت في القمة السابقة، وعرفت بإجراءات وضع اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع الإثيوبي الإرتيري، وتم قبول هذه الوثيقة من طرف إريتيريا ووقعت عليها، بينما وافقت عليها إثيوبيا مبدئيا ولم توقع عليها بحجة دراستها في أديس أبابا والرد عليها لاحقا، ولذلك كلفت القمة الإفريقية الرئيس الجزائري لمتابعة الوساطة لتسوية النزاع سلميا وهو الأمر الذي كانت تبحث عنه الجزائر، ولذلك أولته اهتماما بالغا حيث شكل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفدا مفاوضا رفيع المستوى يرأسه السيد أويحيى وزير العدل آنذاك، كممثل شخصي للرئيس في المفاوضات، وبلغت هذه المهمة الصعبة سبع جولات، أخرها كان انتقال رئيس منظمة الوحدة الإفريقية عبد العزيز بوتفليقة لحث البلدين على التوقيع على اتفاق إطلاق النار، خصوصا بعد اتساع نطاق الحرب بين البلدين وكادت أن تفشل الوساطة الجزائرية، وترجع صعوبة المفاوضات إلى تمسك كل طرف بموقفه، فإريتريا ترى ضرورة وقف إطلاق النار ثم الشروع في المفاوضات، أما إثيوبيا فكانت ترى ضرورة توضيح كل شروط وتقنيات التسوية قبل وقف إطلاق النار، ووصل الأمر إلى حد الانسداد ونتج عنه توسع الحرب

بشكل أكثر من ذي قبل، الشيء الذي جعل الرئيس ينتقل بين أسمرة وأديس أبابا من 25 إلى 2000/05/27 وحث الطرفين على الوقف الفوري للقتال واستئناف المفاوضات، واستطاع أن يحصل على التزام الطرفين باستئناف المفاوضات تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وفق اتفاق الإطار، وتوج فيما بعد بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بالجزائر في 2000/01/18 كنتيجة للجهود التي بذلتها الجزائر بحضور ملاحظين عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأروبي طيلة مسار المفاوضات، وقد ساعدها الضغط الأمريكي والأوروبي على حث الحكومتين لوقف إطلاق النار[1].

هكذا استطاعت الجزائر أن تستغل انعقاد مؤتمر القمة وأن تكسب الصوت الإفريقي إلى جانبها، بحيث عبر رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لما تقوم به بعض الدوائر الدولية من الإصرار على تشويه صورة بلد لم يعد يعاني من المشاكل الأمنية[2]، كما أدى استغلال القمة القيام بدور الوساطة من أجل التأكيد شيئا فشيئا بعودة الجزائر إلى مكانتها الريادية في إفريقيا، كما دعمت الجزائر الطرح الليبي فيما يخص إعادة مراجعة القانون التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية وإدخال آليات جديدة عليها، بما يواكب التغيرات والتحديات الجديدة إفريقيا وعالميا، وبذلك الإسهام وبنجاح الجزائر في وساطتها والتفاتها أكثر إلى المشاكل الإفريقية تكون قد عادت إلى مكانتها الريادية في إفريقيا ومن ثم عززت هذه المكاسب بمشاركتها الفعالة في القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بمدينة سرت بليبيا باعتبارها رئيسة للمنظمة.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في دعم مشروع مراجعة المعاهدة المؤسسة للمنظمة.

بعد الموافقة على عقد القمة الاستثنائية بسرت الليبية ما بين 6 و9 سبتمبر 1999 لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حاولت الجزائر تعظيم المكاسب التي حققتها في القمة

---

[1] – بوعشة، 141–151 ؛ لحلوح ،78–84.

فيصل مقدم،"الدبلوماسية الجزائرية و النزاع الإثيوبي الإرتيري "(رسالة ماجستير في القانون ،قسم الحقوق ، جامعة الجزائر 2007 / 2008)، 105–113.

[2] – رزيق المخادمي، 108 .

السابقة، ولذلك دعمت بقوة الطرح الليبي وشاركت بفعالية في القمة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بما يواكب التطورات الحاصلة في ظل العولمة، وترأس رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية القمة، وكان جدول أعمالها هو إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لما تم الاتفاق عليه في القمة السابقة، "وتميزت أشغالها باتفاق الجميع على ضرورة مواكبة التطورات الجديدة بما يتماشى والتحديات التي تواجهها القارة الإفريقية[1]، وتوجت هذه القمة بإعلان سيرت الذي تضمن ما يلي:

1 – إنشاء اتحاد إفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق المنظمة وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

2 – الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية خاصة

أ – تقصير مدة تنفيذ معاهدة أبوجا

ب – ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا، وهي البنك الإفريقي المركزي والاتحاد النقدي الإفريقي ومحكمة العدل الإفريقية وبرلمان عموم إفريقيا والسعي لإنشاء هذا الأخير بحلول عام 2000.

ج – تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية وتجسيد الاتحاد المرتقب.

3 – تفويض مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه ولاسيما إعداد نص قانوني للاتحاد مع الأخذ بعين الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، ويتعين على الدول أن تشجع على مشاركة أعضاء البرلمان في هذه العائلة، ويجب على المجلس أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين، كما يجب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى استكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر عام 2000 حتى يتم إقرار قانون دستوري رسمي بحلول عام 2001 في مؤتمر قمة غير عادية يعقد في مدينة سرت.

---

[1] – المرجع نفسه، 129 .

4ـــ- تفويض الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجزائر، والرئيس تابو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا بان يقوما بالتشاور مع مجموعة الاتصال لمنظمة الوحدة الإفريقية المعنية بديون إفريقيا الخارجية بالتفاوض مع الدائنين لإفريقيا نيابة عنهم حول مسألة مديونية إفريقيا الخارجية وذلك بغية تحقيق الإلغاء لهذه الديون على جناح السرعة.

5- الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري إفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة وذلك في أقرب فرصة ممكنة.

6- دعوة الأمين العام للمنظمة إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه كأمر ذي أولوية[1].

بعد استغلال القمة الـــ35 والقمة الاستثنائية في سرت الليبية بفعالية وانشغال بالغ بالمشاكل الإفريقية تكون الجزائر قد رجعت إلى دورها الريادي في إفريقيا، ويتجلى ذلك من خلال تفويض القادة الأفارقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس تابو مبيكي بالتفاوض نيابة عنهم مع الدول الغنية من أجل مسح ديون الدول الإفريقية، بحيث يعتبر هذا اعترافا من طرف الأفارقة بأن الجزائر عادت بقوة إلى الساحة الإفريقية لأنهم أدركوا أنها قد أمضت أشواطا كبيرة على الطريق الصحيح للخروج من أزمتها، ولذلك لم يعد يلتفت القادة الأفارقة لا إلى الوضع الأمني ولا إلى هجمات الدوائر الإعلامية الغربية، وأدركوا فعالية الجزائر برئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي عرفوه مدافعا عن القضايا الإفريقية في السبعينيات.

بعد القمة الـــ35 والقمة الاستثنائية سوف يستغل الرئيس رئاسته لمنظمة الوحدة الإفريقية ويلتفت أكثر للمشاكل التي تعاني منها إفريقيا، ومنها النزاع المزمن في الكونغو، وبمبادرة منه تم عقد قمة مصغرة لتدعيم اتفاق لوزاكا، وضمت إلى جانب الرئيس

[1] - المرجع نفسه، 129 - 130 .

الجزائري رؤساء الموزمبيق ومالي والكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا ونيجيريا والممثل الشخصي لرئيس جمهورية زامبيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والممثل الخاص للامين العام للمنظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان الهدف منها إيجاد مخرج تصالحي لازمة الكونغو الديمقراطية والبحث عن سبل لتطبيق اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع، حيث أن رؤساء الدول الذين حضروا أشغال القمة المصغرة أكدوا من جديد على أهمية وصلاحية اتفاق لوزاكا، وكانت القمة مناسبة لدعوة الأطراف المتنازعة إلى الاحترام الصارم للالتزامات المتخذة قصد تدعيم وقف إطلاق النار وتعزيز المكاسب المحققة واستكمال ديناميكية السلام، وقد ابرم اتفاق السلام بين أطراف النزاع في الكونغو بالعاصمة الزامبية لوزاكا يوم 10 جويلية 1999 وكان من المفروض أن يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد 24 ساعة، لكنه تأخر إلى غاية 14 أفريل 2000، ولهذا شددت قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية على تشجيع الأطراف المتنازعة للتطبيق الكلي للسلام على أساس احترام الوحدة الترابية لجمهورية الكونغو للوصول إلى تسهيل انتشار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيها، كما دعت قمة الجزائر إلى منع زرع الألغام والانسحاب الفوري للقوات المتنازعة من مناطق التماس لتسهيل انتشار القوات الأممية، وكذا ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفق برنامج تحدده الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة العسكرية المشتركة، كما أكدت القمة على ضرورة الحوار الكونغولي في وضع حد للنزاع وتوفير شرط نجاحه طبقا لأحكام لوزاكا[1] .

بعد هذه الجهود التي قام بها الرئيس بعد العزيز بوتفليقة رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، سوف تكون القمة العادية المقبلة ما هي إلا انعكاس لنتائج القمة السابقة مع عودة تراجع الحضور من جديد إلى37 دولة من مجموع 53 ومن مجموع 45 دولة حضرت قمة الجزائر، ولهذا فإن الجزائر استطاعت تحريك همم القادة الأفارقة فعلا، ولذلك هناك من سماها بقمة القمم، وكان انعقاد القمة الـــ36 لمنظمة الوحدة الإفريقية من 10 إلى 12

[1] – بوعلام ب،" قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية" ، الجيش 443 (2000): 20 – 21 .

جويلية 2000 بالعاصمة الطوغولية لومي، وتمحور جدول أعمالها على دراسة نتائج قمة الجزائر بحيث تمت الوساطة الناجحة للجزائر بين إثيوبيا وإريتيريا التي توجت باتفاق وقف إطلاق النار، كما جدد تصريح قمة لومي بجعل سنة 2000 سنة سلام وأمن وتضامن في إفريقيا وفق تصريح قمة الجزائر، وشجعت القمة على التعاون في مجال السلم والأمن بين منظمة الوحدة والأمم المتحدة، كما دعت الدول الأعضاء إلى الإبقاء على إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية طبقا لمعاهدة بلندابا، كما جاء في تصريح لومي توجيه نداء عاجل للدول الأعضاء في المنظمة لتوقيع اتفاقية الوقاية من الإرهاب ومكافحته التي صودق عليها في قمة الجزائر، وجاء فيه كذلك الدعوة إلى تعجيل مسارات التكامل الإفريقي، وتم انتداب الرئيس الجزائري والرئيس النيجيري والجنوب إفريقي للقيام بمبادرات أكثر جرأة لإلغاء ديون إفريقيا المقدرة ب:359 مليار دولار مع رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية بطوكيو، وأكد كذلك التصريح على إرادة رؤساء الدول والحكومات للمشاركة في القمة والعمل من أجل القضاء على الفقر والأمية والفوارق الاجتماعية، وإضافة لما جاء في هذا التصريح صادقت القمة الـــ36 على مشروع العقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي يتكون من 33 مادة ويهدف إلى ما يلي:

1- تعجيل التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القارة وترقية السلم والأمن والاستقرار بها.

2- يقترح الاتحاد الإفريقي الذي سيكون مقره بأديس أبابا الدفاع عن سياسة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية واستقلالها وترقية المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم الراشد.

3- يؤكد المشروع حق الاتحاد في التدخل في شؤون دولة عضوة بقرار من الندوة في بعض الحالات الخطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

4- يؤكد على التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في طلب تدخل الاتحاد من أجل إقرار السلم والأمن واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان

وإدانة تغيير الحكومات بطرق غير دستورية ورفضها، وتمثلت أجهزة الاتحاد في مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي والبرلمان الإفريقي ومحكمة العدل ولجنة الممثلين الدائمين واللجان التقنية المختصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأخيرا المؤسسات المالية[1].

فعلا كانت هذه القمة انعكاسا لما قام به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال رئاسته للمنظمة، ومن خلال الإنجازات التي قام بها يتأكد أن رئاسته للمنظمة لعبت دورا حاسما في تحديد الرؤى والتصورات المستقبلية لإفريقيا، كما أعطت دفعا كبيرا في مسار التضامن الإفريقي، وبتفويض الرئيس الجزائري إلى جانب رئيسي نيجيريا وجنوب إفريقيا للقيام بمساعي مسح ديون إفريقيا نيابة عنهم يكون الأفارقة قد اقتنعوا بعودة الجزائر إلى دورها الطبيعي الريادي في إفريقيا، وهي قد أثبتت ذلك من خلال رئاستها للمنظمة لتسجل بذلك العودة القوية إلى مكانتها الرائدة في السياق الإفريقي، لكن هذه المرة مع لاعبين محليين جدد لم يكونوا في السباق شيئا يذكر مثل جنوب إفريقيا، وكانت مرافعات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن ديون إفريقيا في مستوى ظن القادة الأفارقة حيث سعى إلى تغيير نظرة الدول الغنية عن الواقع الإفريقي، باعتبارها المسؤولة بالدرجة الأولى عن الوضع المتردي في إفريقيا، التي كانت في الماضي المجال الخصب لاستنزاف الثروات، وعندما أراد الأفارقة بناء اقتصادياتهم اضطروا إلى اللجوء إلى الاستدانة، ليجدوا أنفسهم أمام معضلة وهي إما تسديد ديونهم أو التفرغ للتنمية، خاصة وان المديونية تشكل عنصرا حاسما في كبح جماح التنمية[2].

النتيجة التي توصنا إليها من خلال دراستنا لهذا الفصل هي أن المكانة المتميزة للجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية كانت انعكاس لمشوارها في النضال من أجل التحرر

[1] – احمد خ ،" التأكيد على السلم والأمن والتضامن في إفريقيا" ، الجيش 445 (200): 25.

[2] – المرجع نفسه، 25 – 26 .

قبل الاستقلال، ووقوفها وراء حركات التحرر بعده، ومن ثم سخرت كل الوسائل التي أتاحها الإطار الإقليمي لخدمة مصالحها وقضاياها، كما نستنتج أن تراجع مكانتها في المنظمة بسبب أزمتها الداخلية قد جعل مصالحها مهددة، مما دفع بها إلى النشاط أكثر بعد أن بدأت تتعافى منها لاسترجاع مكانتها على الساحة الإفريقية من أجل خدمة مصالحها وكان لها ذلك.

الفصل الثالث:

دبلوماسية القمم والدبلوماسية الجزائرية: التأثير والتوظيف

للوقوف على الآليات والظروف التي صنعت نشاط الجزائر في منظمة الاتحاد الإفريقي وبالتالي مكانتها، وكيف يمكن أن ينعكس على خدمة مصالحها، لابد من معرفة كيفية مساهمة هذه الظروف والآليات في صنعه، ولذلك سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على دور الجزائر في بلورة ودعم مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وكذا دورها في دعم مشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي، والقوة الإفريقية الجاهزة للتدخل، وعلى كيفية استغلالها لكل ذلك من أجل خدمة مصالحها وقضاياها.

المبحث الأول: دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة

النيباد.

المبحث الثاني: الجزائر ومشروع إنجاز مجلس السلم والأمن

الإفريقي.

لمبحث الثالث: المنظور الجزائري في مواجهة بعض

مشاكل القارة.

المبحث الأول: دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد.

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة وبشكل مفاجئ من خلال القمة الـــ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاستها لها زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية خصوصا وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية، لكن المشكل الأكبر من ذلك هو مشكل خدمات الديون التي أصبحت تمثل هاجسا أكبر من هاجس الديون، لأنه تأكد أن خدمات الديون أدخلت معظم الدول الإفريقية في معضلة اقتصادية مفادها أن هذه الديون لما تم جلبها كان بهدف التنمية، لكنها تحولت إلى عائق دون ذلك، لأن خدمات الديون أصبحت تمتص الفائض الذي يمكن أن يوجه للتنمية، لهذا أصبحت اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الصفر وإليه، ولذلك كما ذكرنا جاء التفات الجزائر إلى ذلك خصوصا وأن إفريقيا على عتبة دخول الألفية الجديدة في عالم معولم الذي رافقه ظهور تجمعات إقليمية لمواجهة هذا التيار، ولهذا كان لا بد للأفارقة أن يسيروا في هذا الاتجاه للتحصن من تيار العولمة الجارف، وبما أن الجزائر كانت تترأس منظمة الوحدة الإفريقية فإنها كانت تدرك الدور الذي تتقمصه وقامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا وفق المعطيات الجديدة، وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي تابو مبيكي بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP ، وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة[1]

1 – عمرو علي،" المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية 149 (2002): 240 ؛ علاء جمعة، "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية 159 (2005): 220.

كما كانت أخرى من طرف الرئيس السنغالي "عبد الله واد" التي أطلق عليها اسم مخطط أوميغا OMEGA PLAN وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي 2001، وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية، وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها تباينات واختلافات شديدة فإن القادة الأفارقة في قمة لوزاكا رحبوا بالمبادرتين المقترحتينOMEGA-MAP قرروا دمجهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد من أجل عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بـــ: مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة[1].

المطلب الأول: مبادرة النيباد وشروط تحقيقها.

تحتوي النيباد على هياكل وأهداف تصبو إليها وفق شروط وضعها أصحابها لتوفير المناخ الملائم لنجاحها بالنظر إلى مأخذ البيئة الخارجية ومواقفها مما يجري في إفريقيا.

ـــ أهداف النيباد

تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

1) تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال ما يلي:

; ivan crouzel, L'Afrique du Sud : moteur d'une nouvelle donne continentale? Politique africaine n° 88 - décembre 2002,121_122.

[1] - Ibidem ; anafa, Connaitre le nepad dans ses grandes lignes, 06.
<http://www.afrimap.org/english/images/documents/file425fcb7228978.pdf>(05 فيفري 2010)
; Encyclopedia, Encarta 2005 (Microsoft-Corporation).

– زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر، وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الموارد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية، من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.

– تشجيع تدفقات المال الخاص (الاستثمار) من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام، وتقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان وعصرنه الأنظمة المالية لتوفر المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الأفريقية والأجنبية[1].

– مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.

– زيادة المنشآت القاعدية (البنى التحتية)، وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري.

– العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضات التجارية المتعددة الأطراف للحصول على امتيازات، مثل الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية وإقامة مناطق حرة للمبادلات واتحادات جمركية افريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم

– إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية[2].

2) زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية

---

[1] - بشير عمارة، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"،(رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2007/2006)، 82 ــ 83 .

[2]- Salah Mouhoubi, LE NEPAD une chance pour la l'Afrique ?(Algérie: office des publication universitaires, 2005), 147- 149.

المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشأن إستراتجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

3) تخفيف عبء الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد بحيث يرتبط تخفيف الديون أساسا بتخفيف حدة الفقر، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة من أجل خفض هذه الديون كنسبة إلى أقل من 10 % من مداخيل كل حكومة افريقية وتستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة[2].

4) مضاعفة المعارف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "داكار" فيما يخص التربية للجميع، كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة[3].

5) تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة وما بعد الطفولة إلى الثلثين من 1990 إلى2015، وكذلك خفض مستوى الوفيات عند الولادة إلى الثلاثة أرباع من 1990 إلى 2015[4]

ـ هياكل النيباد[5].

تتكون هياكل النيباد مما يلي:

1) <u>قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي</u>

- تتكون من 20 دولة افريقية وتجتمع 03 مرات في السنة ويترأسها كل من الرئيس

[1] – عمارة، 82.

[2] – نفس الموضع.

[3] – نفس المرجع، 78– 80 .

[4] – Mouhoubi, 134-135

[5] – عمارة، 90–91.

بوتفليقة، مبيكي وعبد الله واد.

- تتولى اللجنة وضع برنامج العمل.
- تحديد الأولويات والسياسات بكل ما يتعلق بتنفيذ المبادرة.
- تقديم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الاتحاد الإفريقي.

2) لجنة تسييرية

- تتكون من 10 دول افريقية.
- وتضع الشروط المرجعية للمشروعات والبرامج.
- مناقشة المشروعات والبرامج وإعداد التوصيات اللازمة.
- الإشراف على أعمال السكرتارية.

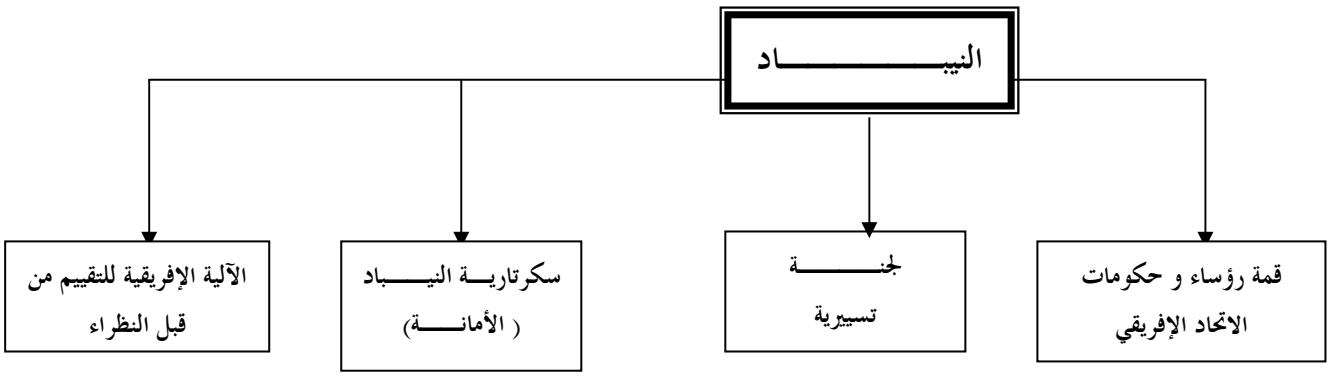
3) سكرتارية النيباد (الأمانة).

- ومقرها في بريتوريا(جنوب إفريقيا) وتقوم بالأعمال الإدارية.
- الإشراف على الاتصالات والعلاقات العامة داخل وخارج القارة.
- إعداد خطة إستراتيجية لتسويق النيباد.
- إقامة الشراكة مع بقية دول العالم.

4) الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

- ومهمتها متابعة وتنظيم مدى الالتزام بالقواعد والمعايير التي تم وضعها ومن ثم العمل على ترشيد سلوكها.
- عضويتها مفتوحة أمام كل الدول.
- تتكون من 07 شخصيات افريقية ذات كفاءة عالية.

هيكل تطبيق النيباد: تعمل النيباد على تنفيذ سياستها استنادا إلى الفروع التالية:



وزعت المهام حسب المجالات ذات الأولوية على الدول المؤسسة كالتالي:

- جنوب إفريقيا مع الاتحاد الإفريقي: قضايا السلم والأمن لحل النزاعات الإفريقية.
- الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.
- نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي: التكامل الاقتصادي.
- مصر الزراعة والنفاذ إلى الأسواق العالمية.
- السنغال البنية التحتية والطاقة والبيئة[1].

ـ شروط تحقيق مبادرة النيباد

كانت الأطراف تخطط لإبراز هذه المبادرة مدركة تماما للظروف التي تساعد على التنفيذ العملي المتكامل للأهداف المسطرة في المبادرة، ولذلك رأت من الضروري أن يتعايش القادة الأفارقة مع هذه الظروف لأنه صار لزاما عليهم توفير الشروط المواتية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة لقارة إفريقيا والتي تتجلى أساسا في:

1- توفير السلم والأمن في إفريقيا.

يعني الأمن من منظور النظام العالمي قابلية الدول والمجتمعات للحفاظ على استقلالها وشخصيتها الوطنية، ومن هذا المنطلق فإن السلام والأمن شرطان أساسيان لا

[1]- anafa, 14 .

يمكن بدونهما الحديث عن أية تنمية في أي بلد كان، فإفريقيا المشبعة بالنزاعات والانقلابات، إضافة إلى الفقر والأمراض، لا يمكنها مواجهة هذه التحديات دون إحلال السلم والأمن، ولا يمكن لأية دولة افريقية مهما كانت مواردها الطبيعية التقدم خطوة في سبيل التطور دون استتباب الأمن، وانطلاقا من هذه المعطيات جاءت مبادرة السلام والأمن الإفريقية، لتعزيز قدرات القارة على إدارة النزاعات من خلال:

- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- صنع السلام وحفظه وتعزيزه.
- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات.
- مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والمتوسطة والخفيفة والألغام الأرضية[1].

من أجل ذلك كان يسعى القادة الأفارقة المؤسسون لهذه المبادرة إلى إنشاء آليات وهياكل لضمان السلم والأمن في إفريقيا، وهو ما تقرر في قمة "لوزاكا" للاتحاد الإفريقي بإنشاء "مجلس السلم والأمن الإفريقي".

2- الديمقراطية والحكم الراشد

تعد الديمقراطية والحكم الراشد من بين العناصر الأساسية التي توفر المناخ المواتي لتحقيق التنمية، ولهذا جاء تركيز المبادرة على ضرورة تعهد إفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية من تعددية سياسية حزبية ونقابية وتداول على السلطة، من خلال انتخابات عادلة وشفافة ومنتظمة، مع ضمان المشاركة الشعبية بغرض المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة في إطار الشفافية، النزاهة، المساءلة، احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون[2].

3- مبادرة الإدارة والمؤسسات:

---

[1] – نفس المرجع، 85.

[2] – نفس المرجع، 87.

إذا كانت المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية فإن الدولة تلعب الدور الأساسي في تحقيقها، لكن واقع إفريقيا يفوق قدرات بلدان وحكومات تفتقر إلى الإمكانات لإنجاز هذا الدور نتيجة لافتقارها للأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو، ولهذا جاء تشجيع المبادرة على مجموعة من البرامج التي ترمي إلى تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية، ووضعت لذلك مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي.

– تكليف فريق عمل من وزارات المالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الاقتصادية، وإدارة المنشآت في مختلف البلدان والأقاليم، وتقديم توصيات بشأن معايير الممارسات الجديدة والملائمة لدراستها بواسطة لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول، ثم تحيل لجنة التنفيذ توصياتها إلى الدول الإفريقية لتنفيذها[1].

المطلب الثاني: جهود القادة الأفارقة للتفاوض مع شركاء دوليين

مع بداية الإرهاصات الأولى لمعالجة المشاكل الإفريقية المتعلقة بالتنمية والديون والسلم والأمن وترشيد الحكم انطلاقا من قمة الجزائر 1999 م وإلى قمة سيرت الاستثنائية التي كانت بمثابة انطلاقة حقيقة لمعالجة هذه المشاكل بدءا بدراسة مشروع تعديل القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى وتحديات الألفية الجديدة، والذي تطرق إلى مشكل التنمية، الحكم الراشد والسلم والأمن في إفريقيا، وبعد أن حدد القادة الأفارقة التحديات التي تعترض التنمية في إفريقيا اغتنموا حضور ممثل عن الاتحاد الأروبي، ليرفعوا دعوة بعقد قمة إفريقية أوروبية[2]، هذه الدعوة وجدت اهتمام البرتغال التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي، ولذلك قدمت مبادرة عقد قمة افريقية أوروبية،

بدعم من أطراف أوروبية مهتمة بالشأن الإفريقي تم عقد هذه القمة يومي 3 و 4 أفريل 2000 م بالقاهرة، لتكون أول قمة أوربية إفريقية حضرها عن الجانب الإفريقي

---

[1] – نفس المرجع، 89.

[2]– أبو حسن سوسن، "قمة الاتحاد الإفريقي تؤكد في إعلان سيرت اليوم الالتزام بالحكم الراشد"، الشرق الأوسط، 05 يوليو، 2005،

< http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=309957&issueno=9716> (05 فيفري 2010)

51 دولة وعن الجانب الأوروبي 15 دولة، وكانت هذه القمة عبارة عن حوار بين الطرفين حول قيام شراكة بين أروبا وإفريقيا، وكانت وجهة نظر الطرف الإفريقي الذي عبر عنه رئيس الدولة المضيفة في الكلمة الافتتاحية والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم ورئيسها عبد العزيز بوتفليقة تدور حول النقاط التالية:

– تنمية القارة الإفريقية في المقام الأول مسؤولية أبنائها شعوبا وحكومات وأن دول القارة تعمل جاهدة من أجل تحقيق هذه التنمية في كافة المجالات، كما تسعى إلى إرساء قواعد دولة القانون وقواعد الديمقراطية والحكم الراشد، وأن الإنجازات التي حققتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الفترة الأخيرة ساهمت في ترشيد استخدام الموارد المتاحة لإفريقيا، ولكنها ما زالت في حاجة إلى زيادة مطردة في تدفق الموارد الاستثمارية من الخارج، وخاصة من أوربا وإعطاء مزيد من الفرص لصادراتها لمواصلة هذه الانجازات.

– إن إفريقيا تواجه ظروفا خارجية غير مواتية بسبب تدني الأسعار العالمية للسلع الأولية التي تصدرها القارة إلى الخارج، وكذلك بسبب تقلص نصيب القارة من التجارة الخارجية وتفاقم ديونها الخارجية، وهي لا تسعى في علاقاتها مع أروبا إلى الحصول على مزيد من المعونات وإنما تسعى إلى تطوير علاقات المشاركة وبرامج التعاون مع أروبا، وذلك لمساندة الجهود التي تبذلها إفريقيا من أجل التنمية الشاملة، لأن أروبا هي الجار الأقدر على تفهم الظروف الإفريقية المعقدة[1].

أما وجهة نظر الطرف الأروبي التي عبر عنها بعض القادة الأوربيين ورئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي" ورئيس الاتحاد الأروبي "جو تيريس" فكانت تنحصر في النقاط التالية:

[1] – مغاوري شلبي، القمة الأفروأوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود،

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156230174&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout> (10 فيفري 2010)

- إظهار التفهم الأوروبي للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعيشها إفريقيا، وأن هذه المشاكل ترجع في جزء منها إلى تراكمات الماضي، وجزء منها يعتبر مسؤولية الأفارقة أنفسهم، وعليهم ببذل مزيد من الجهود من أجل التنمية الشاملة، ونبذ الخلافات والصراعات وإدخال العديد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وإرساء دولة القانون والحكم الراشد، وأن المهم أن يكون هناك تعاون بين الأفارقة أنفسهم في المجالات المختلفة.
- إن المشاركة الإستراتيجية بين إفريقيا وأروبا لا تعتبر سوى حل جزئي للمشاكل التي تعيشها أفريقيا، ولكن البقية تقع على عاتق شعوب وحكومات الدول الإفريقية، ولكن على دول إفريقيا وأروبا أن تتعاون من أجل تنشيط التجارة بينها، وأن يكون تحرير التجارة بصورة تدريجية مع ضرورة تقديم دعم للدول الإفريقية، لتسهيل عملية التحول الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.
- إدراك الاتحاد الأوروبي للحاجة الإفريقية الماسة إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، وخاصة من أروبا وذلك من أجل تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاديات الإفريقية[1] .

يبدو أن الطرف الأروبي جاء إلى القمة باعتباره مهتما بالشأن الإفريقي، لكنه لا يريد أن يحتمل أعباء من إفريقيا أكثر من السابق، ولذلك عندما طلب الطرف الإفريقي جعل هذه القمة دورية كل ثلاث سنوات من أجل ضمان التواصل بين إفريقيا وأوروبا على غرار القمة الأفروآسيوية، كان رد الطرف الأروبي أن تتم الدعوة إلى عقد القمة عند الضرورة، لأن تقنين عقد هذه القمة هو خلق آلية جديدة، وفي الوقت نفسه توجد آليات قائمة لهذا التواصل (اتفاقية لومي، ومسار برشلونة)، إلا أن الأفارقة أكدوا للطرف الأروبي أن هذه الآليات تتعامل مع الشمال والجنوب الإفريقي، ولكنهم يريدون أن يتم التعامل مع إفريقيا كوحدة موحدة، واستطاع الأفارقة إقناع الأروبيين بضرورة تقنين هذه

[1]- نفس المرجع.

القمة، أما مشكلة الديون فرغم إلحاح القادة على حاجة دولهم إلى إلغائها إلا أن الموقف الأوروبي كان منقسما، وذلك بإبداء استعداد فرنسا وألمانيا لذلك، أما بقية الدول الأروبية فكانت تحتج بوجود عوائق قانونية ومالية، واكتفى الأمر على إبداء الاهتمام بدراسة إلغاء الديون. ومهما يكن فإن القادة الأفارقة قد نجحوا في تحريك اهتمام الجانب الأروبي وجعله يلتفت أكثر لمشاكل إفريقيا وأن يتعامل مع أفريقيا كوحدة موحدة باعتبار أن الأمن الإفريقي يمكن أن يخلق انعكاسات على الأمن الأروبي.

بعد الإعلان عن المبادرة الجديدة بقمة لوزاكا، ثم الترحيب بها من طرف الاتحاد الأروبي، وتم عقد قمة بين رؤساء الدول الإفريقية المؤسسة للمبادرة ورئيس المفوضية الأوروبية، والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأروبي واللجنة الأوروبية لدراسة المبادرة، وخلال هذه القمة عبر الطرف الأوروبي عن اهتمامه بهذه المبادرة، كما اعتبرها خطوة جريئة من القادة الأفارقة للتقدم في مجالات السلم والاستقرار والديمقراطية والتنمية في القارة الإفريقية، وفي نهاية القمة وبعد أن شرح القادة الأفارقة مبادرة النيباد للمسؤولين الأروبيين، اتفق الطرفان على تطوير حوار منتظم حول أطوار المبادرة من خلال إقامة روابط بين الأطر المؤسساتية للمبادرة الإفريقية الجديدة والاتحاد الأروبي من خلال ما يلي:

_ إقامة اتصال دائم بين مختلف مجموعات العمل المشكلة ضمن المبادرة الإفريقية الجديدة والاتحاد الأروبي.

_ إنشاء مجموعة تفكير مشتركة حول العلاقات مابين المبادرة الإفريقية الجديدة ومجهودات التنمية والتعاون القائمة.

_ إطلاق مشروع رائد للتعاون من أجل تعزيز القدرات، وخاصة من أجل تكوين المفوضين العموميين على المستوى المحلي.

كما سعى رؤساء الدول المؤسسة وهي الجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر والسنغال إلى الاتصال بالشركاء الدوليين قصد الحصول على الدعم اللازم للنهوض بإفريقيا

نحو التنمية والسلم والحكم الراشد، وكانت هذه المساعي تهدف إلى الاتصال بمجموعة الثمانية والتكتلات الإقليمية الجهوية والدول الكبرى، فبالنسبة للاتصال بمجموعة الثمانية فبعد ميلاد المبادرة بأيام بدأ التحضير لقمة مجموعة الثمانية في مدينة جينوة الايطالية، لذلك سعى مؤسسو مبادرة النيباد إلى المشاركة في القمة لشرح مشروع المبادرة وطلب تقديم الدعم اللازم من قادة المجموعة، وبعد انتهاء القمة حصل القادة الأفارقة على وعد من قادة الثمانية من أجل دعم هذه المبادرة، ومما جاء في مخطط جينوة "لقد اتفقنا خلال قمة الثمانية المنعقدة بجينوة على دعم الجهود الإفريقية توخيا لتسوية مشاكل هذه القارة، إن السلم والاستقرار والقضاء على الفقر في إفريقيا هي من ضمن أهم التحديات المطروحة في الألفية الجديدة، ونحن مغتبطون بالمبادرة الإفريقية الجديدة التي تقوم على مبادئ المسؤولية والتكفل بالذات، وتؤكد في الوقت نفسه على العوامل الأساسية للتنمية ألا وهي الديمقراطية والشفافية والحكم الراشد وأولوية القانون وحقوق الإنسان، إن هذه المبادرة ترسي دعائم شراكة جديدة مكثفة بين إفريقيا والبلدان المتطورة"[1]، وهذه الوعود سوف يعمل القادة الأفارقة على دفع قادة الثمانية للوفاء بها عبر اللقاءات القادمة، ففي العام الموالي في قمة الثمانية بكندا المنعقدة في 27 يونيو 2002 طرح من جديد القادة الأفارقة (رؤساء الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، مصر، السنغال) انشغالات إفريقيا بخصوص التنمية والسلم والديون وطالبوا بضرورة وفاء قادة الثمانية بتعهداتهم تجاه إفريقيا، وناقشوا خطة العمل الخاصة بإفريقيا، وتم إقرارها في نهاية القمة وتضمنت تقديم ملايين الدولارات من المساعدات لأشد البلدان فقرا في العالم، كما أكدوا استعدادهم لمساعدة الأفارقة على معالجة القضايا الهامة، مثل الصحة والتعليم والإدارة والمياه والزراعة والتجارة والاستثمار والسلم

[1]– قمة جينوة 2001 : مخطط جينوة من أجل إفريقيا، موقع الرئاسة الجزائرية،

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Documents%20Nepad/Nepad-Gene.HTM> (20 جانفي 2010)

والأمن، كما قرروا تقليص ما مقداره 8 مليارات دولار ديون الـــ 22 بلدا إفريقيا ينتهج سياسات اقتصادية حكيمة ويمارس الحكم الراشد والإدارة الجيدة، وتمويل عجز الصندوق الإنمائي لهذه البلدان، وجاءت تصريحات بعض القادة في مجموعة الثمانية بالإشادة بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وعلقوا على أن استجابتهم للمطالب الإفريقية جاءت بناء على هذه المبادرة، ولذلك يتعين على الأفارقة بموجبها ترتيب أوضاعهم الداخلية[1].

بقي القادة الأفارقة المؤسسون للمبادرة يتواصلون مع مجموعة الثمانية عبر قممها، وخلال قمة جلينيجلز بإنجلترا سنة 2005 استطاعوا اقتطاع وعد من قادة مجموعة الثمانية بتعزيز المساعدات للدول النامية بواقع 50 مليار دولار سنويا، حتى عام 2010 نصف هذا المبلغ يكون موجها لإفريقيا، وخلال قمة طوكيو 2008 التي كان المناخ يشكل الجزء الأكبر فيها، جاءت وعود أخرى من الاتحاد الأروبي تتمثل في الإعلان عن "سلة جديدة من المساعدات الزراعية بقيمة مليار يورو لمساعدة الدول النامية على دعم مشاريعها الزراعية من خلال توفير الأسمدة والبذور للمزارعين الفقراء ومساعدة هذه الدول على تخفيف قلقها حيال الأمن الغذائي"[2]. وبعد الجهود التي قام بها القادة الأفارقة لدى مجموعة الثمانية، أصدرت هذه الأخيرة مع مجموعة إفريقيا بيانا مشتركا عبرتا فيه عن عزمهما بناء شراكة أقوى لتحقيق زيادة في توفير المياه والصحة والأمن الغذائي.

إلى جانب هذه المساعي التي قام بها القادة الأفارقة ضمن هذه المبادرة، كان اهتمام العديد من القوى الدولية في إطار السعي إلى احتواء إفريقيا والتنافس حول الإنفراد بمواردها، وإذا كانت فرنسا لها نفوذها التقليدي الخاص بها والتي عملت على تنظيم القمم الفرنسية الأفريقية منذ سنة 1994، فإنها وبعد انطلاق هذه المبادرة أولت لها الحكومة

---

[1] – أمال ف ش، "القمة الأولى للاتحاد الإفريقي، القارة السمراء تحلم من جديد،" الجيش 469 (2002): 25 ؛ قمة مجموعة الثماني تناقش التنمية في إفريقيا،
<http://arabic.people.com.cn/31663/6441940.html> (25 جانفي 2010)

[2] – صابر بليدي، "سخرت 25 ألف جندي لقتال القاعدة في الصحراء الكبرى، قدرة شمال إفريقيا تقطع الطريق على أفريكوم"، العرب العالمية، 8 /2009/8

الفرنسية اهتماما بالغا، ومن ثم جاء تنظيم القمة الفرنسية الأفريقية من 19 إلى 22 فيفري 2003 تحت شعار "من أجل الشراكة مع إفريقيا"، وشاركت فيها وفود من 52 دولة إفريقية، أي مشاركة كل دول إفريقيا ما عدا الصومال لصعوبات مادية في التنقل، حتى وإن كان هم فرنسا هو الهيمنة على أفريقيا خصوصا وأن لها قواعد عسكرية هامة (ست قواعد) في إفريقيا تفوق قدراتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية على حد تعبير الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف، بالإضافة إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية الهائلة في الدول الأفريقية، بحيث يقدر حجم صادراتها بـــ 13.5 مليار دولار سنويا، بالإضافة إلى استثماراتها في القارة، والشيء الأهم هو مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني في القارة بعد تراجع النفوذ البريطاني، أما القادة الأفارقة فكان همهم جلب الدعم للمبادرة الجديدة والتي أكد البيان الختامي على أهميتها وعلى ضرورة استمرار المساعدات وزيادتها في الفترة القادمة[1]، كما أكدت القمة الفرنسية الإفريقية التالية المنعقدة في 04 ديسمبر 2004 التي شاركت فيها كل الدول الأفريقية على أن حل ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يتم إلا من خلال تنمية البلدان الأفريقية عن طريق دعم متزايد من البلدان المصنعة وخفض الديون[2].

بالإضافة إلى تزايد النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية واهتماماتها بها، فإن الصين كذلك كانت من أكبر المهتمين بالقارة، وكان ذلك من العوامل التي جعلت قادة الدول المحركة للمشروع يقومون بمساعيهم لشرح مشروع المبادرة وتبليغ هموم إفريقيا للصينيين قصد الحصول على المساعدات وإلغاء الديون التي هي في ذمة الصين لدى الدول الأفريقية، وتبلورت هذه المساعي في إنشاء المنتدى الصيني الأفريقي كآلية للحوار بحيث

---

[1] – بدر حسن شافعي، فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف العراقي،
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/02/article12.shtml> (25 جانفي 2010)

[2] – عبد الحافظ الصاوي، الصين في إفريقيا.. استعمار أم تبادل منفعة؟
<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177156222726> (03 فيفري 2010)

؛ الصين تعد بمساعدات لأفريقيا،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCAB2369-BE29-4573-83E2-50340C8547BA.htm> (03 فيفري 2010)

تم عقد ثلاث قمم في مسار هذا الحوار عام 2000 وعام 2006 و2009، وخلال هذا الحوار تطورت العلاقات بين الصين وإفريقيا بشكل ملحوظ، فبعد أن كانت التجارة البينية بين الطرفين سنة 2000 تقدر ب 10.5 مليار ارتفعت إلى 106.8 مليارات دولار في سنة واحدة، مسجلة ارتفاعا بنسبة 45.1% سنة 2008 وبلغت واردات الصين من إفريقيا 56 مليار دولار، أما صادراتها لإفريقيا فقد بلغت 50.8 مليار دولار وهو الشيء نفسه بالنسبة للاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا، ففي 2003 كانت الاستثمارات الصينية تقدر بـــ491 مليون والتي قد وصلت إلى 7.3 مليار دولار في 2008، كما أن هذا الحوار الذي كانت الصين متفهمة فيه أكثر لمشاكل إفريقيا ورغبتها في كسب الصوت الأفريقي في الأمم المتحدة إضافة إلى المزايا الاقتصادية لها في إفريقيا، أدى إلى إسقاط الصين لجميع ديون الدول الأفريقية الأشد فقرا المستحقة سنة 2005 والتي لا تتحمل فوائد، وقد شمل إسقاط هذه الديون 31 دولة إفريقية بنحو 1،3 مليار دولار، منها 60 مليون دولار أسقطتها من ديون السودان منذ ثلاث سنوات، كما ألغت الرسوم الجمركية على 190 سلعة من صادرات بعض الدول الأفريقية (ما لا يقل عن 29 دولة إفريقية) منذ أول يناير 2005، كما تعهدت بإتاحة صفقات تجارية تفضيلية لصالح الدول الأفريقية تصل إلى خمسة مليارات دولار، مع تقديم قروض تفضيلية للدول الأفريقية، ستستخدم أساسا لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية[1].

مع تنامي المد الصيني الذي ساعده على ذلك الخلفية التاريخية الرائدة للصين في الوقوف وراء حركة التحرر الأفريقية لدى ذهنية الأفارقة، فقد أدى إلى انزعاج الخصم اللدود للصين (الهند) وبادرت بعقد قمم لتعزيز التعاون مع إفريقيا، وتلك هي فرصة الأفارقة لتحقيق مكاسب أخرى من خلال تعزيز التعاون مع الهند في مجال الزراعة والصناعة وإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ونقل الخبرات والحصول على مساعدات فنية، أما الهند فإلى جانب هاجس زيادة جارتها اللدودة نفوذها تريد هي الأخرى خلق نفوذ مواز

[1] – نفس المرجع ؛ الصاوي،

له هناك، كما كانت تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة لديها، وفتح أسواق جديدة لها في إفريقيا، إضافة إلى سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ولذلك تريد زيادة ثقلها على الساحة الدولية، وهذا ما يفسر اهتمامها بإفريقيا في هذه السنوات الأخيرة من خلال مشاركتها شبه الدائمة في عمليات حفظ السلام في إفريقيا التابعة للأمم المتحدة، حيث شاركت في عمليات حفظ السلام في الصومال وإثيوبيا وسيراليون واريتريا والكونغو الديمقراطية، كما "أنفقت الهند ما يزيد على مليار دولار على برامج التعاون مع إفريقيا ومعظمها برامج مساعدة تنموية وبرامج في المجال التعليمي والأكاديمي ومشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء والسكك الحديدية للمشروعات الاقتصادية العملاقة، وكان هذا التعاون واضحا في دول مثل السنغال وإثيوبيا ومالاوي وغانا ونيجريا وزامبيا وبوركينافاسو". كما قلت مع بداية القمم الأفريقية مع بعض كبار العالم خصوصا مع الصين التي بدأت تسعى لترتيب قمة مع إفريقيا، هذا الاهتمام وجد رد فعل من طرف القادة الأفارقة وتبلور بعقد قمة إفريقية هندية في نيودلهي يومي 8 و9 أفريل 2008 قصد وضع آلية للشراكة بين الهند وإفريقيا، شاركت فيها 15 دولة إفريقية ممثلة للتجمعات الاقتصادية والإقليمية المختلفة للقارة، إلى جانب رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي وتنزانيا المترئسة للاتحاد الأفريقي، ورئاسته السابقة المتمثلة في غانا، وتوجت هذه القمة بوضع خطة "تتضمن التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة البيئية وتكنولوجيات المعلومات والسياحة، وبناء القدرات والإعلام والاتصالات والتجارة والاستثمار إلى جانب الخبرات"، وهذا هو ما تريده إفريقيا خصوصا وأن دولا مثل الهند والصين لا يهمها وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا[1].

كان اهتمام اليابان كذلك بإفريقيا مبكرا وذلك للخوف على نفوذها في القارة ومواجهة بالخصوص نفوذ جيرانها الهند والصين نظرا لأنها تعتمد بشكل كبير على إفريقيا

[1] – سميحة عبد الحليم، القمة الإفريقية الهندية.وعصر التحالفات، <http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=37378> (03 فيفري 2010)

في الحصول على احتياجاتها من الموارد الأولية، كما أنها تسعى للفوز بمقعد دائم بمجلس الأمن، ولذلك ترى في كسب الدعم الأفريقي ضرورة في ذلك خصوصا وأن لليابان تاريخا مشرقا في ذهنية الأفارقة، إضافة إلى إدراك اليابان للمزايا النسبية التي توفرها القارة السمراء لجذب الاستثمارات، ولذلك سعت اليابان إلى خلق آلية للتواصل مع قادة القارة، تمثلت في مؤتمر طوكيو العالمي لتنمية إفريقيا (تيكاد) يهدف تعزيز التعاون بين البيان ودول القارة، وتم إطلاق هذا المؤتمر سنة 1993 لمتابعة أجندة الأمم المتحدة لتنمية إفريقيا، وخلاله خصصت اليابان نحو 700 مليون دولار في شكل هبات لدفع التنمية الاقتصادية في إفريقيا، إلى جانب 300 مليون دولار لدفع اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء، ووافق مؤتمر التيكاد2 الذي انعقد عام 1998 على خطة عمل طوكيو التي حددت عددا من الأهداف يتصل معظمها بالتنمية الاجتماعية (خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول 2015) خلال فترة زمنية محددة، كما أقر المؤتمر تقديم 750 مليون دولار في شكل تعويضات خصصتها اليابان لدعم التعليم الابتدائي، وخفض نسبة وفيات الأطفال والأمهات[1].

مع بروز معالم المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا التي حدد فيها القادة الأفارقة احتياجات القارة لدعم التنمية جاء مؤتمر "تيكاد3" الذي انعقد سنة 2003، والذي تجاوبت فيه اليابان مع إفريقيا بشكل أكبر من ذي قبل، ووعدت بتقديم مليار دولار لمساعدة إفريقيا خلال خمس سنوات بهدف تمكينها من مواجهة التحديات الصحية والدوائية، وطرحت ثلاثة مجالات أساسية في مجال المشاركة وتقديم المساعدة إلى أفريقيا، وهي إعفاء الدول الفقيرة من معاناة المديونية، وقد قدرت بنحو ثلاثة مليارات دولار، ثم مواجهة حاسمة لقضايا الإنتاج الزراعي الأفريقي لتقليل حجم الواردات والتركيز بصفة أساسية على تطوير

---

[1] - اليابان... وأفريقيا،
<http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/75117/reftab/92/Default.aspx>
(03 فيفري 2010)

الزراعة، إلى جانب رصد 61 مليار دولار لتطوير البنية الأساسية في إفريقيا، وتشجيع الشركات اليابانية على الاستثمار، وتوفير ثلاثمائة مليون دولار أمريكي كقروض ميسرة لتشجيع هذه الشركات، فضلا عن 300 مليون دولار كقروض للاستثمارات الأجنبية والنهوض بالاستثمار في إفريقيا"، وفي مؤتمر التيكاد 4 سنة2008، رأت اليابان ضرورة إشراك أطراف دولية أخرى في هذه الشراكة، مثل مصارف التنمية الدولية والإقليمية لإنجاحها، كما حصلت إفريقيا على مكاسب أخرى تمثلت في رصد اليابان عشرة مليارات دولار لمكافحة التغير المناخي والعمل على إيجاد وسائل تكنولوجية صديقة للبيئة في إفريقيا، ومن خلال هذا يتضح أن مساعي القادة الأفارقة فيما يخص جلب اهتمام الشركاء الدوليين لدعم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا قد جعلت اليابان يتجاوب أكثر مع دعم التنمية في إفريقيا[1].

انتشرت حمى عقد القمم مع إفريقيا، إلى كل من أمريكا الجنوبية وكندا، لكنها لم تحقق نتائج مثل سابقاتها، وبهذه المبادرة وجهود التعريف بها وجلب الدعم لها أدى إلى تجاوب بعض القوى الدولية المهيمنة والمتنافسة حول الشأن الأفريقي.

يبدو أن هذه الدول وجدت في هذه المبادرة المفتاح الضائع، بحيث يمكن من خلالها التعامل مع إفريقيا كوحدة موحدة وهو ما من شأنه أن يسهل مهمة هذه القوى على زيادة نفوذها في القارة بسهولة، بحيث يغنيها عن الجهد الكبير جراء التعامل مع 53 دولة إفريقية كل على حدا، ورغم أن ما حققته هذه المبادرة من جلب دعم الشركاء الدوليين إلا أن علاقتها مع هيكل الاتحاد الأفريقي ظلت غامضة، ولذلك عملت الجزائر وشركاؤها في هذه المبادرة (جنوب إفريقيا، نيجريا، السنغال ومصر) على إدماجها في هيكل الاتحاد الأفريقي، وتم تنظيم قمة استثنائية لذلك في الجزائر سنة 2007، وكان المشكل الذي يحول دون ذلك هو تشابه مهام أمانة النيباد ولجنة الاتحاد الأفريقي في تسيير ومتابعة تنفيذ برامج

2 – نفس المرجع.

التنمية الخاصة بالمنشآت القاعدية المندرجة في إطار النيباد، ولذلك جاء برنامج هذه القمة للتفكير في إدماج النيباد في مفوضية الاتحاد الأفريقي مع اجتناب الازدواجية في المهام، حضرها رؤساء دول وحكومات 20 دولة إفريقية، كما تم تقييم هذه المبادرة منذ تأسيسها، وفي الأخير تم التأكيد على أن شراكة إفريقيا مع مجموعة الثمانية لابد أن تقوم على أساس تقاسم المنافع مع ضمان نصيب لإفريقيا في منظمة التجارة العالمية، حتى لا تبقى أفريقيا مجرد سوق للسلع الغربية، وتم خلال هذه القمة إقرار توصيات لإدماج المبادرة في مفوضية الاتحاد الإفريقي وبذلك تكون مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقية قد اكتمل مسارها وهياكلها وجلبت دعم الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الأفريقي[1]

[1] – بوعلام غمراسة، "قادة ورؤساء حكومات 20 دولة أفريقية يلتقون في الجزائر لتقييم «نيباد»"، الشرق الأوسط، 19 مارس 2007 <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=411236&issueno=10338> (10 فيفري 2010)

؛ قمة الجزائر تقرر إدماج أمانة النيباد في مفوضية الإتحاد الإفريقي، موقع وزارة الخارجية الجزائرية، <http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=07/03/24/0756854> (10فيفري 2010)

المبحث الثاني: الجزائر ومشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي

إذا كانت الجزائر تولي أهمية للاستقرار الإقليمي من أجل إبعاد خطر التدخّل الأجنبي، والابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الإفريقية، بالموازاة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ أمن واستقرار المحيط الإفريقي، "فعلى غرار قبولها إنشاء آلية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب في سنة 1963م [...] المتمثلة في اللجنة المتساوية الأعضاء اكسبها شيئا من المصداقية الإقليمية في تسوية نزاعات الحدود" سلميا في الإطار الإقليمي الإفريقي، ومن جهة أخرى فإن دعم الجزائر لهذه الآلية يرجع إلى الهاجس الأمني الذي ظلت تسببه مؤخرا بعض الظواهر وكانت أسبابا جوهرية لاندلاع نزاعات بين الدول الإفريقية، وتتمثل هذه الأسباب في:

- مشكلة اللاجئين التي أصبحت إحدى التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية، وقد عانت الجزائر من هذه الظاهرة نظرا لثقل تكلفة الترحيل.

- مشكل الإرهاب الذي تعتبر الجزائر أكبر الدول المتضررة منه، لذلك أكدت على التعاون الدولي لمكافحته، وعمدت الجزائر في سياستها الخارجية على إضفاء الصبغة الدولية لهذه الظواهر، واعتبرتها تحديات جديدة للأمن الإقليمي والعالمي [1].

انطلاقا من هذه المعطيات فقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتطوير وتكريس آلية لإدارة النزاعات في إفريقيا، وفي الدورة التاسعة والعشرين بالقاهرة سنة 1993 تم عرض مقترح لإنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل المنظمة من سكرتير المنظمة، وتم تبنّي هذا المقترح في البيان الختامي الذي تم بموجبه تأسيس هذه الآلية، وقد لعبت هذه الأخيرة "دورا هامّا في كل من الكونغو، الغابون، سيراليون، الصومال، رواندا، بورندي، السودان، نيجيريا مع الكاميرون، غينيا، لسوتو وجزر القمر، فالآلية أصبحت

[1]- لحلوح، 62- 64.

نقطة الانطلاق في عملية طويلة الأجل ستتمكّن المنظمة من خلالها من الاستفادة من التجارب التي جلبتها دول كبورندي، رواندا، ليبيريا، أنغولا، موزنبيق، الكونغو، جنوب إفريقيا والسودان في إعادة هيكلتها في الاتحاد الإفريقي، بحيث يتناسب دورها مع الحقائق الإفريقية[1].

منذ إنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات، وبالتالي احتوائها في مهدها وحلّها حلاّ سلميا لتدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ ووساطتها في حل النزاعات الدولية، التي تشهد عليها العديد من المساعي للتخفيف من حدّة التوتر وتثبيت السلام، ونظرا لأن هذه الآلية لم تؤد مهامها بفعالية كما سطر لها بسبب العبء المالي الذي عانت منه منظمة الوحدة الإفريقية من أجل تغطية مصاريف عمل هذه الآلية، سواء تعلق الأمر بالنسبة للموظفين أو بالنسبة لتموين عمليات التدخل في النزاعات التي تندلع في إفريقيا، ويرجع ذلك إلى عدم تحصيل المنظمة للاشتراكات السنوية المالية للدول الأعضاء، ومن جهة أخرى عدم قدرة الدول الإفريقية على تغطية نفقات التدخل وعمليات حفظ السلام في إفريقيا، ولهذا عملت الجزائر على إسناد هذه الآلية بالجهود الدولية[2]، ويعني ذلك مطالبتها بالحل الإقليمي المدعوم بالجهود الدولية، ومن ثم نشطت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية من المنظمات الدولية والدول الغنية من أجل الدعم في المجالات التالية:

- جلب الدعم الفعلي لمنظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء نظام الإنذار المبكر من خلال تجميع المعلومات وتحليلها.

---

[1] – عبد الغفار، 76.

[2] – لحلوح، 64-65.

- جلب الدعم المالي في مجال نزع الألغام.

- جلب الدعم في مجال نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.

- دعم الدول المستقبلة للاجئين الفارين من النزاعات المسلحة.

- جلب مساهمة الاتحاد الأوربي في التكوين والتخصص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام.

- جلب الدعم في مرحلة بناء السلام بعد تسوية النزاعات[1].

رغم أن هذه الآلية فشلت نسبيا في أداء مهامها إلا أنها شكّلت الحجر الأساسي لإنشاء آلية أخرى أكثر فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار تأسيس الاتحاد الإفريقي وإدخال مؤسسات جديدة ضمنه، ويرجع ذلك إلى القمة الـــ**35** المنعقدة بالجزائر والتي تم الاتفاق فيها على مكافحة التغيرات غير الدستورية ومحاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الاستثنائية في مدينة سرت بليبيا لبحث مسألة تجديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى والتطورات الحاصلة في إطار العولمة، ومن ثم كانت الانطلاقة في بعث مشروع تأسيس الإتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة إليه، وفي الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوزاكا عاصمة زامبيا من 09 إلى 11 يوليو 2001، قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها ضمن هياكل الاتحاد، وتم تقديم طلب إلى الأمين العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز وإجراءاته وأساليب عمله مع إمكانية تغيير اسمه، وانطلاقا من رغبة القادة الأفارقة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ القرارات التي تتخذ من أجل الحد من اندلاع النزاعات وتنظيم عمليات التدخل وعمليات حفظ وبناء السلام في القارة، جاء الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا في يوليو 2002،

[1] – المرجع نفسه، 65 .

ليصبح الجهاز المخوّل لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، ودخل حيّز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ الممارسة الفعلية لعمله في 25 مايو 2004[1].

المطلب الأول: مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي[2].

ـــ الأهداف:

نصت أهم الأهداف على الحد من اندلاع النزاعات وحفظ وبناء السلم، وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، ووضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد.

ـــ المبادئ:

تنص أهم المبادئ على التسوية السلمية للنزاعات، واحترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال، واحترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء، مع حق التدخل في شئونها الداخلية في ثلاث حالات فقط هي: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية.

ـــ التشكيل:

يتشكل المجلس من (15) عضواً يمثلون أقاليم القارات الخمس يتم اختيارهم على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء يتم انتخابهم لفترة سنتين، وخمسة أعضاء يتم انتخابهم لفترة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية.

ـــ سلطات المجلس ومهامه:

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهامه في اتخاذ كافة المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجر النزاعات، واتخاذ القرارات

[1]- delphine lecoutre, "le conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine clef d'une nouvelle architecture de satabilité en Afrique", Afrique contemporaie- (2004) :131- 133

[2] -"protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African union", official website of the African Union <http://www.africa-union.org/root/au/organs/psc/Protocol_peace and security.pdf> (03 mars 2010)

بشأن أي مسألة لها آثار على إحلال السلم والأمن في القارة بالتنسيق مع الاتحاد، وقد أثارت هذه الصلاحيات جدلاً حول مدى تأثيرها على السيادة الوطنية للدول الأعضاء، خاصة في ظل حق المجلس التدخل في شؤون الدول الداخلية في الحالات الثلاث سالفة الذكر.

ـ دور رئيس المفوضية :

يكاد يهيمن على عمل المجلس فنيا وإدارياً ويتضح ذلك من قيام السيد ألفا عمر كوناكري الرئيس الحالي لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع الأطراف المتورطة في أي نزاع (حالة كوت ديفوار) والتنسيق مع الآليات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات (حالة توجو)، وكذلك بحث التطورات ذات الصلة بعمل بعثات السلم وإحالة جميع المشاكل التي قد تواجهها إلى المجلس لكي يقوم بدراستها واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها (حالة بعثة الاتحاد الأفريقي AMIS لحفظ السلم في دارفور)، بالإضافة إلي قيام المفوضية بإعداد جميع التقارير والمستندات الدورية الشاملة لأكثر من (45) اجتماعاً قام مجلس السلم والأمن بعقدها، كما يمد المجلس بما يحتاج له من موارد بشرية ومادية أخرى لمساعدته في أداء عمله، ولرئيس المفوضية ممثل خاص في المجلس مسؤولاً عن شؤون المجلس أمامه ويشغل هذا المنصب حاليا السيد السفير سعيد دجنيت.

ـ آليـــات المجلس الأربع :

القوة الأفريقية الجاهزة، هيئة الحكماء، نظـــام الإنذار القاري المبكر، صندوق السلم

مجلس الحكماء:

يتكون من خمس شخصيات يقوم باختيارهم رئيس المفوضية على أساس التمثيل الإقليمي، ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر.

نظام إنذار قاري مبكر:

يتكون من وحدة مركزية في أديس أبابا بإثيوبيا ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارات الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للتجمعات الإقليمية، مثل آلية الإكوموج

في تجمع الإيكواس بغرب أفريقيا، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات، ولم يتم بعد اكتمال إنشاء نظام الإنذار القاري المبكر.

قوة أفريقية جاهزة للتدخل السريع:

ترجع ضرورة إنشائها إلى عدة عوامل تتضمن:

- زيادة إمكانية ردع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية قبل وقوعها.
- التعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها ودون انتظار تفاقمها.
- الحيلولة دون تدويل الصراعات الأفريقية، كما كان يحدث فيما مضي قبل إنشاء مجلس السلم والأمن (حالات سيراليون، ليبيريا..)
- تمثل أولوية قصوى للمساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة والذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في القارة وتفعيل مبادرة النيباد.

هذا وقد كان مقرراً أن تتشكل القوة من ألوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسية في أفريقيا، وأن تتشكل مبدئيا من15 ألف جندي وتديرها فنيا بشكل مباشر لجنة أركان حرب يرأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء.

وما زالت القوة تحت الإنشاء وقد حدد 30 يونيو 2006 كموعد لاكتمال تكوينها وبدء عملها في حفظ السلام.

ولكن من غير المتوقع اكتمالها في هذا التوقيت لتأخر العمل في تكوينها لأسباب عديدة منها نقص التمويل اللازم لإنشائها وكذلك انشغال المجلس والاتحاد في هذه الفترة بمشكلة دارفور.

صندوق السلم :

تعد مسألة التمويل نقطة الضعف الأساسية في عمل المجلس، الأمر الذي يمكن معه أن تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمصادر الأخرى من خارج الاتحاد سلبياً على استقلالية المجلس في ممارسته لعمله، ولمعالجة هذا

الأمر أنشئ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم والأمن والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بهما، وتتكون ميزانية الصندوق من نسبة من مساهمة الدولة العضو في الاتحاد الأفريقي، ونسبة من المعونات الاقتصادية التي تحصل عليها، ومساهمة الدولة العضوة في الصندوق، كما يحق لرئيس المفوضية قبول أي تمويل من المجتمع المدني والأفراد، وأي مصادر أخرى خارج أفريقيا، بشرط أن يكون ذلك وفقاً لمبادئ وأهداف الاتحاد، وبالرغم من توسيع نطاق وفرص التمويل إلا أن تمويل المجلس ما زال ضعيفاً للغاية.

علاقة المجلس مع الآليات الأمنية لمنع وإدارة وتسوية النزاعـــات التابعة للتجمعات الإقليمية بالقارة، والبرلمان الإفريقي ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى

- علاقة المجلس بالآليات الأمنية للتجمعات الإقليمية: تتمثل في التعاون المشترك بواسطة رئيس المفوضية لكفالة شراكة فعالة لتعزيز السلم والأمن، ولإنشاء وسير عمل نظام الإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة (حالتي كوت ديفوار، توجو بالتعاون مع تجمع الإيكواس).

- علاقة المجلس بالبرلمان الإفريقي ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية: شجع على قيامهما بدور فعال في نشر ثقافة التعايش السلمي والتعاون والترابط بين شعوب القارة، فقد تناول المجلس ذلك الدور في اجتماعه رقم 39 في 30 سبتمبر 2005 حيث شجع البرلمان الإفريقي على قيامه به.

- علاقة المجلس بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى: تتمثل بصفة خاصة في توفير الدعم الفني واللوجيستي والمادي والتدريب، فالمجلس يتبع مباشرة الاتحاد الإفريقي والذي هو بدوره منظمة قارية تتبع الأمم المتحدة، وبالتالي فمجلس السلم والأمن الإفريقي آلية تابعة لها ولو بصورة غير مباشرة وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (دور الأمم المتحدة الأخير في حالتي دارفور، كوت ديفوار)

المطلب الثاني: الجزائر وإنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا

بعد بداية ممارسة المجلس لمهامه ودخوله حيز التنفيذ، تم عقد مؤتمر لوزراء الدفاع لدول الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا لمناقشة النقاط الأساسية المتعلقة بإنشاء قوة الدفاع الإفريقية، ثم عقدوا اجتماعا آخر بمدينة سرت الليبية، وكانت هذه المؤتمرات لوزراء الدفاع للاتحاد الإفريقي كتمهيد لقمة سرت الاستثنائية، التي خصّصت للدراسة التي أخذ فيها مشروع معاهدة الدفاع المشترك حيزا أكبر من جدول أعمالها، وفي ختام أعمالها أقرّت اتفاقا بشأن ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك، وفي المؤتمر الرابع للاتحاد في أبوجا سنة 2005 تم إصدار قرار اعتماد معاهدة الاتحاد الإفريقي للدفاع المشترك وعدم الاعتداء، وتم توصل وزراء الدفاع والأمن بدول الاتحاد الإفريقي في اجتماعهم بأديس أبابا في 2008 إلى خطة إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة. والجزائر التي ينص دستورها على عدم تدخل الجيش الوطني خارج حدودها الوطنية، تجد نفسها مضطرة للقيام بهذه الخطوة التي أحجمت عنها عدة مرات واكتفت فقط بإرسال مراقبين عسكريين في النزاعات الإفريقية، سواء كانت حدودية كما هو الشأن بين إريتريا وإثيوبيا أو كانت داخلية مثل النزاعات في بورندي والكونغو وأنغولا، لكن هذه المرة تجد نفسها مجبرة على القيام بهذه الخطوة خصوصا مع بروز التحفز الكبير للجار الليبي، وهي لا تريد أن يؤدي هذا إلى تقزيم دورها لصالحه، بحيث أن مشروع معاهدة الدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي كانت بمبادرة ليبية تم ضمّها لمشروع آخر من طرف الكونغو، وانتهت بالمصادقة عليها من طرف مؤتمر الاتحاد في أبوجا، وما ان صادق المؤتمر على هذه المعاهدة حتى دعت ليبيا إلى عقد اجتماع لدول شمال إفريقيا من أجل تشكيل لواء شمال إفريقيا، وهو أحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل المتشكّلة من خمسة ألوية [1].

[1] – تتويجاً لجهود الأخ قائد الثورة في الدفع بعجلة الوحدة الأفريقية : معاهدة الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأفريقي تدخل حيز التنفيذ، مجلة شمس الليبية،< http://www.alshames.com/details.asp?Id=5223&Page=1 > (20 فيفري2010)

إلى هنا أدركت الجزائر ضرورة ألا تفوّت هذه الفرصة للعب دور قوي يعكس دورها في إطار الاتحاد الإفريقي، وحتى بدون حاجة إلى تعديل دستوري يسمح بالإقدام على هذه الخطوة، وبما أن عامل الوقت لا يسمح بانتظار هذا التعديل خصوصا وأن أمرا كهذا سوف يطبخ على نار جد هادئة، ولذلك شاركت الجزائر في اجتماع وزراء دفاع شمال إفريقيا المنعقد بطرابلس المخصّص لاستعراض القضايا المتعلقة بإنشاء لواء شمال إفريقيا، وإلى جانب ذلك تناولت الاجتماعات استعراض عدد من القضايا المتعلقة بتعزيز الأمن والسلم والاستقرار في القارة الإفريقية، وإلى هنا بدأت الجزائر تستعد للمشاركة القوية في تشكيل هذه القوة، وبدأت تحشد الدعم الخارجي لذلك وهذا إيمانا منها بأن المشاكل الإفريقية أكبر من أن يستطيع الأفارقة معالجتها، نظرا لتكاليفها العالية والباهظة، وهو ما لا تتوفر عليه معظم دول القارة بفعل تفشي الفقر، وانخفاض معدّلات التنمية يقابله ارتفاع معدّلات الديون، ولذلك تراهن الجزائر دائما على حل هذه النزاعات بالطرق السلمية، وفي الإطار الإقليمي المدعوم بالجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة.

كانت بداية حشد الدعم هي إرسال ضباط جزائريين للتكوين في مجال حفظ السلام إلى الولايات المتحدة الأمريكية قصد الاستفادة من الخبرات الأمريكية في هذا المجال، وذلك لتأطير وتكوين قوات حفظ السلام لواء شمال إفريقيا من أجل ضمان تكوين نوعي [1].

هذا أبرز اهتمام الجزائر باحتضان أحد المراكز الثلاثة للتدريب التابعة للواء شمال إفريقيا في الاجتماع الثاني لوزراء دفاع شمال إفريقيا، علما بأن هذا اللواء كما أوضح العقيد بن جميل قدور رئيس أركان القوات البرية في حوار مع مجلة الجيش يتكون من "لواء مشاة، عنصر التخطيط، أمانة تنفيذية، عنصر جوي متكون من حوامات، قواعد لوجيستيكية وتشكيلات أخرى مثل مكوّن الشرطة، المكوّن المدني، ملاحظين عسكريين

[1]– رتيبة بوعدمة، "الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام: ضباط جزائريون تلقوا تكوينا في أمريكا لتأطير وحدات عسكرية إفريقية،" جريدة البلاد الجزائرية.
<http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6453> (20 فيفري2010)

ومراكز للتكوين بامتياز، أنشئت في إطار نشاطات ومهام هذه القوة وهيئاتها بما يتماشى والقواعد والمعايير المعمول بها في الإتحاد الإفريقي وتدابير مذكرة التفاهم المصادق عليها من طرف أغلبية دول الإقليم"، وإلى جانب جلب الدعم الخارجي فإنها على المستوى الداخلي بدأت تستعد لهذه المشاركة، وفي إطار هذه التحضيرات خصّص الجيش الشعبي الوطني جناحا في المدرسة الوطنية لتكوين المهندسين بالرويبة بالناحية العسكرية الأولى، يتم من خلاله تكوين الإطارات العليا من مدنيين وعسكريين توجّه للعمل في هذه القوة، ولمّا تمّ تشكيل هذه القوة شاركت الجزائر بكتيبتين من الجيش وأخرى من الشرطة العسكرية [1].

هكذا تكون الجزائر قد تجاوزت هذا الحاجز الدستوري الذي كان يحول دون أداء دور أقوى، لكن كيف يمكنها أن تستجيب مع النزاعات التي تندلع بين الحين والآخر ما دام لم يحدث هناك تعديل دستوري فيما يخص هذا البند، يبدو أنها سوف تتعامل مع تلك النزاعات بالاكتفاء بتقديم خدمات التدريب وخدمات التجهيز والدعم اللوجيستيكي، كما فعلت مؤخرا مع حالة نزاع دارفور والصومال، وهمّها في دعم هذه الآلية هو الحرص على تسوية النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي المدعوم من طرف الأمم المتحدة لتجنيب القارة شبح التدخل الأجنبي الذي تحتفظ الجزائر بخلفية منه في ذاكرتها الجماعية، خصوصا مع بداية ظهور تهديدات إرهابية في منطقة الساحل والصحراء، الشيء الذي جعل الجزائر تسعى أكثر من أجل قيام هذا الجهاز وتضمينه محاربة الإرهاب كأحد مهامه، ومع تحقيقها لذلك تكون الجزائر قد حققت هدفين: الأول هو إبعاد التدخّل الأمريكي والغربي بصفة عامة، الذي بات يلوّح بتهديدات منطقة الساحل والصحراء، وبالتالي استعمالها كذريعة لإقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة ممّا يجعل الأمن القومي الجزائري مهدّدا من الجنوب، سواء كانت هذه القواعد على التراب الجزائري أو على تراب البلدان المجاورة، أمّا الهدف الثاني فهو توظيف هذه الآلية لخنق نشاط الجماعة الإرهابية الناشطة في

[1] – المرجع نفسه ,

الصحراء الجزائرية، أو ما يعرف بكتيبة الصحراء، وهذا سوف يبرز في اجتماع وزراء الدفاع لكل من ليبيا، الجزائر، النيجر ومالي، الأعضاء في لواء قدرة إقليم شمال إفريقيا من أجل وضع خطة للقضاء على الكتيبة المذكورة آنفا [2].

[2] – بليدي.

المبحث الثالث: المنظور الجزائري في مواجهة بعض مشاكل القارة.

المطلب الأول: ملف الإرهاب وقضية الصحراء الغربية

إن الجزائر غداة التمهيد لعودتها القوية إلى الساحة الإفريقية واسترجاع دورها الريادي، استطاعت أن تستغل انعقاد القمة الـــ35 على ترابها لتؤكد من خلالها للأفارقة وللعالم، على استعادتها مكانتها الطبيعية في إفريقيا، وتمكنت من إقناع الأفارقة بتبني وجهة نظرها فيما يتعلق بالإرهاب من أجل كسبهم للوقوف بجانبها وإعانتها من أجل التصدي لهذه الظاهرة على الساحة الإفريقية، خصوصا بعد أن اتضح أن ظاهرة الإرهاب بدأت تأخذ بعدا دوليا. واختتمت هذه القمة بالموافقة على مشروع الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب. وكانت الجزائر تهدف من خلال هذه الاتفاقية إلى إحراج الدول الإفريقية التي ظلت ترعى قواعد خلفية للإرهاب في إفريقيا، ومن جهة أخرى السعي من أجل تحقيق تعاون إفريقي يمكن أن يساهم في تخفيف الظاهرة، كما سعت إلى تسويق تصورها حول الإرهاب مفاده التفريق بين حركات التحرير الوطني والإرهاب، وهذا ما يعني إقرار شرعية العنف من أجل العمل التحريري حتى لا تدرج أي منظمة تحررية في خانة الإرهاب، وبالتالي يمكن أن تحرج الموقف الجزائري الداعم لحركات التحرر خصوصا إذا تعلق الأمر بالصحراء الغربية التي تجد اهتماما خاصا في السياسة الخارجية الجزائرية، علما بأن مفهوم الإرهاب بدأ يشهد جدلا حادا وبدأ يخضع لمصالح كل دولة تشهد هذه الظاهرة، لكن الاهتمام الأكبر سوف يكون بعد هجمات11 سبتمبر.

بعد تأسيس الاتحاد الإفريقي بقيت الجزائر تدفع باتجاه تحقيق تعاون إفريقي لمحاربة هذه الظاهرة التي سوف تتضح معالمها أكثر ويزداد الاهتمام بها أكثر فأكثر بعد أحداث 11 سبتمبر، بحيث أن بعد هذه الأحداث زاد الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل أسرع من ذي قبل سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وقد ساعد ذلك الجزائر لتسريع الخطى في هذا الاتجاه، وبعد مرور سنة على تلك الأحداث تمكنت الجزائر من إطلاق أشغال أول تظاهرة إفريقية "في الجزائر العاصمة بهدف صياغة ووضع السبل الكفيلة لحماية القارة السمراء من

خطر الإرهاب، وعلى مدار أربعة أيام ناقش وزراء الداخلية الأفارقة والمسؤولون عن الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ــ الذي تأسس في يوليو عام 2001 ــ إلى جانب مسؤولين عن اللجان المختصة في شؤون الإرهاب في الاتحاد الأوربي والأنتربول سبل تنفيذ الاتفاقية (معاهدة) الإفريقية للحماية ومكافحة الإرهاب"[1] التي تمت المصادقة عليها في أشغال القمة الـ35 بالجزائر العاصمة، وفي كلمته الافتتاحية أكد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة "أن إفريقيا تبحث عن العمل المشترك والبحث عن إستراتيجية عالمية"[2]، وفي هذه التظاهرة تم وضع خطة عمل لمكافحة الظاهرة.

في إطار سعي الجزائر لتحقيق تعاون إفريقي لمحاربة هذه الظاهرة كانت تسعى إلى إيجاد قنوات تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها، فبعد التوصل إلى هذه الخطة توجت مساعيها بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب في أكتوبر 2004 وبالإضافة إلى حرص الجزائر على أن يكون هذا المركز على ترابها، انطلاقا من خبرتها في هذا المجال جاء دعم كل الدول الإفريقية لذلك اعترافا بدور الجزائر في محاربة هذه الظاهرة، وهذا المركز سوف يسهل للجزائر من عملية رصد الظاهرة على المستوى الإفريقي وحتى على المستوى الدولي من خلال تنظيم ملتقيات في مختلف أقاليم القارة الإفريقية، وحتى مع أطراف خارج الإطار الإفريقي كما هو الشأن مع الاتحاد الأوروبي من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول ظاهرة الإرهاب من أجل دعم القدرات وتحقيق تعاون إقليمي ودولي لمحاربتها، وبهذا المركز أصبحت الجزائر تتحكم في جميع القنوات والمشاورات حول هذه الظاهرة قاريا كما يجعلها قريبة من كل التصورات التي تثار حول مفهوم الإرهاب مما يعطيها القدرة على التعامل معها، وبهذا استطاعت الجزائر أن تحشد الجهد الإفريقي لمحاربة هذه الظاهرة في الإطار الإقليمي[3].

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]-المرجع نفسه.

[3] – حسين بوجمعة ، "بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات إفريقية من الدرك في داكار: مؤتمر دولي في الجزائر حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء"، العرب، 05 أفريل 2008، 13.

في إطار الاهتمام بالسلم والأمن الإفريقي الذي تعرضت له القمة الـــ35 وقررت بشأنه أن آلية منع النزاعات وتسويتها مكسب لا بد من المحافظة عليه وتطويره أكثر، جاء الاهتمام بذلك فيما بعد وأفضى إلى إنشاء مجلس السلم والأمن على غرار هذه الآلية، وفي إطار تحديد مهام هذا الجهاز الجديد استجابة للتحديات الخطيرة استطاعت الجزائر مرة أخرى إدراج الإرهاب كأحد التحديات التي تواجه القارة الإفريقية – علما بأن معظم الدول الإفريقية لم تعان إطلاقا من الظاهرة – وبالتالي فإن الجهاز الجديد أصبح إحدى مهامه مكافحة الإرهاب، ومن ثم رأت في آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل تحقيق هدفين، حيث دعمتهما بقوة: الأول هو استخدام هذه الآلية التي تعتبر كإطار جماعي للقضاء على الظاهرة، والأمر الثاني هو إبعاد شبح قيام قواعد أجنبية خصوصا بعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة نقل مركز قيادة القوات الإفريقية أفريكوم إلى إحدى دول الساحل والصحراء، بحيث الصحراء الجزائرية كانت من بين احد الخيارات، لأن الهدف الخفي للولايات المتحدة الأمريكية هو تأمين منابع النفط، وللاعتبارين المذكورين فإن الجزائر همست إلى جميع الدول الإفريقية بعدم قبول هذه القواعد على أراضيها، ثم دعمت طرح إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا أحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، وقد وجدت التحفز الليبي لذلك عاملا مشجعا، وراحت تجلب الدعم الفني اللازم من الخارج، وبدأت تحرص على تكوين نوعي لهذه القوة، فعند إعطاء مجلس السلم والأمن الإفريقي الضوء الأخضر لتكوينها، شاركت فيها الجزائر بقوة بوحدات من الأمن والجيش والشرطة والدرك، وأعلنت استعدادها لاحتضان وحداتها المتكونة من وحدات القيادة والتنفيذ والتدريب والدعم اللوجيستي، وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أراضيها حيث أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية أن جبهة شمال إفريقيا ستعتمد "على الجزائر في فرض حضورها لتوفرها على خبراء عسكريين مؤهلين على مستوى القوات البحرية والجوية والبرية مقارنة بالأعضاء الآخرين كمصر، ليبيا، تونس، موريتانيا والجمهورية

العربية الصحراوية"[1]، هذا ما يفسر تشكيل قدرة شمال إفريقيا بأسرع وقت، التي تعد اللواء الوحيد الأكثر جاهزية نظرا لما تعانيه الأقاليم الأخرى من مشاكل تعيق تشكيل اللواء الخاص بها، وفور تشكيل لواء شمال إفريقيا وعلى هامش أشغال الاجتماع الرابع لرؤساء أركان هذا اللواء تم تسخير قوة عسكرية مشتركة يصل قوامها إلى 25000 جندي لمواجهة تنظيم القاعدة الإرهابي، وتتكون القوة من جيوش كل من: مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، و في مرحلة لاحقة أقنعت الجزائر دول أخرى من منطقة الساحل والصحراء (بوركينا فاسو، موريتانيا، التشاد) بالاشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون تدخل أجنبي، وتم تسخر قوة مقدرة بـــ 75 ألف جندي لهذه المهمة، وبهذا تكون الجزائر قد قطعت الطريق أمام التدخل الخارجي الأمريكي كما خلقت إطارا تعاونيا إقليميا يمكن أن يوفر عليها عناء التصدي لهذه الظاهرة خصوصا مع شساعة حدودها من جهة الصحراء حيث يصعب مراقبتها من جانب واحد[2].

أما فيما يخص الصحراء الغربية فإن الجزائر تصدت للدول التي كانت تقوم بمساعي إعادة مراجعة موقف المنظمة من مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية، وتم التأكيد في ختام القمة الـــ35 على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لكن تلك الدول اغتنمت مرة أخرى المؤتمر الاستثنائي للمنظمة في مدينة سرت الليبية لإعادة إثارة هذا المشكل خصوصا وأن الأمور مواتية لمناقشة التحديات الجديدة التي تواجه القارة وضرورة مراجعة المعاهدة المؤسسة المنظمة، وكانت إثارة هذا المشكل من طرف الرئيس السنغالي الذي يبدو هو قائد مجموعة الدول الإفريقية التي تريد إعادة النظر في عضوية الجمهورية العربية الصحراوية من خلال إثارة عدم مشاركة المغرب مع أنه عضو مؤسس، لكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رد عليه بحدة وكانت

---

[1] – دليلة بلخير، خطة لدحر بقايا الإرهاب بالتنسيق مع دول الساحل<http://www.ennaharonline.com/ar/terrorisme/39559.html>

[2]– محمد مسلم، "الجزائر تنجح في إقناع دول الساحل بمحاربة الإرهاب دون تدخل أجنبي"، الشروق اليومي، 18 مارس2010، 03 ؛ غنية قمراوي، "في اجتماع لرؤساء أركان بلدان الساحل، قايد صالح: لقاء الجزائر ضربة لمحاولات التدخل في الأمن الإفريقي،" الشروق اليومي، 14 أفريل 2010 ،05 ؛ أحمد ناصر، " رفع تعداد قوات مكافحة الإرهاب في الساحل إلى 75 ألف جندي،"الشروق اليومي، 24 أفريل 2010 ، 04.

النتيجة مرة أخرى هي قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية في ظل المنظمة الجديدة (الإتحاد الإفريقي)، وإلى قمة ببانجول تم طرح المشكل من جديد لكن الجهود التي بذلها رئيس الجمهورية لضرورة إيلاء الاهتمام لمشكل الصحراء الغربية نتج عنه رد قوي من طرف أغلبية القادة الأفارقة، يضاف إلى ذلك أن الجزائر بفعل المركز الجديد في الاتحاد الإفريقي أصبحت كمدافع عن القضايا الإفريقية لدى الدول الصناعية الكبرى من أجل إسقاط الديون الإفريقية أو من خلال مركزها في مبادرة النيباد الجديدة. ولهذا فليس بمقدور الدول الإفريقية إحراج الجزائر خشية فقدان علاقاتهم معها[1].

لكن الجزائر سوف تتفطن لمحاور النفوذ المغربي في القارة التي لم يبق منها سوى مشاركته في منظمة الساحل والصحراء (س، ص) وكذا مشاركته القوية في قوات حفظ السلام في إفريقيا، وتقديمه لخدمات التدريب لبعض الدول الفقيرة في إفريقيا، وهو الشيء الذي سوف تلتفت إليه الجزائر، وحسب بعض المحللين الأسبان فإن التواجد العسكري المغربي تحت عدة عناوين في القارة أصبح يزعج الجزائر كثيرا، ومن ثم سوف تسعى إلى إيفاد ملاحظين عسكريين لموازاة مشاركة القوات المغربية المشاركة في عمليات حفظ السلام، نظرا لأن الدستور الجزائري لا يسمح بذلك، أما فيما يخص الدعم الفني والتقني الذي يقدمه المغرب لبعض الدول الفقيرة في القارة، فقد أومأت الرئاسة الجزائرية إلى الإدارات المتخصصة في ضرب معنويات العدو إلى تحضير سيناريو قوي من أجل إزاحة تلك القواعد التي يقيمها المغرب في بعض الدول، وبالموازاة مع ذلك سعت لدى هذه

---

[1]– قمة الاتحاد الإفريقي تفتتح ببانجول الاندماج و تسوية النزاعات في جدول أعمالها، موقع وزارة الخارجية الجزائرية.

< http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/07/03/3397969> (22 فيفري 2010)

؛ منصف السليمي، تفاعلات الخلاف المغربي ــ الجزائري حول الصحراء تطفو على قمة سرت «الأفريقية« ، بوتفليقة رد بحدة على الرئيس السنغالي عندما طرح غياب الرباط رغم أنها عضو مؤسس، الشرق الأوسط، 04 مارس 2001.

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=28826&issueno=8132> (22 فيفري 2010)

الدول من أجل قبولها تقديم هذا الدعم من طرفها، ومن ثم بدأت هذه المصالح تحضر مع بعض الخبراء الأسبان المتقاعدين التابعين للمعهد الملكي للدراسات الإستراتجية سيناريو حملة تشويه ضد الجيش المغربي المتواجد في إفريقيا مفاده أن ضباطا مغاربة قاموا باغتصاب قاصرات في نيامي (النيجر)، ثم سعت هذه الإدارة إلى نشر الخبر بكل اللغات واللهجات الإفريقية مما خلق صورة سيئة لدى الرأي العام الإفريقي، وكانت نتائجه تحرج بعض الدول من ذلك أمام الرأي العام الوطني، مما أدى بها إلى التخلص من التواجد المغربي وتعويضه بالاقتراح الجزائري الذي كان يلح على ذلك كما حدث مع النيجر[1].

إن هذا التشويه للجيش المغربي لدى الرأي العام الإفريقي كان يقابله سعي الجزائر إلى إدراج الجمهورية العربية الصحراوية في تشكيل لواء قدرة شمال إفريقيا، وأصبحت الصحراء الغربية يتم التعامل معها وكأنها دولة كاملة السيادة، ومن خلال مشاركتها يعني أنها سوف تستفيد من خدمات الدعم الفني العالية في إطار هذه القوة، مما يعني شرعنة الدعم التقني للصحراء الغربية وفي إطار جماعي، وبذلك تكون قد حققت هدفين: الأول التخلص من إحراج المغرب لها بأنها تقوم بتقديم الدعم لمتمردين عليه، إذا أصبح يواجه عدة دول تتعامل مع جبهة البوليزاريو، أما الهدف الثاني فهو تجاوز محاولة أي تصنيف لجبهة البوليزاريو في خانة الإرهاب إضافة إلى جعل الدول الإفريقية لا يفكرون مرة أخرى في إعادة النظر في عضويتها نظرا لهذه المكاسب المحققة، وفي إطار جلب هذه الدول التي تدور في الفلك المغربي المدعم من طرف فرنسا ومعظم دول الساحل الإفريقي، فإن الجزائر تريد جلب هذه الدول إلى جانبها في إطار تسخير قوة إفريقية لمحاربة الإرهاب في الساحل والصحراء، ومرة أخرى تريد الجزائر توظيف عامل أخر هو العامل الديني المتمثل في التيار الصوفي التيجاني الذي يعتبر تيارا جزائري المنشأ، وله انتشار واسع في دول الساحل والصحراء، وتتبع قياداته المحلية القيادة الروحية في الجزائر، ومن ثم أولت

[1] – الاغتصاب الجماعي في الجزائر والحقيقة المغتصبة في النيجر، جريدة ماروك بوست المغربية.
<http://www.marocpost.net/news/Headlines/ViewArticlesArabic.cfm?ArticleID=10947>
(02 مارس 2010)

الجزائر اهتماما كبيرا لتنظيم المؤتمرات العالمية لهذا التيار في الجزائر مع الحرص على مشاركة إفريقية قوية (دول الساحل والصحراء)، وإضافة إلى هذا فإنه كثيرا ما كان يرافق وزير الشؤون الدينية رئيس الجمهورية في زيارته إلى إحدى دول الساحل ليتم تنظيم لقاء لوزير الشؤون الدينية مع أحد أقطاب الطريقة التيجانية في ذلك البلد، ولهذا فإن توظيف هذه العوامل من أجل الصحراء الغربية خصوصا وأن الدول المؤيدة للمغرب هي دول من الساحل الإفريقي، ومع تحسين علاقة الجزائر مع فرنسا والضغط عليها أكثر للتنازل عن وقوفها وراء هذه الدول الإفريقية من أجل تأييد المغرب من شأنه أن يؤدي إلى وأد مشروع إعادة النظر في عضوية الجمهورية العربية الصحراوية، وكذا إسقاط حقها في تقرير مصيرها[1].

المطلب الثاني: إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي

إن إدارة الجزائر لهذه الملفات جعلها تحتل الصدارة في إطار الاتحاد الإفريقي مند عودتها إلى دورها بقوة، ففيما يتعلق بالاهتمام بالتنمية فإن الجزائر وفي القمة الثانية أثناء رئاستها للمنظمة (القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية لمدينة سرت الليبية) حصلت على تفويض من طرف الأفارقة للقيام بالنيابة عنهم إلى جانب جنوب إفريقيا ببحث السبل الممكنة من أجل إلغاء الديون الإفريقية في قمة مجموعة الثمانية، يضاف إلى المبادرة التي جاء بها ثلاثي الجزائر نيجيريا جنوب إفريقيا أصبحت مرة أخرى تفرض نيابة عن الأفارقة في بحث سبل التنمية بشكل شامل أكثر من تعلقها بمسألة الديون فقط، كما هو الشأن من قبل فهذا التفويض أقره الأفارقة مرة أخرى في لومي حيث تم تفويض كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والنيجيري أوبا سانجو والجنوب إفريقي تابو مبيكي للقيام بمساعي تحقيق سبل التنمية في إفريقيا، بما فيها جلب المساعدات الخارجية

[1] – قمة الاتحاد الإفريقي تفتتح ببانجول.
<http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=07/03/24/0756854> (03 فيفري 2010)

والاستثمارات وتخفيض معدل الديون، ومن هنا أصبح الرئيس الجزائري كشريك مهم مع ثنائي جنوب إفريقيا ونيجيريا في كل قمم مجموعة الثمانية لبحث المشاكل المتعلقة بإفريقيا (لتنمية،الديون،النزاعات)، كما أصبح شريكا مهما لتواصل بعض القوى الدولية مع إفريقيا عن طريق القمم التي كانت تنظم مع قادة القارة، والتي كان أهمها المنتدى الصيني للتعاون الإفريقي، ويبدو لي أن الجزائر ساهمت كثيرا في هندسة النفوذ الصيني في القارة، مثلما فعلت مع السوفيات في فترة المد الاشتراكي، ويرجع ذلك إلى العلاقات التاريخية المتميزة بين الصين والجزائر إضافة إلى تطابق وجهات النظر بينهما فيما يخص العديد من القضايا الدولية، منها وقوف الجزائر إلى جانب الصين في مطالبها الوطنية سواء تعلق الأمر بجزيرة تايوان، أو المطالب الترابية للهند في بعض الأقاليم الصينية، ولهذا كانت نتائج التواصل الإفريقي مع العملاق الصيني ايجابية جدا، سواء تعلق الأمر بإلغاء الديون لأفقر البلدان الإفريقية أو بزيادة الاستثمار المباشر في إفريقيا.

الشيء المقابل لهذا الاهتمام هو مشكل السلم والاستقرار في إفريقيا سواء تعلق الأمر بالنزاعات الإثنية أو بالتغيرات غير الدستورية، لان كلاهما ينتج عنه هجرات جماعية من الأقاليم المتنازع عنها، إضافة إلى ارتفاع لمعدلات الفقر من خلال إنهاك اقتصاديات الوحدات المتصارعة في المصاريف الحربية، وبالتالي تفاقم الأوضاع الاجتماعية مما ينجر عنه موجات من الهجرة غير الشرعية، ولهذا وذاك دفعت الجزائر الثمن غاليا من خلال تحملها للعديد من موجات اللجوء مما يجعلها ذات حساسية لهذا الموضوع علاوة على خطر التدخل الخارجي، لذلك فان الجزائر عملت بقوة على دعم مشروع عدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي عن طريق الانقلابات والتي تمت مناقشاتها في قمم سابقة وبدا الجميع ينزعج منها، واستطاعت خلال القمة الـــ35 إقناع الأفارقة بضرورة المصادقة على اتفاقية عدم شرعنة الأنظمة الانقلابية، وفرض عقوبات على تلك الحكومات مع تعليق عضويتها، وانطلاقا من ذلك فان الحكومات التي أتت إلى الحكم عن طريق الانقلابات كموريتانيا، غينيا، وتوجو كلها تم تعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي،

وألح الاتحاد على ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية عن طريق تنظيم الانتخابات، كما علق عضوية كل من إرتيريا ومدغشقر، هذه الأخيرة بسبب الأزمة السياسية فيها، أما الأولى فكان تعليق عضويتها بسبب دعمها للمتمردين في الصومال.

أما مشكل النزاعات العرقية فان الجزائر ورغم أنها تتبنى مبدأ عدم التدخل عسكريا خارج حدودها فإنها اهتمت كثيرا بهذه النزاعات، فمشكل الكونغو قد تم عقد من أجله قمة مصغرة لتدعيم اتفاق السلام المبرم بين الأطراف المتنازعة كخطوة أولية لتهيئة الأجواء من أجل دخول قوات حفظ السلام للفصل بين أطراف الصراع، وقد لعبت الجزائر دورا مهما في دعم هذا الاتفاق في هذه القمة المصغرة، وحثت نيجيريا للمشاركة بقوات عسكرية كبيرة كما حثت جنوب إفريقيا على توفير الوسائل اللازمة لذلك مثل المدرعات وتمت استجابتهم لذلك، ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أرسلت الجزائر مرة أخرى ملاحظين عسكريين لمتابعة اتفاق السلام الذي يؤطره الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما أرسلت الجزائر مراقبين إلى البورندي لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام، وعملت على الاهتمام أكثر بالمشكل الصومالي هذا البلد الذي مزقته الحرب الأهلية منذ فترة والذي عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع لمجلس السلم والأمن الإفريقي حول المسالة الصومالية بالقول "إن المسالة الصومالية ماانفكت على الدوام بالنسبة لنا مبعثا للحسرة والجزع، وهذا منذ أن سقط هذا البلد الشقيق في وهدة العنف والفوضى"[1].

بعد توقيع اتفاق بين أطراف الصراع بوساطة جيبوتية رحب به الاتحاد الإفريقي وهيئات دولية، ومما قاله الرئيس عن هذا الاتفاق بأنه يحمل في ثناياه الأمل العظيم، ورد على نداء رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بضرورة مشاركة الدول الإفريقية من أجل تكوين قوة إفريقية لحماية هذا الاتفاق وتعزيز السلم في الصومال، أعلنت الجزائر عن مساهمتها في توفير الدعم اللوجستيكي لهذه البعثة، حيث وفرت لها وسائل النقل،

[1] – قمة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول المسألة الصومالية، موقع الرئاسة الجزائرية، <http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2008/06/html/D290608qua.htm> (02مارس 2010)

وقدمت بعض العتاد لبعض الوحدات العسكرية الصومالية لكنها لم تشارك بقوات عسكرية، أظن بأنه في حالة مشاركة المغرب في هذه البعثات سوف تكون مشاركة الجزائر مسالة وقت ليس إلا.

أما مسالة إقليم دارفور في السودان فان الجزائر دعمت طرح إرسال قوات افريقية إلى هذا الإقليم لكنها كانت ترى بان مشكل دارفور لا يمكن أن يتحمله الاتحاد الإفريقي وحده، بل لابد أن يكون مدعوما من طرف الأمم المتحدة، نظرا لحجم الصراع وقوة التدخل الأجنبي فيه، كما أنها كانت تؤمن بان هذا النزاع لا يمكن تسويته إلا من خلال الحوار السوداني الداخلي، وأكدت دائما على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاوض مع ضمان مشاركة كل الأطراف المعنية في مسار الخروج من الأزمة من أجل تحقيق إجماع وطني للوصول إلى الحل السلمي لأنه هو الحل الدائم، وعلق رئيس الجمهورية عن الأتفاق الشامل للسلام في دارفور الموقع في 05 ماي 2006 بأنه فرصة حقيقية يتعين على الحكومة السودانية والحركات المتمردة اغتنامها قصد تسوية الأزمة في جوهرها وبشكل دائم[1].

ظلت الجزائر دائما تسعى لترسيخ ثقافة السلم في القارة الإفريقية من خلال إعلان سنوات السلم والأمن في إفريقيا، بحيث دعت في قمة الجزائر سنة 1999 إلى إعلان سنة 2000 سنة سلام وأمن وتضامن في إفريقيا، وفي قمة لومي خرج المؤتمرون بتصريح عن إرادتهم في جعل سنة 2000 سنة سلام وأمن و تضامن، كما عملت على جعل سنة 2010 سنة سلام وأمن كذلك الذي نص عليه إعلان قمة طرابلس باعتبار عام 2010 عام للسلم والأمن في القارة، فبعد أن استعرض الإعلان النجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي

[1] – الرئيس بوتفليقة يدعو إلى تسوية الأزمة "في العمق و بشكل دائم، موقع وزارة الخارجية الجزائرية، < http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?page=3&topic=04/12/29/2263125> (02مارس 2010)

؛ أزمة إقليم دارفور تتصدّر انشغالات القادة الأفارقة في قمة "أديس أبابا، جريدة الأحرار الجزائرية <http://www.sawt-alahrar.net/online/index.php/pdf/photos/modules.php?name=News&new_topic=2> (02مارس2010)

في إرساء السلم وتسوية النزاعات في كل من بورندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو وليبيريا، وجنوب السودان جاءت بنود تتمثل في تعهد دول الاتحاد بتنفيذ هذا الإعلان في جميع أنحاء إفريقيا، وحث الدول الإفريقية على ضرورة إعداد برنامج مفصل يحدد الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتشجيع السلم والأمن في إفريقيا يقدم للدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد.

بعد هذا التقصي لحجم الدور الذي تقوم به الجزائر سواء من خلال تأسيس الاتحاد الإفريقي، أو من خلال فعاليتها ومشاركتها في تشكيل أجهزته وتفعيلها فإنه يتبين لنا أن الجزائر تقوم بدور أساسي، وهذه المرة إلى جانب ثنائي جنوب إفريقيا ونيجيريا، وذلك بعد عودة الجزائر إلى دورها في منظمة الوحدة الإفريقية من خلال القمة الـــ35 إلى أن تم الاعتراف لها بذلك الدور من قبل القادة الأفارقة الذين فوضوها نيابة عنهم إلى جانب الثنائي المذكور لحل مشاكل القارة ودراستها مع مجموعة الثمانية، وكان هذا التفويض في القمة الاستثنائية في سرت 1999 وفي قمة لومي 2000 لتأخذ بعد ذلك هذا الدور في إطار مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا خصوصا إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومند أن أخذت خبرة سيئة جراء تدخلها في الصومال، فإنها أصبحت تحجم عن التدخل في القارة، وتركت ذلك للدول الإفريقية التي تعتبرها دولا محورية في القارة أو إلى الأمم المتحدة.

من خلال اهتمام الجزائر بموضوع السلم والأمن الإفريقي فإنها لعبت دورا مهما، سواء خلال تشكيل لواء قدرة شمال إفريقيا التابع للقوة الإفريقية الجاهزة، أو من خلال تفعيل مجلس السلم والأمن، وبنجاحها بإبعاد التدخل الأمريكي عن القارة تكون قد أقدمت على خطة رائدة في إطار الاتحاد الإفريقي.

النتيجة المتوصل إليها في هذا الفصل هي أن الجزائر لعبت أدوار أساسية في دعم مشاريع وآليات الاتحاد الإفريقي، سواء تعلق الأمر بدعمها لمشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، أو من خلال دعمها لمشروع إنشاء مجلس السلم والأمن

الإفريقي، والقوة الإفريقية الجاهزة التابعة له، كما أنها سخرت هذه المشاريع لخدمة مصالحها، المتمثلة في إقحام الصحراء الغربية في تشكيل القوة الإفريقية الجاهزة، وتسخير هذه القوة لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة.

خاتمة

يندرج تناول موضوع الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الاتحاد الإفريقي في سياق البحث عن الدوافع والآليات والأساليب المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية بهدف توظيف الجهد الدبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى القاري والدولي.

بالنظر إلى حجم التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي والمتمثلة في أزمة التسعينيات من القرن الماضي. في الوقت الذي شهد فيه المعسكر الاشتراكي، الذي تبناه النظام الجزائري، تراجعا مذهلا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط حائط برلين، مما انعكس على التراجع الكبير للدبلوماسية الجزائرية، لكن ذلك لم يؤثر سلبا على القضايا الأساسية التي كانت محل النضال الدبلوماسي على المستوى القاري والدولي سابقا، ومع بداية التحكم في الوضع داخليا عملت الدبلوماسية الجزائرية على إعادة بعث نشاطها من جديد إفريقيا ودوليا واستطاعت أن تحرز تقدما ملحوظا بعد ذلك في بعض الملفات، مثل ملف الصحراء الغربية، وإقناع المجتمع الدولي بضرورة التعاون من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى الحضور الفعال على مستوى أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي.

بحيث استغلت الدبلوماسية الجزائرية بمهارة مؤسسات ومشاريع الاتحاد الإفريقي وانشغالات وقضايا الأفارقة من أجل العودة إلى الساحة الإفريقية وكان لها ذلك، من المؤشرات الدالة على الحضور القوي للدبلوماسية الجزائرية على مستوى الاتحاد الإفريقي إدراج اسم "احمد بن بلة" ضمن لجنة عقلاء إفريقيا، وتكليف الجزائر إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا في تمثيل القارة لطرح قضاياها، أو تقديم مساهماتها في مناقشة الانشغالات الدولية على مستوى المحافل الدولية، وبعث مشروع الشراكة من اجل تنمية إفريقيا بالاشتراك مع الثنائي المذكور آنفا، وجلب الدعم الخارجي لها، والتنسيق مع الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الإفريقي، وتمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار، مثل إلغاء جزء من ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا، ودعم مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي، والمشاركة بقوة في تشكيل القوة المكونة للواء قدرة شمال إفريقيا.

من أبرز العوامل التي ساهمت في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية نجد طغيان النزعة الخارجية للنشاط السياسي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خلال عهدته الأولى بشكل خاص، ويُعزى ذلك إلى تأثره بالمهام السياسية التي تقلدها سابقا إذ كان يشغل منصب وزير

الخارجية لفترة غير وجيزة في عز النشاط الدبلوماسي الجزائري على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة عدم الانحياز في ظل التجاذب السياسي الحاد بين الثنائية القطبية آنذاك. إلى جانب التوجه السياسي لدى صانعي القرار بوضع تفعيل الدبلوماسية على المستوى الخارجي ضمن أولوياتها بهدف التخفيف من وطأة الحصار غير المعلن على الجزائر في فترة الأزمة الداخلية التي مرت عليها في نهاية القرن الماضي.

كما أن للرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية من التأسيس إلى تحدي الأزمة، الدور الأساس والأرضية الصلبة في فرض التواجد القوي لها، سواء فيما تعلق بتوجيه القرارات المنبثقة عن قمم الاتحاد الإفريقي، أو تأكيد الحضور الجزائري في معالجة القضايا الإفريقية العالقة. وللحفاظ على هذا النفوذ أصبحت الجزائر كوسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين لأخر لدرء النزاعات البينية الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة، حتى لا يجعلها تخضع لسيطرته وخدمة مصالحه في القارة مما يحول دون استكمال مسيرة بناء الدولة في القارة الإفريقية.

إذ كان النسق الدولي أهم محدد للسياسة الخارجية الجزائرية مقارنة بالمحددات الداخلية، فتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي يجعل الدول الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التأثير في العالم الخارجي، لان النظام المبني على الأحادية القطبية لا يوفر هامشا كبيرا لهذه الدول من أجل التحرك والمناورة. وهو ما يفسر اعتماد هذه الدول على الإطار الجماعي للتخفيف من القيود التي تفرضها طبيعة النظام الدولي. وعلى عكس الدول الكبرى التي لا تحبذ كثيرا العمل في الإطار الجماعي ما عدا في القضايا التي تفوق قدراتها الذاتية بكثير، في مقابل كل هذا فان الجزائر تملك بعض المؤهلات تجعلها في وضع متميز نوعا ما في التعامل مع العالم الخارجي، كالموقع الجغرافي الذي يتوسط أربع قارات مطلا على البحر الأبيض المتوسط الذي تتم من خلاله معظم المواصلات الدولية، وهذا من شانه أن يسهل لها الاتصال بالعالم الخارجي وتنمية حجم تجارتها الخارجية، كما أن اتساع المساحة للجزائر وتنوع تضاريسها، يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا لأنها تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى عمق القارة الإفريقية، كما يوفر لها عمقا استراتيجيا للاحتماء من الغزوات وامتصاص الضربات الأولى والاستعداد للرد، إضافة إلى التجانس الاجتماعي الذي تتمتع به، مما يجعلها في مأمن من

الاختراق الخارجي وتوظيف التباين الداخلي لإحداث الفتن والاضطرابات الداخلية، كما أن التجربة التي مرت بها الجزائر داخليا وخارجيا جعلتها تتبنى بعض المبادئ وتتسم ببعض السمات التي ظلت لصيقة بها، كلاهما له دوره في تفسير السلوك الخارجي الجزائري في اتجاه ما.

إذن فان مساهمة الجزائر في تكوين وتفعيل مؤسسات وآليات الاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، والمرافعة عن قضايا الأفارقة لدى الشركاء الدوليين، يؤكد بأنه كان لها دورا أساسيا إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا ، لكن المشكل أن الإطار الجماعي في إفريقيا ضعيف، يقابله الإطار الثنائي للدول الإفريقية مع الدول الأجنبية القوية، الذي كان ومازال باقيا ويعتبر تحديا للعمل الجماعي الإفريقي، ففرنسا مثلا لها ست قواعد عسكرية في ست دول إفريقية، إضافة إلى ارتباطها باتفاقيات التعاون التقني مع عدة دول افريقية منها بنين، بوركينافاسو، بورندي، الكونغو، غينيا، السنغال، توجو، وغيرها، أما الولايات المتحدة الأمريكية التي أحجمت عن التدخل العسكري في النزاعات الإفريقية فإنها أصبحت تعطي أدوارا لدول ترى فيها كقوى إقليمية على حساب المصالح الإفريقية، مثل الدور الذي أعطته لأوغندا للتدخل في المنطقة نيابة عنها، مما يخلق وضعا مستعصيا عن الحل كما هو الحال في الكونغو.

مهما عملت الدبلوماسية الجزائرية في ترسيخ تواجدها على مستوى منظمة الاتحاد الإفريقي، فإن التحدي الأبرز لها والذي من شأنه أن يتعدى قدراتها، يتمثل في المشكلات المستعصية التي تواجهها القارة الإفريقية؛ فالفقر، والمجاعة، والتصحر والأمراض الفتاكة، والنزاعات الأهلية والفساد السياسي، والتكالب الخارجي كل ذلك يجعل من مهمة الدبلوماسي الجزائري من الإفادة أو الاستفادة من قدرات القارة أمرا مضنيا، وهو ما يحتاج إلى دراسات مستفيضة في الموضوع.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1- الأشعل، عبد الله. (2002 /2003) **الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة** . القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر.

2- بن عنتر، عبد النور. (2005) **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري** .الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

3- بوحوش، عمار. (1997) **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** . بيروت: دار الغرب الإسلامي.

4- بوعزيز، يحيى. (1999) **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5- بوعشة، محمد. (2004) **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية ــ الارترية.** بيروت : دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع .

6- الجيلالي، عبد الرحمن بن محمد. (1994) **تاريخ الجزائر العام** ، ج.4 . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

7- حافظ، صلاح الدين. (1982) **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي** .الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

8- رزيق المخادمي، عبد القادر. (2000) **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل** . الجزائر: موفم للنشر .

9- سالم، محمد بهي الدين. (1999) **ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير** . القاهرة: دار الشروق.

10- السيد سليم، محمد. (2000) **تحليل السياسة الخارجية.** بيروت: دار الجيل.

11- سيدي، محمد. (1993) **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر.** الإسكندرية: غرزوزي و جاويش.

12- عبد الغفار، محمد أحمد. (2004) **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية،** الكتاب الأول، ج2 . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

13- العربي، إسماعيل. (1982) **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14- العربي، إسماعيل. (1990) **فصول في العلاقات الدولية** . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

15- العربي، منور. (2006) **تاريخ المقومة الجزائرية في القرن التاسع عشر.** الجزائر: دار المعرفة .

16- عميراوي، احميده. (2004) **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث** ، ط.3. عين مليلة: دار الهدى.

17- مخول، موسى. (2007) **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان.

18- مفتي، محمد بن أحمد والسيد سليم، محمد مترجمين. (1989) **تفسير السياسة الخارجية**. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

19- الهرماسي، محمد عبد الباقي. (1987) **المجتمع والدولة في المغرب العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

20- هلال، علي الدين و نيفين، مسعد. **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**. www.kotobarabia.com

21- يوسف بن حارب، عبد الرحمان. (1999) **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية**. الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث.

ـــــــــ الكتب باللغة الفرنسية

1- Bousselham Abdelkader.(2004) Regards sur la diplomatie algérienne . Algérie: casbah éditions.

2- CHikh Slimane. (1999) l'Algerie porte de l'Afrique . Alger: casbah éditions.

3- Grimaud Nicole. (1984) La politique extérieure d'Algérie. Paris: edition Karthala .

4- Mouhoubi Salah. (2005) LE NEPAD une chance pour la l'Afrique ? .Algérie: office des publication universitaires.

5- Zartman William, (1990) la resolution des conflits en afrique. paris : éditions l'harmattan.

ــ المذكرات

1- بن فليس، أحمد ،" السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات1954 ــ 1962 " (رسالة دكتوراه في العوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007)

2- بوضربة، عمر ، "النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58 ــ 1959 من حلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للأرشيف ــ بئر خادم ــ "(رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001 / 2002)

3-دالع، وهيبة، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)

4-سعادة، إبراهيم ،" الجزائر والأمن الإقليمي "(رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدواية، قسم الحقوق، جامعة الجزائر)

5-سعيود، احمد ،" العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958 " (رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/ 2002)

6-عديلة، محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 /2004 "(مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005)

7-عشوي، علي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997 / 1998)

8-عمارة، بشير ، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"،(رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2007/2006)، ص.82 - 83.

9-عمورة، رابح ، "النزاعات الحدودية في إفريقيا و طرق تسويتها"، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2000 / 2001).

10-عميراوي، احميدة، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827 ــ 1840) (رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة قسنطينة، 1983)

11-قجالي، محمد،" ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية- التونسية، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990)

12-لحلوح، بلقاسم ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة "(رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004)

13-مقدم، فيصل ، "الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي الإرتيري "(رسالة ماجستير في القانون، قسم الحقوق، جامعة الجزائر 2007 / 2008)

14-ملاح، السعيد، " تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004 / 2005)

15-ولد منى، محمد،" المفاوضات الدبلوماسية في القانون الدولي العام نموذج الأزمة الموريتانية السنغالية"(مذكرة ماجستير في القانون الدبلوماسي،جامعة الجزائر، 1989)

الدوريات باللغة العربية

1-ب، بوعلام ،" قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية"، الجيش 443 (2000)

بن بوعلام، "الذكرى الـــ34 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة"، الجيش 531 (2007)

2-تابليت، علي "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية 02 (2002-2003)

3- تصريح وزارة الخارجية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، 02 (1986)

4-ج، إسماعيل ، مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات السلم في العالم، الجيش 486(2004)

5-جمعة، علاء ، "قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية159

6-خ، احمد ،" التأكيد على السلم والأمن والتضامن في إفريقيا"، الجيش 445 (2000)

7-خطاب السيد محمد الصديق بن يحي أمام المجلس الشعبي الوطني، وزارة الخارجية، مديرية التوثيق 1981

8-عمر، بوزيد، "نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري-1-"، مجلة العصر، 25 /08 /2004،

9-عمرو، علي،" المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية 149 (2002)

10-ف ش، أمال " القمة الأولى للاتحاد الإفريقي، القارة السمراء تحلم من جديد"، الجيش 469(2002)

11-ملف العدد، الدبلوماسية الجزائرية عبر التاريخ المعاصر 1830ـ 1962، الجيش 531 (2007)

12- ملف العدد، القبعات الزرق الجزائريين 18 سنة من الخبرة، الجيش 526 (2007)

13-ملف العدد، الوثائق الكاملة لمسيرة الوفاق الوطني اللبناني، مجلة الدبلوماسي 12 (1989)

14-ولد خليفة، محمد العربي: "إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية" الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 ط2.د.م (الجزائر: وزارة المجاهدين، 2007)

المجلات باللغة الأجنبية

بالفرنسية

1- khalfa , Mameri، " Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie،" Revue algérienne des internationales 04(1986)

2- Aït-Chaalal, Amine, "L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée", Revue internationale et stratégique46(2002/2)

3- Zerbo, Yacouba, La problématique de l'unité africaine. (1958-1963), *Guerres mondiales et conflits contemporains*212 (2003/4)
4- delphine, lecoutre, "le conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine clef d'une nouvelle architecture de satabilité en Afrique", Afrique contemporaie- Eté(2004)
5- ivan, crouzel, L'Afrique du Sud : moteur d'une nouvelle donne continentale? Politique africaine n° 88 - décembre 2002

المقالات في الجرائد

1-بليدي، صابر ، "سخرت 25 ألف جندي لقتال القاعدة في الصحراء الكبرى، قدرة شمال إفريقيا تقطع الطريق على أفريكوم"، العرب العالمية، 8 /2009/8

2-بوجمعة، حسين ، "بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات إفريقية من الدرك في داكار: مؤتمر دولي في الجزائر حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء"، العرب، 05 أفريل 2008

3-قمراوي، غنية ، "في اجتماع لرؤساء أركان بلدان الساحل، قايد صالح: لقاء الجزائر ضربة لمحاولات التدخل في الأمن الإفريقي،" الشروق اليومي، 14 أفريل 2010 ،05.

4-مسلم، محمد ، "الجزائر تنجح في إقناع دول الساحل بمحاربة الإرهاب دون تدخل أجنبي"، الشروق اليومي، 18 مارس2010، 3.

5- ناصر، أحمد ، " رفع تعداد قوات مكافحة الإرهاب في الساحل إلى 75 ألف جندي،"الشروق اليومي، 24 أفريل 2010 ، 04.

الوثائق الرسمية

1-الدستور الجزائري.

2-الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني، (الجزائر:مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني،1976).

مواقع الانترنت

1 _ قابيل، منى و نوري، هيثم ، مليار دولار لا تكفى لإعادة إعمار دارفور، جريدة الشروق الجزائرية ،
http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=197072>
(22 مارس2010)

2 _ سحنون، محمد ، "تجسيد لفــنّ الدبلوماسية الهادئة (1 من 2)،" أخبار سويسرا في عالم اليوم،

<http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=337492>(05 فيفيري2010)

3_anafa, Connaitre le nepad dans ses grandes lignes, 06. <http://www.afrimap.org/english/images/documents/file425fcb7228978.pdf>(05 فيفري 2010)

4 _ بنت عبد الوهاب، فاطمة ، مواقف أطراف النزاع: الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF0FBC80-905A-42D9-BF52-01EA98AD8AE2.htm> (05 فيفري 2010)

5 _ ملف العدد، الصحراء بين المد والجزر، المستقبل الجديد، العدد الأول ,04 / 08 / 2005، ص.41ــ 15 . < www.foreignmedia.gr/pdf/ar/14-15.pdf> (05 فيفري 2010)

6 – رواية، توفيق ، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، مجلة البيان،.

http://www.albayan-magazine.com/files/africa/8.htm (12 جانفي 2010)

7 _الجزائر سهلت للسوفيات التحكم في أنجولا مقابل موقف موسكو في الصحراء، جريدة التجديد المغربية،

<http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=40068&date_ar=2009/1/6> (16 جانفي 2010)

8 _ أبو حسن، سوسن، "قمة الاتحاد الإفريقي تؤكد في إعلان سيرت اليوم الالتزام بالحكم الراشد"، الشرق الأوسط، 05 يوليو، 2005

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=309957&issueno=9716> (16 جانفي 2010)

9 _ مغاوري، شلبي، القمة الآفرأوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود،

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156230174&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout >

(20 جانفي 2010)

10 _ قمة جينوة 2001 : مخطط جينوة من أجل إفريقيا، موقع الرئاسة الجزائرية

<http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Documents%20Nepad/Nepad-Gene.HTM > (20 جانفي 2010)

11 _قمة مجموعة الثماني تناقش التنمية في إفريقيا،

<http://arabic.people.com.cn/31663/6441940.html> (20 جانفي 2010)

12 _بدر حسن، شافعي، فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف العراقي،

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/02/article12.shtml>

(25جانفي 2010)

13 _ الصاوي، عبد الحافظ ، الصين في إفريقيا.. استعمار أم تبادل منفعة؟

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177156222726>

(03فيفري 2010)

14 _ الصين تعد بمساعدات لأفريقيا ،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCAB2369-BE29-4573-83E2-50340C8547BA.htm> (03 فيفري 2010)

15 _ عبد الحليم، سميحة ، القمة الإفريقية الهندية ..وعصر التحالفات،

<http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=37378>

(03 فيفري 2010)

16 _ اليابان... وأفريقيا ،

<http://www.alseyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/75117/reftab/92/Default.aspx>(03 فيفري 2010)

17 _ غمراسة، بوعلام ، "قادة ورؤساء حكومات 20 دولة أفريقية يلتقون في الجزائر لتقييم «نيباد>>"، الشرق الأوسط،، 19 مارس 2007
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=411236&issueno=10338>(03 فيفري 2010)

18 _قمة الجزائر تقرر إدماج أمانة النيباد في مفوضية الإتحاد الإفريقي، موقع وزارة الخارجية الجزائرية،
<http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=07/03/24/0756854>
(03 فيفري 2010)
-protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African union, sit official de l'union African
<http://www.africa-union.org/root/au/organs/psc/Protocol_peace and security.pdf> (03 فيفري 2010)

19 _ تتويجاً لجهود الأخ قائد الثورة في الدفع بعجلة الوحدة الأفريقية : معاهدة الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأفريقي تدخل حيز التنفيذ ، مجلة شمس الليبية،
< http://www.alshames.com/details.asp?Id=5223&Page=1> (20 فيفري 2010)

20 _ بوعدمة، رتيبة ، الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام: ضباط جزائريون تلقوا تكوينا في أمريكا لتأطير وحدات عسكرية إفريقية، جريدة البلاد الجزائرية،
<http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6453> (20 فيفري 2010)

21 _ بلخير، دليلة ، خطة لدحر بقايا الإرهاب بالتنسيق مع دول الساحل، جريدة النهار الجزائرية، <http://www.ennaharonline.com/ar/terrorisme/39559.html>
(20 فيفري 2010)

22 _ السليمي، منصف ، تفاعلات الخلاف المغربي ــ الجزائري حول الصحراء تطفو على قمة سرت «الأفريقية« ، بوتفليقة رد بحدة على الرئيس السنغالي عندما طرح غياب الرباط رغم أنها عضو مؤسس، الشرق الأوسط ، 04 مارس 2001.

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=28826&issueno=8132> (20 فيفري 2010)

23 _الاغتصاب الجماعي في الجزائر والحقيقة المغتصبة في النيجر، جريدة ماروك بوست المغربية،
<http://www.marocpost.net/news/Headlines/ViewArticlesArabic.cfm?ArticleID=10947> (02 مارس 2010)

24 _ قمة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول المسألة الصومالية، موقع الرئاسة الجزائرية،
<http://www.elmouradia.dz/arabe/Discoursara/2008/06/html/D290608qua.htm > (02 مارس 2010)

25 _ الرئيس بوتفليقة يدعو إلى تسوية الأزمة "في العمق و بشكل دائم، موقع وزارة الخارجية الجزائرية،
<http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?page=3&topic=04/12/29/2263125> (02 مارس 2010)

26 _ أزمة إقليم دارفور تتصدّر انشغالات القادة الأفارقة في قمة 'أديس أبابا، جريد الأحرار الجزائرية،
<http://www.sawtalahrar.net/online/index.php/pdf/photos/modules.php?name=News&new_topic=2> (02 مارس 2010)

cd

1_ Encyclopédie, Encarta 2005 (Microsoft-Corporation).

الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة

الفصل الأول: الخلفية المفهومية والتاريخية للدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....14

المطلب الأول: محددات اقتصادية وتكنولوجية.....14

أ- العوامل الاقتصادية.....14

ب- مستوى التحديث.....16

المطلب الثاني: محددات سياسية واجتماعية.....19

أ- الثقافة السياسية 19

ب- التجانس الاجتماعي 21

ج ــ النسق الدولي.....22

المطلب الثالث: محددات جغرافية 24

أ-الموقع الجغرافي.....24

ب-المساحة والتضاريس 25

المبحث الثاني: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....27

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....27

أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار..29

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.....30

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها 31

ــ مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة....33

ــ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.....34

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.....35

أ ــ العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.....36
ب ــ الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية.....37
ج ــ طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية.....39
المبحث الثالث: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية.....42
المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة.....42
أ ــ المساعي الدبلوماسية لمؤسس الدولة الجزائرية الحديثة.....42
ب ــ المساعي الدبلوماسية لحمدان خوجة وأحمد باي.....49
المطلب الثاني:إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية.....54
أ- مساعي إحياء الدبلوماسية الجزائرية للأمير خالد.....55
ب- إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الأحزاب السياسية.....56
ــ النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الاندماجي.....56
- النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الديني.....59
ــ النشاط الخارجي للتيار الثوري التحرري.....60
المطلب الثالث: نشاط الحكومة الجزائرية على الصعيد الإفريقي.....63
أ ــ مؤتمر أكرا الثاني.....63
ب ــ مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة(منروفيا) 63
ج ــ مؤتمر أديس أبابا.....64
الفصل الثاني: النشاط القاري للدبلوماسية الجزائرية: الرواج. والانكفاء. والاندفاع من جديد.
المبحث الأول: الجزائر بين دعم حركات التحرر والتنافس مع المغرب.....69
المطلب الأول: دورالدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر في إفريقيا.....69
المطلب الثاني: التنافس الإقليمي بين الجزائر المغرب.....76
المبحث الثاني: الجزائر بين اللاعبين المحليين والتدخل الأجنبي في القارة.....81

المطلب الأول: عصر ذهبي: من اندلاع الثورة إلى بداية الأزمة الداخلية.....81
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة الانكفاء والتراجع..... 92
المبحث الثالث: جهود إحياء العمل الدبلوماسي الجزائري قاريا.....99
المطلب الأول: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999: تسويق قاري للتصور الجزائري للإرهاب .....,....100
المطلب الثاني: الجزائر في القرن الإفريقي: تأكيد عودة دورها الريادي في القارة..,..102
المطلب الثالث: جهود الجزائر في دعم مشروع مراجعة المعاهدة المؤسسة للمنظمة..106
الفصل الثالث: دبلوماسية القمم والدبلوماسية الجزائرية: التأثير والتوظيف والتصور.
المبحث الأول: دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد..... 116
المطلب الأول: مبادرة النيباد وشروط تحقيقها.....117
ـــ أهداف النيباد.....117
ـــ هياكل النيباد.....119
ـــ شروط تحقيق مبادرة النيباد.....121
المطلب الثاني: جهود القادة الأفارقة للتفاوض مع الشركاء الدوليين.....123
المبحث الثاني: الجزائر ومشروع إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي 135
المطلب الأول: مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي.....138
المطلب الثاني: الجزائر وإنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا .....,.....142
المبحث الثالث: المنظور الجزائري في مواجهة بعض مشاكل القارة.....146
المطلب الأول: ملف الإرهاب وقضية الصحراء الغربية.....146
المطلب الثاني: إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي..... 152
خاتمة
قائمة المراجع
فهرس الموضوعات